الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية البنوك والتأمينات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- ✓ الطالبة نوار نجاة.
- ✓ الطالبة فغولي هديل.

تحت عنوان:

دور التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

بوزكري جمال	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
يماني ليلى	**أستاذ تعليم عالي**	**مشرفا**
دحماني رضا	**أستاذ محاضر ب**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024م– 2025م

شكر وعرفان

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي منا علينا بان وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

نتقدم بخالص وأسمى عبارات الشكر والقدير إلى الأستاذ المشرفة **يماني ليلى** على جميل صبرها وحسن تواضعها وعلى كل توجيهاتها ونصائحها القيمة لوضع هذا العمل في صورته النهائية.

كما نتقدم بوافر الشكر إلى كل القائمين على شركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين وكالة تيارت لمدهم يد العون خلال فترة التربص.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول لكل من قدم لنا نصيحة أو عونا فلكم منا وافر الشكر

إهداء

إليك يا **أمي** يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل،

يا من زرعتي في قلبي أسمى معاني الأفاضل، إلى من سهرت الليالي وأعطتني الأماني، إليك يا اعز ما في الوجود أمي.

إلى الذي أرادني أن أكون أحسن منه، إلى الذي أعطاني الحسن والموعظة وعلمني الخلق الكريم، والدي صاحب الفضل الكريم "**نوار محمد**" أطال الله في عمرك.

وإلى جدتي العزيزة.

إلى إخوتي "**يونس، عبد القادر**" وأختي "**نصيرة**" سندي في الحياة إلى "**تالين**" ابنة أختي.

إلى من شاركتني وتقاسمت معي هذا العمل حبيبتي وأختي "**فغولي هديل.**"

إلى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الأمام.

اهدي هذا العمل.

نوار نجاة

إهداء

إلى أولئك الذين كانوا نورًا في دربي،

والنبض الذي يحييني كلما خفت عزيمتي...

إلى من زرعوا في نفسي الأمل، وسقوها دعماً وحباً حتى أثمرت هذا الإنجاز.

أهدي هذا البحث إلى والديّ العزيزين، أمي وأبي،

نبض قلبي وملاذي، سندي في الحياة، كنتم خير معين وداعم في كل لحظة.

وإلى أختي الغالية "سارة"، وإخوتي عبد الجليل ومصطفى الأمين،

أنتم النبض الآخر الذي يجعل لكل نجاح طعماً أجمل، ومحبتكم لا تترجمها الكلمات.

إلى أصدقائي ورفقاء دربي، الذين كانوا الحضن الدافئ في لحظات الضعف،

والدافع الأول للاستمرار، شكراً لوجودكم،

ولكل من مدّ لي يد العون، أو قال كلمة طيبة، أو دعا لي بصدق، أهديكم هذا العمل، فهو ثمرة دعمكم جميعًا.

فغولي هديل

فهرس المحتويات

شكر وعرفان 2
إهداء 3
إهداءإهداء 3
إهداء 4
مقدمة ..... أ

الفصل الأول

الإطار النظري للتامين والتنمية الاقتصادية 6
تمهيد 7
المبحث الأول: ماهية التأمين. 8
المطلب الأول: نشأة التامين وتطوره. 8
المطلب الثاني: مفاهيم التأمين. 16
المطلب الثالث: وظائف التامين وتقسيماته. 18
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية 25
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية 25
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية 30
المبحث الثالث: علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية 32
المطلب الأول: مساهمة التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية 32
المطلب الثاني: التامين وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية. 33
المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لشركات التأمين على الاقتصاد 36
خلاصة: 40

الفصل الثاني

تمهيد: 42
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 43
المطلب الأول: التعريف بالشركة واهدافها 43

المطلب الثاني: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 43
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 45
المبحث الثاني: تسيير الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين..... 50
المطلب الأول: وظائف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين..... 50
المطلب الثاني: الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها 54
المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين..... 70
المطلب الرابع : تقييم الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين 72
خلاصة: 73
الخاتمة..... 75
قائمة المصادر 81
والمراجع 81
الملخص: 94

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
1	انتاج سوق التامين على الاضرار حسب الفروع 2017-2022	**61**
2	انتاج سوق التامين في الجزائر خلال الفترة 2017-2022	**62**
3	انتاج التامين على الأشخاص في 2022/12/31	**64**
4	التعويضات حسب الفروع سنوات 2017- 2022	**66**

قائمة الاشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
1	تقسيمات التامين	24
2	الاهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية	29
3	الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين الرئيسية	47
4	الهيكل التنظيمي اللامركزي للشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين	48
5	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين بتيارت	50
6	أعمدة بيانية توضح انتاج سوق التامين في الجزائر خلال الفترة 2017-2022	63
7	أعمدة بيانية توضح انتاج التامين على الأشخاص في 2022/12/31	64
8	منحنى بياني التعويضات حسب الفروع سنوات 2017- 2022	66
9	: مخطط يوضح كيفية تكوين رؤوس الأموال من قبل شركات التأمين واستثمارها	70

مقدمة

مقدمة:

يعد التأمين من أهم الدعامات التي قامت عليها حضارتنا الراهنة، حيث أن الفرد يتعرض للعديد من الأخطار في حياته اليومية، وتختلف نوعية هذه الأخطار من حيث أسبابها ونتائجها ومن حيث حجمها وتأثيرها على الفرد والمجتمع حسب تطور الحياة وظهور التكنولوجيا الحديثة، إذ ظهرت تغطيات تأمينية حديثة تتلاءم وطبيعة الأخطار التي ظهرت مع تطورات العصر، وقد ازداد حجم وقيمة الخسائر المالية التي تترتب على تحقيق هذه المخاطر ، مما جعل من الصعب إمكانية تحملها سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات بأنواعها، لذلك ظهر التأمين في شكل نظام تعاوني يستهدف تقديم الضمان والأمان للأشخاص ضد الأخطار التي لا يمكن توقعها ولا يمكن معرفة درجة خطورتها، بحيث يشترك الأفراد في تغطية الخسارة التي قد تلحق بفرد واحد وبذلك يتحمل كل منهم جزءا بسيطا من هذه الخسارة فيقل بذلك عبء الخطر عليهم جميعا.

احتل موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدء من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حيث يتم تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على قطاعات مختلفة في اقتصاد أي دولة لما تحققه هذه القطاعات من إنتاج يعود على الاقتصاد بالنمو والرفاهية. ومن أهم هذه القطاعات، قطاع التأمين الذي تبرز أهميته في أن خدماته تعتبر حيوية حيث تستفيد منها القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاجتماعية من خلال توفير الحماية اللازمة للأفراد وثروات البلاد والممتلكات.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم في توفير مدخرات وتمويل استثمارات مختلفة في السوق المحلي ومع التطور التكنولوجي الذي شهده هذا القرن ثم إعادة النظر في كثير من المعطيات من أهمها: دراسة الأنواع المختلفة للخطر الذي يتعرض إليه الفرد نتيجة لدخوله في تعاملات متعددة بدخول عنصر الصناعة والمنافسة وانتشار الآلات وما قد ينجر عنها من خسائر قد تكون فادحة تحدث مع أقل خطر يمكن وقوعه إن هذا التصور يتعلق بالأضرار التي تحدث للأشخاص والممتلكات.

إن مؤسسات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على عوائد، وبذلك هي تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولكن مع التطورات الاقتصادية والتحولات العالمية التي تشهدها معظم الدول خاصة الدول النامية، بدأ قطاع التأمين يأخذ أبعادا دولية وتنظيمية لمواكبة متطلبات السوق الحرة والعولمة وهذا في ظل الانفتاح والتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي، حيث استطاع نشاط التامين أن يشق طريقه بجدارة

ليقترب اليوم من التحول إلى صناعة تأمينية لها قواعدها و ملامحها المحلية، ومما تقدم نجد أن معظم دول العالم فطنت إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل ؛فدافع التقدم التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه في الآونة الأخيرة كان لابد على كل دولة أن تعيد النظر في دراسة كافة قطاعاتها المساهمة في دفع عجلة التنمية والتطور بما فيها قطاع التأمين .

إن الجزائر كغيرها من الدول أحدثت تغيرات جذرية على قطاع التامين من خلال سن مجموعة من لقوانين والتي نادت في مجملها بضرورة رفع احتكار الدولة على هذا القطاع وتخصص المؤسسات بالإضافة إلى فتح سوق التامين أمام المستثمر الخاص سواء المحلي أو الأجنبي يقينا منها إن هذا القطاع أصبح له دور هام في نفس مرتبة القطاع المصرفي في الاقتصاد.

وانطلاقا مما سبق ذكره بخصوص أهمية قطاع التأمين كقطاع خدماتي في تعزيز التنمية الاقتصادية، تأتي دراستنا هذه لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يساهم قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني؟

ولكي نتمكن من تحليل هذه الإشكالية نجد أنفسنا أمام جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ✓ ما هي مختلف وجهات النظر المتعلقة بمفهوم التأمين؟
- ✓ ما علاقة التامين بالمتغيرات الاقتصادية مختلفة؟
- ✓ ماهي محددات وابعاد التنمية الاقتصادية؟
- ✓ كيف يؤثر قطاع التأمين على التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:

- ✓ التأمين هو عقد بين طرفين يترتب عليه مجموعة من الحقوق والالتزامات لكلاهما.
- ✓ إن للأوضاع الاقتصادية السائدة أثار على شركات التأمين، وكذا على فعاليتها في تقديم الخدمات التأمينية، فمنها ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب
- ✓ يعد قطاع التأمين في الجزائر مصدرا لتمويل مخططات التنمية الاقتصادية للدولة، من خلال توجيه مدخراته نحو مختلف المشاريع الاستثمارية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:

- اهتمامنا الخاص بمجال التأمينات ورغبتنا في التخصص فيه.

- يعتبر التأمين من أهم المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة، وهذا راجع للمكانة التي يحتلها والاهتمام المتزايد به من طرف معظم دول العالم بما فيها المتقدمة والنامية، والجزائر خاصة؛
- الإقبال المكثف في السنوات الأخيرة على طلب الخدمات التأمينية لشركات التأمين من طرف الأفراد والمؤسسات من أجل التحوط من المخاطر التي قد تواجههم في حياتهم اليومية أو في عملية تحقيق مشاريعهم الاستثمارية.
- اعتبار التنمية الاقتصادية من المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة، بالنظر للأهمية التي تحتلها لدى جميع دول العالم النامية والمتقدمة؛ بما فيها الجزائر.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع التأمين ذاته، والذي يُعد من أبرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم.

يتميز التأمين بدوره المزدوج، إذ يؤدي وظيفة اجتماعية من خلال توفير الحماية للأفراد والمؤسسات ضد المخاطر المحتملة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النفسي والاقتصادي للمؤمَّن عليهم. كما يُعد التأمين آلية اقتصادية فعالة، كونه يمثل مصدرًا هامًا للادخار والتمويل، حيث تُوظَّف رؤوس الأموال المُجمعة في مشاريع استثمارية تُسهم في تحريك عجلة الاقتصاد، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى محاربة الفقر وتحقيق التنمية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوجيه الاستثمارات نحو الفئات الهشة في المجتمع

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، التي من شأنها تسليط الضوء على أهمية قطاع التأمين ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، وتتمثل فيما يلي:

- إبراز الدور الذي يلعبه التأمين في مواجهة مختلف أنواع المخاطر، من خلال مقارنته ببدائل وأساليب إدارة المخاطر الأخرى؛
- دراسة الخدمات التمويلية والأنشطة التي تقدمها شركات التأمين، وتحليل مدى مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الجزائري من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار؛
- الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر، من حيث أهدافها وآليات تمويلها، ومدى فعاليتها في دعم النمو الاقتصادي الوطني؛

- تقييم تأثير قطاع التأمين على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، واستكشاف مدى قدرته على الإسهام في تحسين المؤشرات الاقتصادية وتعزيز آفاق النمو في الجزائر.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف تساؤلات الدراسة ومناقشة فرضياتها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الجمع بين العرض النظري والتحليل الميداني. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار العام لقطاع التأمين، والتطرق إلى شركات التأمين وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الوطني، مع تقديم دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين، وهذا في إطار السعي لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً في هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

تم تحديد حدود الدراسة ضمن إطارين أساسيين: مكاني وزماني.

فعلى المستوى المكاني، ارتكزت الدراسة على مصادر متنوعة تمثلت في مجموعة من المراجع الأكاديمية كالمؤلفات، الكتب، المقالات العلمية، والمذكرات الجامعية ذات الصلة بموضوع التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر. كما تم دعم الجانب النظري بتحليل ميداني داخل شركة التأمين – CAAR وكالة تيارت(la CAAR TIARET) ، باعتبارها نموذجاً يمثل واقع نشاط التأمين في الجزائر، مما أتاح لنا فرصة لفهم آليات العمل الداخلي للشركة، وتقييم مساهمتها الفعلية في الاقتصاد الوطني.

أما من حيث الإطار الزماني، فقد ركزت الدراسة على الفترة التي شهد فيها قطاع التأمين في الجزائر نمواً ملحوظاً، وذلك ابتداءً من سنة 2003، التي تُعد من المحطات البارزة لانطلاق ديناميكية جديدة في سوق التأمين الوطني، بفعل الإصلاحات الاقتصادية وتزايد الوعي بأهمية التأمين في دعم التنمية الاقتصادية. وتمتد الدراسة إلى السنوات الأخيرة التي تعكس تطور هذا النشاط، مما يسمح برصد التحولات الهيكلية والأداء الفعلي لهذا القطاع خلال هذه المرحلة الزمنية المهمة.

خطة الدراسة:

تمت معالجة موضوع البحث من خلال تقسيمه إلى فصلين رئيسية، تناول كل منها جانباً مهماً من جوانب الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان "الإطار النظري للتامين والتنمية الاقتصادية"، وقد تم من خلاله تقديم نظرة شاملة حول مفهوم التأمين، من خلال استعراض مختلف التعريفات ووجهات النظر المرتبطة به، مع التطرق إلى نشأته التاريخية وتطوره. كما شمل هذا الفصل تصنيف أنواع التأمين، وشرح وظائفه

الأساسية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية، مع توضيح اهدافها ومحدداتها بالإضافة الى ابعادها. واختُتم الفصل بمحور يوضح العلاقة الوثيقة بين نشاط التأمين والتنمية الاقتصادية، من حيث الدور الذي يلعبه التأمين في دعم الاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الثاني: تناول "دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين CAAR"، حيث تم تقديم لمحة تاريخية عن الشركة، والتعريف بها من حيث النشأة، الأهداف، والمهام الرئيسية. كما تم التطرق إلى الهيكل التنظيمي الداخلي لها، وشرح آليات إبرام عقود التأمين داخل الشركة. وخصص جزء من الفصل لتقييم أداء الشركة، من خلال تحليل مردوديتها، حجم التعويضات المقدمة، وأهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال فترة الدراسة، بهدف الوقوف على مدى فعاليتها في السوق ومدى مساهمتها في تطوير قطاع التأمين بالجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتامين والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

أصبح التأمين من أهم خدمات القطاع الثالث حتى أصبح يطلق عليه بصناعة التأمين " فالتأمين مشتق من كلمة الأمن أي طمأنينة النفس يعطي " للمؤمن له راحة بال اتجاه الخطر المؤمن ضده فهو. تحويل عبء الخطر بخسارة قليلة مؤكدة وهي قسط التامين مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة.

كما أن التأمين مصدر من مصادر تكوين رؤوس أموال إذ تعتبر وظيفة الاستثمار من بين وظائف شركات التأمين، كما أنه يقلل من ظاهرة التضخم وهذا من خلال امتصاص السيولة بين أفراد المجتمع وبالتالي تخفيض ميولهم الاستهلاكي، كما للتأمين فوائد اجتماعية كمحاربة البطالة والعجز والمرض والفقر الذي قد يلحق بالمؤمن لهم.

وفكرة التأمين في شكلها المعاصر لم تعد تهدف فقط إلى حماية الأفراد ضد المخاطر التي تواجههم من خلال رد الخسائر ودفع التعويضات، بل أصبح العمل التأميني هدف قومي كبير من خلال مساهمته في تمويل الاستثمارات المنتجة التي تسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد. لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب المتعلقة بالتأمين إلى:

المبحث الأول: التامين.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: العلاقة بين التامين والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التأمين.

قد يتعرض الإنسان في مجرى حياته اليومية إلى العديد من الحوادث والأخطار، التي قد تؤدي به إلى الموت، أو العجز التام أو الكلي، كما أن هناك من الأخطار ما قد تؤدي بممتلكاته إلى السرقة أو الحريق أو الضباع، الأمر الذي يترتب عليه في جميع هذه الحالات، إما إلى انقطاع رزق عائلته، أو انخفاض في دخله مما يعرضه هو وأفراد أسرته إلى خطر الفقر والعوز الدائمين.

وبالطبع فإن أي إنسان يرغب دائما في المغالاة أو التقليل من آثار هذه الأخطار عليه أو على أفراد أسرته، وذلك ما يعرف بالتأمين، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة التامين وتعريفه بالإضافة الى انواع التامين وخصائصه.

المطلب الأول: نشأة التامين وتطوره.

لا شك أن التأمين كغيره من الأنشطة الأخرى لم يظهر دفعة واحدة بل ظهر عبر عدة مراحل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال نشأة التأمين في العالم، وظهور التأمين في الجزائر.

1. **نشأة التأمين في العالم:**

إذا كان أساس التأمين هو التعاون والتضامن بين الأفراد من أجل مواجهة خطر معين يهددهم أو يزعجهم والمشاركة في اقتسام الخسائر الناتجة عن تحققه، فلقد اختلف الباحثون في تحديد نشاء فكرة التأمين فحسب بعض المؤرخين فقد ظهر التأمين عند قدماء المصريين وذلك عن طريق جمعيات دفن الموتى، حيث كان مراسيم الجنازة ونفقات التحنيط وبناء القبور تكلف الأفراد فوق طاقتهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع من التعاون والتضامن بين الناس، من أجل تقديم مساعدات لأهل المتوفي وذلك من أجل خلال جمعيات دفن الموتى، كما تجسدت فكرة التأمين كذلك بظهور التعاون التبادلي من خلال الحضارة الصينية ، حيث كان التجار يقومون بتوزيع المخاطر المتمثلة في نقل البضائع لاجتياز الأنهار على مجموعة السفن ، فإذا عرفت إحداها وتحت الأخرى، يكون هناك تقاسم في الأضرار بين التجار، وتعد هذه الحالة النواة الأولى للتأمين البحري.

كما يذكر المؤرخون أن أصحاب القوافل التجارية التي كان العرب يقومون بها عرفوا نظام التأمين، إذ كانوا يتفقون فيما بينهم على اقتسام الخسائر التي قد تلحق بأحد القوافل، وكانت المشاركة في الخسائر تحتسب إما بالنسبة الأرباح التي يحققها كل عضو في القافلة أو بحسب رأسماله، ومهما كانت نوعية المشاركة أو الاتفاق فإنها لا تختلف كثيرا عن نظام التأمين المعروف حاليا. [1]

هذا ويعتبر التأمين البحري من أول أنواع التأمينات التي ظهرت للوجود، حيث أدى انتشار التجارة البحرية في أواخر القرون الوسطى في أوربا وخاصة ايطاليا وكذا البلاد المطلة على البحر الأبيض

[1] مشري راضية، **محاضرات في قانون التامين**، ألقيت على طلبة ليسانس قانون خاص جامعة 8 ماي 1945 – قالمة سنة 2016-2017 ص02.

المتوسط إلى ظهور فكرة التأمين البحري، حيث يقوم الأفراد برحلات بحرية من أجل بيع منتوجاتهم ومصنوعاتهم، وكان المضاربون يتدخلون لتغطية هذه الرحلات، وذلك عن طريق منح بعض القروض المجهز السفينة أو شاحنها على أن يرد له هذه القروض مع جزء من فائدة تقدر بالنظر إلى اتجاه الرحلة والوقت التي تستغرقه في حالة وصول السفينة بسلام ، أما إذا لحق السفينة أي ضرر كالفرق أو الحرق فلا يلتزم صاحبها برد أي شيء ولقد كان التأمين في هذه الفترة مقتصرا على البضائع التي تحملها السفينة دون أن تمتد إلى التأمين على حياة الركاب والبحارة.

وهناك من يرى أن أول تطبيق العقود التامين يعود إلى سنة 1347 ميلادي حيث أبرم عقد في مدينة جنوا بإيطاليا في مجال تأمين حمولة سفينة تسمى سنتا كلارا التي كانت وجهتها من جنوا إلى مدينة مايوركا بإسبانيا، ومنذ ذلك الوقت أصبح يتوفر في كل ميناء هام لنقل البضائع نموذجا خاصا العقود التأمين البحري.

أما التأمينات البرية فقد ظهرت لأول مرة في بريطانيا وذلك سنة 1666 ميلادي اثر الحريق المهول الذي شب في مخبزه وأدى إلى إتلاف حوالي 13 ألف منزل وحوالي 1000 كنية فظهر هناك نوع من التضامن من أجل تقديم المساعدات لمنكوبي الحريق وأنشى مكتب الحرائق في لندن بو يعتبر هذا المكتب نقطة انطلاق لتنظيم التأمينات على الحرائق وذلك سنة 1667 ميلادي وأخذت تظهر شركات على شكل اتفاق بين ملاك المنازل على تجميع مبالغ من النقود وتوزيعها على المتضررين في حالة حدوث حرائق ، ثم تطورت هذه الشركات وأخذت تشكل رؤوس الأموال ولقد است أول شركة من هذا النوع سنة 1694 ميلادي تحت عنوان اليد في اليد " HAND IN HAND – ثم ظهرت عدة شركات التأمين، ولقد اعترف رسميا بهذه الشركات في الدستور الملكي سنة 1720 ميلادي، وفي سنة 1750 ميلادي ناست أول شركة تأمين في فرنسا تحت عنوان الغرفة العامة لتأمينات باريس.[1]

أما بالنسبة للتأمين على الحياة فلقد ظهر هذا النوع من التأمين في شمال ايطاليا، حيث كان الإيطاليون يراهنون على حياة أو موت الأشخاص ، ولقد تطور الأمر إلى حد المراهنة على حياة أو موت الملوك ، ولقد انتشرت هذه الظاهرة في بلدان أخرى خارج ايطاليا، غير أنه سرعان ما اعتبرت هذه الظاهرة غير أخلاقية وحرمت في مجموعة من الدول كبريطانيا ، كما منعت في فرنسا رسميا بموجب الأمر الذي أصدره لويس الرابع عشر وذلك سنة 1680 ميلادي، هذه المعارضة أدت بالإيطاليين إلى إيجاد نوع آخر من التأمين على الحياة وهو التأمين لصالح الغير وبمقتضاه يعطي مبلغ التأمين بعد وفاة المؤمن له لمن له مصلحة في ذلك كالورثة أو دائنين ، ولقد لقي هذا النوع من التأمين صدى كبير بين

[1] زرارة صالحي الواسعة، **محاضرات ألقيت على السنة الرابعة كلاسيك، قانون التأمينات**، جامعة باتنة كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية والادارية السنة الجامعية 2003-2004ص03-04.

الأفراد، مما جعل الإيطاليون يطورون الفكرة ويقترحون فكرة جديدة كتامين للأحياء بعد موت المؤمن عليه، غير أن هذه الفكرة لم تدم كثيرا بسبب ظهور تأمينات حديثة منها التأمين على الحياة.[1]

ثم ظهرت أنواع من التأمين بسبب ظهور الصناعات الجديدة وتطور الآلات الميكانيكية، وانتشار وسائل المواصلات والاتصالات، مثل التأمين الخاص بالنقل البري من العربات والسيارات بمختلف أنواعها، والتأمين الخاص بالنقل الجوي، والتامين على الآلات الحديثة وما يترتب عليها من آثار، والتأمين ضد الحريق والسرقة، والتأمين الصحي وغيره، حتى أصبح التامين جزءاً من الحياة اليومية للأشخاص والمؤسسات والدول، وانتشر التأمين في كل مجالات الحياة، وفي مختلف أوجه النشاط الإنساني .[2]

2. ظهور التأمين في الجزائر:

يرتبط تطور قطاع التأمين الجزائري بالمراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، حيث يمكن أن تميز بين عدة مراحل منها المرحلة الاستعمارية، مرحلة الاستقلال، ومن خلال هذا المطلب سنتناول مراحل تطور قطاع التأمين الجزائري من خلال عرض الإصلاحات التي شهدها القطاع.

- مرحلة الاحتلال:

لم تكن وضعية الجزائر سهلة في المرحلة الاستعمارية التي تراوحت بين سنة 1830 و 1962 فيما يتعلق بمجال التأمين، ويرجع السبب في ذلك إلى التقدم البطيء الذي شهدته الجزائر خلال هذه المرحلة، خاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن نظام التأمين في الجزائر تطور بتطور نظام التأمين الفرنسي.

وعموما فقد تميز سوق التأمين في هذه المرحلة بتزايد وتوسع التأمين على السيارات والرامية التأمين ضد حوادث العمل، هذين الفرعين مثلا الجزء الأهم في تحقيق أرباح شركات التأمين مقارنة بباقي الفروع الأخرى للتأمين، كما تميز أيضا باختلال في توازن السوق الذي ظهر من جهة من خلال الاختلاف في رقم الأعمال المحقق من طرف فروع التأمين المختلفة، ومن جهة أخرى نتيجة لضعف تسيير القطاع أنداك.[3]

إن أهم النصوص التي سنت خلال هذه المرحلة كان قانون 13 جويلية 1930 الذي يعد من أقدم القوانين المنظمة لعقد التأمين، وكذلك قانون 25 أفريل 1946 المتعلق بتأميم 32 مؤسسة وإنشاء المدرسة الوطنية (C.C.R) ، وإنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين للإدارة والمجلس الوطني

---

[1] مشري راضية **محاضرات في قانون التامين**، مرجع سابق ص04.

[2] كمال محمود جبرا، **التامين وادارة الخطر**، الطبعة الاولى الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2015، ص 40.

[3] لكحل عبد الوهاب، عبديش موسى، **دور شركات التامين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، سنة 2017-2018، ص25 .

للتأمين، إضافة لهذه القوانين الهامة صدرت مجموعة من المراسيم المختلفة سمحت للجزائر الاستفادة مؤقتا من تنظيم خاص بالتأمين.[1]

– **مرحلة الاستقلال:** تميزت فترة الاستقلال بالعديد من المحطات إلى غاية الإصلاح المطبق سنة1995 والمتعلق بنشاط التأمين في الجزائر.

المحطة الاولى: رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، إلى أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدى من طرف مؤسسات أجنبية. وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ولقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18جويلية 1930 ومختلف النصوص المكملة والمعدلة له. القانون الآخر الذي ظل ساريا في الجزائر هو القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958.ويظهر جليا أن عقد التأمين خلال هذه الفترة كان خاضعا إلى قواعد واردة في نصوص خاصة.

المحطة الثانية: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر بالقانون الصادر في 8جوان 1963 المتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العامة بالجزائر، وإخضاعها إلى طلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية. الواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات اعادة التامين .

المحطة الثالثة: على غرار القطاعات الأخر، عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة احتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات وطنية عمومية والتي كان عددها حينذاك ال يتجاوز شركتان هما SAA و CAAR تعاضديتان إلى غاية سنة 1970 أين عرفت ميلاد شركة وطنية جديدة هي CAAT ،إذ تميزت هذه الفترة بوجود شركات تأمين مختصة ، أي كل شركة كانت مختصة ومكلفة بتغطية نوع معين من الاخطار وهذا إلى غاية سنة1989 حيث عرفت هذه الفترة الغياب الشبه الكلي للمنافسة في سوق التأمينات في الجزائر ، وتراجع في الصناعة التأمينية مما استدعى السلطات العمومية إلى مباشرة سلسلة من الإصلاحات التي أدخلت القطاع في عهد جديد هو مرحلة الانفتاح.[2]

---

[1] لكحل عبد الوهاب، عبديش موسى، **دور شركات التامين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق ص25 .

[2] مجدوب نور الهدى ،لونيسة امنة ،**تشخيص الوضعية المالية لشركة تامين**، مذكرة تخرج تخصص مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945–قالمة الجزائر، ص26.

المحطة الرابعة: جاء قانون 97-15 المؤرخ في 07 جانفي 0997المتعلق بالتأمينات، ليحدث تغييرات جذرية في القطاع من بينها:

- الغاء الاحتكار والهيمنة الحكومية على عمليات التأمين وحرية ممارسة المهنة.
- استحداث عمليات الوساطة ألعوان العامون والسماسرة.
- فتح المجال للخواص المحليين والأجانب. وبالتالي ظهرت شركات تأمين جديدة خاصة وأجنبية، حيث قفز تعدادها الإجمالي من 5إلى20 شركة خلال الفترة الممتدة من1995 الى وقتنا الحالي مما يفسر التطور الملحوظ الذي شهده القطاع.[1]

- شركات التأمين في الجزائر:

في الجزائر يقوم بعملية التأمين شركات التأمين طبقا للمادة 05 من الأمر 95/07 إذ نصت على ما يلي: " يجب على شركات التأمين تغطية أي خطر يخضع، بموجب هذا الأمر الإلزامية التأمين بالنسبة لعمليات التأمين التي اعتمدت من أجلها وتعرف شركات التأمين وفقا لنص المادة 203 من نفس الأمر على أنها شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين وذلك وفقا للتشريع المعمول، وسنتطرق إلى بعض منها على سبيل المثال فقط وهي الشركات ذكرها المرسوم 85/82 وذلك كما يلي:

أولا- شركات التأمين العمومية: وتتمثل في خمسة مؤسسات هي:

الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR :

هي أول شركة جزائرية أنشأت في 08 جوان 1963 بهدف السماح للدولة الجزائرية بمراقبة سوق التأمين وكانت تسمى بالصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، وتعد من أهم شركات التامين حيث تستحوذ على نسبة 27 بالمئة من سوق التأمينات الجزائري، ومن الأخطار التي تؤمن عليها نجد: الحرائق، السيارات، النقل، الطاقة، أخطار متعددة، تامين الأشخاص.

الشركة الوطنية للتأمين Saa :

أنشأت بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 1963 وكانت شركة مختلطة، جزائرية بنسبة 61 % ومصرية بنسبة 29 %، وتم فيها بعد تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، و في21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصيص احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة والتأمين على الحياة. وهي الآن شركة مساهمة وتؤمن إلى جانب شركات التامين الأخرى كل فروع التامين[2].

الشركة الوطنية للتأمين CAAT:

---

[1] مجدوب نور الهدى لونيسة امنة ،**تشخيص الوضعية المالية لشركة تامين، مرجع سابق ص** 27 .

[2] كوسام أمينة، **محاضرات قانون التأمين (شركات التأمين)**، ملقاة على طلبة سنة أولى ماستر مؤسسات مالية، جامعة دباغين، سطيف ص11.

أنشأت في 03 أفريل 1985 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وغرضها يتمثل في: عمليات التأمين البحري – عمليات التأمين الجوي – عمليات التامين البري.

شركة لتأمين المحروقاتCASH :

هي شركة ذات أسهم، وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى.[1]

ثانيا– شركات التأمين الخاصة: بعد سنة 1995 ظهرت عدة شركات تأمين خاصة، إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية، حيث سمح لها بمزولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ونذكر منها:

ترست الجزائرTRUST ALGERIA :

تأسست شركة ترست الجزائر بتاريخ1997/11/18، في صورة شركة ذات أسهم، وهي شركة مختلطة: جزائرية، بحرينية، قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60 %، وقطر بحصة 5 %، أما عن حصة الجزائر فتتقاسمها كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAARب 17,5 %، و الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR % ب 17,5.

وتقوم الشركة بجميع عمليات التأمين بالإضافة إلى عملية إعادة التأمين.

الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR :

نشأت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين **CIA** بتاريخ 05اوت1998، لكنها لم تباشر نشاطها فعليا إلا ابتداء من عام 1999، وهي شركة خاصة بدأت نشاطها برأس مال اجتماعي قدره 410 مليون دينار جزائري، وهي تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.

الشركة الجزائرية للتأمينات LA 2A:

أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر95–07الصادر بـ: **25جانفي 1998**، ومنح لها الاعتماد في**05 اوت1998** لتمارس جميع عمليات التأمين بالإضافة إلى عملية إعادة التأمين.[2]

الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM Assurance :

أنشأت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية **بتاريخ2001/09/25** في صورة شركة ذات أسهم، وتضم ثلاث مديريات جهوية، و78 وحدة ربط و 221 وكالة تجارية **(مباشرة ومعتمدة)**، وبعدد عمال بلغ 762في سنة 2010 و برأس مال اجتماعي بلغ 2,4 مليار دينار جزائري وتتمثل منتجات الشركة العامة للتأمينات المتوسطية في جميع عمليات التأمين و المتمثلة أساسا فيما يلي:

---

[1] كوسام أمينة، **محاضرات قانون التأمين (شركات التأمين)**، مرجع سابق ص 12.

[2] بناي مصطفى، **واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية**، أطروحة مدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2014ص146.

تأمين السيارات، تأمين الأخطار المختلفة، تأمين النقل، تأمين القرض بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بإعادة التأمين.

شركة أليانس للتأمين ALLIANCE Assurances:

أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر **رقم 95-07الصادر بتاريخ1995/01/25** والذي تضمن السماح بإنشاء شركات التأمين الخاصة، وبذلك اعتمدت بموجب الاعتماد **رقم 12-05** الصادر **بتاريخ 2005/07/30**عن وزارة المالية، لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي بلغ 500 مليون دينار جزائري

شركة السلامة Salma Assurance:

اعتمدت شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر **بتاريخ2006/07/02**عن وزارة المالية وبذلك فهي قد عوضت شركة البركة وأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في2000/03/26 والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجموعة سلامة، التي توفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 94 وكالة تجارية على مستوى كافة التراب الوطني، كما أ ا تنفرد بخدمات التكافل ومن منتجاتها نجد:

الغير **تكافل السيارات:** يتضمن التأمين الشامل للسيارات والمسؤولية اتجاه.

التكافل العام: ويتضمن تأمين الحريق والممتلكات وتأمين الحوادث المتنوعة، التأمين البحري.

التكافل الطبي: برنامج الرعاية الصحية للأفراد والشركات.[1]

ثالثا- المؤسسات المتخصصة: وتضم ثلاث شركات هي:

1. الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX

تأسست سنة1996رسمالها يقدرب450 مليون دينار جزائري، وهي متخصصة في ضمان العمليات الموجهة للتصدير.

2. الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار AGCI:

تأسست سنة1998 رسمالها يقدر ب2مليار دينار جزائري، وهي متخصصة في ممارسة عمليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

3. شركة ضمان القروض العقاريةSGSI:

تأسست سنة1997 رأسمالها يقدر بـ 1مليار دينار جزائري، وتختص في تقديم القروض العقارية.

رابعا- المؤسسات التعاضدية (التعاونية) توجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:

---

[1] بناي مصطفى، **واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية**، مرجع سابق ص 146-147.

[2] مجدوب نور، الهدى لونيسة امنة، **تشخيص الوضعية المالية لشركة التامين** ،مرجع سبق ذكره، ص29.

1. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA:** تأسس هذا الصندوق سنة 1966تحت اسم "الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية "، تختص في تأمين الأخطار الفلاحية.
2. **التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC** أنشأت في 16ديسمبر 1964 لكنها لم تبدأ نشاطها إلا من تاريخ 01 جانفي 1965 ب أ رسمال يقدر ب 011 مليون دينار جزائري.[1]

خامسا- المؤسسات المراقبة لعمليات التأمين في الجزائر:

هناك عدة تنظيمات لمراقبة سوق التأمين في الجزائر من بينها ما يلي:

1. **المجلس الوطني للتأمينات CNA:** انشا هذا المجلس في **25جانفي 1995** وهو تابع لوزارة وهو تابع لوزارة المالية، ويسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا، لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين.

ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا، لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين.

الاتحاد الجزائري للتأمين واعادة التأمينUAR هو جمعية مهنية تأسست في **22فيفري1994** واعتمدت في **24افريل1994** يخضع لأحكام القانون 90-31 المؤرخ في **04 ديسمبر1990** الخاص بالجمعيات المهنية. يختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين وإعادة التأمين . وترتكز أهداف الاتحاد على:.

- ✓ ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين واعادة التأمين؛
- ✓ تحسين مستوى الإدارة، التأهيل والتكوين.
- ✓ ترقية ممارسة المهنة بالتعاون على الأجهزة والمؤسسات المعنية.
- ✓ الحفاظ على أدبيات وأخلاقيات ممارسة المهنة.

جدير بالذكر في نفس السياق أن هناك مؤسسات أخرى لتنظيم سوق التأمين بالجزائر، وهي كالتالي:

- المديرية للتأمينات(DGT du MF Direction des Assurance).
- مجلس مراقبة التأمينات (Commission de Supervision des Assurances).
- الشركة المركزية لإعادة التأمين (Compagnie Centrale de Réassurance)[2]

[1] مجدوب نور الهدى لونيسة امنة، **تشخيص الوضعية المالية لشركة التامين**، مرجع سبق ذكره، ص29

[2] كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان، الجزائر،2010ص62-63.

المطلب الثاني: مفاهيم التأمين.

عُرف التأمين من طريق العديد من الآراء والمداخل سواء القانونية أو المالية أو تلك التي تهتم بالتفاصيل الفنية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التعريفات التي وردت في أدبيات التأمين لا تختلف من حيث الجوهر وهنا نورد بعضا من هذه التعاريف.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التأمين من وجهتين:

1 **من وجهة نظر الفرد:** بعد وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال الخسائر الكبيرة المحتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تمثل قسط التأمين، فيضمن بذلك عنصر الأمان ضد الخطر، إذ يمنع من وقوع الخسارة، ويعوض عن الخسارة المالية أو يقلل منها.

2. من وجهة نظر المجتمع: هو وسيلة لتخفيض القيمة المعرضة للخطر على مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إحلال خسارة صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) محل خسارة كبيرة محتملة، هذا القسط يحسب على أساس التنبؤ وفقا لقانون الأعداد الكبيرة.

وبالتالي يمكن أن تعرف التأمين إجمالا على أنه:

"الأسلوب الذي ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تمويل الخطر المعرض له الطرف الثاني (المؤمن له)، إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ (متفق عليه) يمكن من تغطية الخسائر المحتملة والقابلة للقياس المادي، كليا أو جزئيا، ومنه ينتقل عبء الخطر المتوقع من خسارة مادية محتملة إلى المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد كبير من المستفيدين والمعرضين لذات الخطر بغرض حماية الأفراد والمنشآت من الأخطار محتملة الوقوع بصورة غير معتمدة من جانب المؤمن له".[1]

اولا: التعريف اللغوي: يقال أن التأمين في اللغة مصدر أمَّن يؤمَّن مأخوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف، ومن الأمانة التي هي ضد الخيانة، يقال أمَّنهُ تأميناً وائتمنه واستأمنه.[2]

وجدير بالذكر في هذا الشأن أن مصطلح التأمين قد ورد بمعنى الأمان في القرآن الكريم في آيات عدة منها قوله تعالى:

﴿وهذا البلد الأمين﴾ (سورة التين، الآية3)، ﴿... وآمنهم من خوف﴾ (سورة قريش، الآية 4).

﴿واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ...﴾ (سورة البقرة، الآية125)، ﴿ واذ قال إبراهيم رب اجعل هذا

[1] بعيط هشام.فداق صلاح الدين،**الحماية الاجتماعية في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني) للتقاعد**، مذكرة تخرج جامعة ابن خلدون تيارت سنة 2017-2018ص18-19.

[2] كمال محمود جبرا، **التامين وادارة الخطر**، الطبعة الأولى، لاكاديميون للنشر و التوزيع عمان-الاردن.2015، ص 13.

بلدا آمنا، وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم﴾ (سورة البقرة، الآية126)[1].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: يعرف التامين بأنه عقد يتم بين طرفين أحدهما يسمى المؤمِّن والآخر يسمى المؤمن له، ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له مبلغاً من المال أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع حادث وتحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمَّن له للمؤمِّن.

ثالثا: التعريف الاقتصادي: يقصد بالتأمين اقتصاديا أنه الوسيلة لتقليل الخطر والحيلولة دون وقوعه وذلك بتجميع عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر وجعل الخسائر المحتملة لكل وحدة قابلة للتوقع بصيغة جماعية مع شرط الاشتراك التامين لكل وحدة منسوبة إلى نفس الخطر.[2]

رابعا: التعريف القانوني: تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين أنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ارادا أو عوضا ماليا آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، دلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[3]

نلاحظ من هذه المادة أن المشرع الجزائري ركز على العلاقة القانونية بين المؤمن والمؤمن له بحيث حدد حقوق وواجبات كل طرف من أطراف العقد ولكن يعيب على هذا التعريف إغفاله الجانب الفني للتأمين واقتصاره على العنصر القانوني باعتباره علاقة بين المؤمن والمؤمن له فقط.

خامسا: التعريف الفني: عرف الأستاذ هيمار التأمين على أنه: "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن، بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معينا عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء"[4]

يؤكد هذا التعريف على العلاقة التعاونية التي تربط مجموعة المؤمن لهم والعلاقة بينهم وشركة التأمين التي تقوم بدور إدارة وتنظيم العلاقة بين المؤمن لهم وإجراء المقاصة بينهم.

سادسا: التعريف الفقهي: لقد تناول بعض الفقهاء الفرنسيين تعريف التأمين دون اتحاد في الرأي حول الموضوع.

---

[1] مجدوب نور، الهدى لونيسة امنة ، **تشخيص الوضعية المالية لشركة التامين**، مرجع سبق ذكره، ص04.

[2] بعيط هشام،فداق صلاح الدين،**الحماية الاجتماعية في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني) للتقاعد** ،مذكرة تخرج جامعة ابن خلدون تيارت سنة2017-2018، ص 20.

[3] المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

[4] 11. وهابي إلهام، قريد أيمن، **دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021-2022 ص12.

فقد عرفه بلانيول planiol على أنه "عقد بمقتضاه يتحصل المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغا من المال في حالة وقوع خطر معين مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق".

وعرفه سوميان بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بالتبادل مع شخص آخر يسمى المؤمن له بأن يقدم لهذا الأخير تعويض الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ معين من المال يدفعه المؤمن له إلى المؤمن ليضيفه إلى رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الاخطار".

وعرفه هيمار بانه" عملية يحصل فيها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير قسطا يدفعه على تعهد الآخر وهو المؤمن، بأداء معين عند تحقق الخطر المتفق عليه من الطرف الآخر وهو المؤمن، تعهدا بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معيناً وذلك بأنه يأخذ المؤمن على عاتقه مجموعة من المخاطر، ويجري بينها المقاصة طبقا لقوانين الإحصاء[1]

يعتبر تعريف "هيمار" من أشهر وأدق وأشمل تعريفات التأمين لأنه أظهر العناصر القانونية والفنية لعملية التأمين، فقد حدد أطراف العقد والخطر المؤمن منه والقسط، كما أبرز الناحية الفنية لعملية التأمين والأسس التي تقوم عليها وهي تجميع المخاطر المتشابهة في الطبيعة والنوعية وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء.[2]

ومنه نستنتج أن تعريف التأمين مرتبط بالجانب القانوني والفني.

رغم أن التأمين كان وسيلة لمواجهة الأخطار، إلا أنه في بعض الأحيان لا يمكن التأمين على بعض المخاطر، لأن هناك شروط أساسية وفنية يجب توافرها في أي خطر حتى يمكن التعامل معه تأمينيا وفقا لأسس علمية سليم.

المطلب الثالث: وظائف التامين وتقسيماته.

❖ **وظائف التامين:**

دور التأمين لا تقتصر فقط على تحقيق الأمان للفرد والمجتمع وهذا من خلال تغطية الأخطار التي تتعرض لها، بل يلعب دورا هاما في تكوين رؤوس الأموال فظلا عن كونه وسيلة هامة في تنشيط الائتمان، إضافة انه عامل من عوامل الوقاية والتقارب بين النظام الدولية وتطوير القانون الخاص.

---

[1] رملة مصطفى، بكة نبيل، **الاحكام العامة لعقد التامين**، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة سنة2014-2015، ص 03.

[2] بناي مصطفى، **واقع وافاق شركات التامين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية** ،مرجع سابق ص37.

اولا: الوظيفة الاجتماعية.

وتظهر من خلال:

1) تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة:

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز و الحاجة، بما يضمن له من تعويض يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة .كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الح ريق أو الغرق أو السرقة، بالإضافة إلى بعض وثائق التأمين على الحياة ، ويكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سنا معينة يكون فيه غير قادر على الكسب أو بما يضمن لأسرته بعد وفاته الإنفاق على أنفسهم لحين إتمام دراسا م مثلا، كل ما تقدم يعود على ا تمع ككل بالاستقرار والتماسك.

2) تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث :

ما يتميز به التأمين هو أن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا ازدادت الخسارة عن حد معين، وجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقيق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يترتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته ، ويعتبر تنمية للشعور بالمسؤولية اتجاه أسرته و هكذا نجد أن التأمين ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد اتجاه نفسه وأسرته واتجاه مجتمعه.

من جانب آخر نجد أن شركات التأمين تقوم بإعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الخطر وذلك من أجل العمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار ومن ثم مدى انتشارها وبالطبع يعود ذلك بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على أفراد المجتمع.[1]

ثانيا: الوظيفة الاقتصادية:

تكمن الأهمية الاقتصادية للتامين في مجالات المعاملات الدولية حيث يشكل التامين عاملا مشجعا لتكييف المبادلات بين الشعوب إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين بالقيام بعمليات عابرة

[1] بناي مصطفى، **واقع وافاق شركات التامين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية** مرجع سابق ص 41.

للحدود دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذلك الطبيعية ولقد أنشئ لهذا الغرض العديد من مؤسسات الضمان على مستوى الدولي ، وعلى المستوى الإقليمي وكذلك على مستوى التراب الوطني وهي مؤسسات تغطي جميع أنواع الخسائر في المبادلات الدولية سواء تعلق الأمر بعمليات تجارية بحتة أو تعلق الأمر بعمليات استثمارية.

ثالثا: الوظيفة النفسية:

تتمثل في الأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن له من أخطار الصدقة ، ويصبح بهذه العملية يشعر بنوع من الارتياح على مستقبله ومستقبل نشاطاته ، الأمر الذي يجعله يتحلى بروح من المبادرة ، ويحذوه في ذالك الأمان واطمئنان بفضل عملية التأمين من كل الصدف ومفاجآت اليومية ، كعدم قدرته على كسب الرزق للأسباب مختلفة كبطالة وإصابات العمل والحوادث بمختلف أشكالها والشيخوخة والكوارث الطبيعية والمخاطر التي تنجم عن النشاطات الصناعية والتجارية ، ويمكن أن تتعدى فائدة التأمين المؤمن له وينتفع بها الغير كما هو الحال بالنسبة لحوادث المرور وهذا بفضل اتساع نطاق المسؤولية التي أصبحت الآن تشمل العديد من المجالات من جهة وظهور المسؤولية بدون خطأ من جهة ثانية.[1]

❖ **تقسيمات التامين:**

إن حاجة الإنسان ولدت أنواع كثيرة من التأمين، بحيث يؤدي حصرها إلى قائمة طويلة يكون من الصعب استيعابها لذلك تنشأ الرغبة في محاولة تقسيم هذه الأنواع وتوزيعها في فئات معينة .

أولاً : التقسيم العلمي للتأمين.

وينقسم بدوره إلى قسمين أساسيين هما التقسيم العلمي للتأمين حسب طبيعة الوحدة المعرضة للخطر أما التقسيم الثاني فحسب وطأة الخطر وهما كما يلي :

1) التقسيم العلمي للتأمين حسب طبيعة الوحدة(الشيء) المعرض للخطر:

وينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام هي تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات وتأمينات المسئولية كما يلي:

- **تأمينات الأشخاص:** ويدخل تحت طائلة هذا النوع من التقسيمات العلمية للتأمين كل أنواع التأمين التي يكون الخطر المؤمن عنه يصيب الأشخاص أنفسهم في أجسادهم أو دخلهم ومن أمثلة هذا النوع من التأمينات ما يلي:

✓ التأمين على الحياة ومنه التامين ضد خطر الموت وكذلك التأمين ضد أخطار الحياة بالإضافة إلى التأمين المختلط والذي يجمع التأمين ضد الموت والحياة معاً.

[1] علال ميلود، بوبكر أسامة، **دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مدكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، سنة 2020-2021، ص11-12.

- ✓ التأمينات الاجتماعية وهي التي تتضمن التأمين الصحي وضد إصابات العمل بالإضافة إلى التأمينات ضد البطالة وضد العجز والشيخوخة.
- **تأمين الممتلكات:** ويضم هذا النوع كل أنواع الأخطار التي يعكي الممتلكات وينتج عنها خسائر مادية تؤدي عن تحققها إلى نقص كي ا جزئي في الممتلكات ومن أمثلتها: التأمين البحري والتأمين من الحريق وكذلك التأمين ضد السرقة وتأمين السيارات بالإضافة إلى تأمين ضد أخطار المحاصيل الزراعية والماشية والتأمين ضد أخطار الزلازل والبراكين والحروب وأخطار الإعسار المالي.
- **تأمينات المسئولية المدنية:** ويتضمن هذا النوع الأخطار التي تصيب الآخرين بسبب الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ويكون نتيجتيها ضرر يلحق بممتلكات الآخرين أو ذواتهم ومنها:

- تأمين المسئولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات والمركبات الآلية.
- تأمين المسئولية المدنية لأصحاب المتاجر والمطاعم والمقاهي وما في حكمها.
- تأمين المسئولية المدنية لأصحاب المخازن والعمارات والمستودعات.
- تأمين المسئولية المدنية لأصحاب الأعمال مثل المقاولون والمنتجين.
- تأمين المسئولية المدنية لأرباب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين والمهندسين وما في حكمهم.
- تأمين المسئولية المدنية للمستأجرين والمؤجرين للعقارات.

2) التقسيم العلمي الثاني حسب وطأة الأخطار:

وينقسم بدوره إلى تأمينات تغطي الأخطار العامة وأخرى تغطي الأخطار الخاصة كما يلي:

- **التأمينات التي تغطي الأخطار العامة:** ويندرج تحت هذا النوع من التأمينات كل الأخطار التي تصيب قطاعات كبيرة من المجتمع، مثل خطر الزلازل، والأعاصير، والحروب وكذلك الفيضانات.
- **التأمينات التي تغطي الأخطار الخاصة:** وهي التي يكون موضوعها ومضمونها تلك الأخطار التي تصيب عدد محدود من الأشخاص والتي عادة ما تكون في صورة حوادث الحريق أو حوادث السرقة. [1]

ثانياً: التقسيم العملي للتأمين:

وينقسم بدوره إلى عدة تقسيمات وهي حسب فروع التأمين وكذلك حسب الهيئة أو الجهة التي تنظم وتدير عملية التأمين بالإضافة إلى ما إذا كان التأمين اختيارياً أو إجبارياً وتنقسم هي الأخرى إلى تقسيمات فرعية كما بلي.

[1] د.عبدالرزاق رمضان شبشابة ،**ادارة الخطر و التامين**، الطبعة الاولى، دار حميثرللنشر،مصر القاهرة 2022ص89.

1. التأمين حسب الفروع:

وبدوره ينقسم إلى التأمينات التالية:

التـأمين علـى الحيـاة: ويتضـمن كـل أنـواع التـأمين التـي تغطـي الأخطـار المتعلقـة بحيـاة الأشـخاص الطبيعيين أو بصحتهم.

التـأمين مـن الحريـق: ويغطـي هذا النـوع من التأمينـات الخسـائر الماديـة التـي تترتـب عن تحقق حـادث الحريـق والـذي ينـتج عنـه تلـف فـي الممتلكـات أو الثـروات سـواء جزئـي أو كلـي بالإضـافة إلـى تغطيـة الخسـائر الغيـر مباشـرة لتحقق حـادث الحريـق ومنهـا علـى سـبيل المثـال خسـائر توقـف العمـل، وكـذلك مصاريف التشغيل الإضافية.

التأمين البحري: يغطي هذا النوع من التأمينات كل الأخطار التي ينتج عنها خسائر مادية تتعرض لها وسائل النقل البحري أو الشحنة أو أجرة الشحن، كما أنها في بعض الأحيان تشمل بعض الأخطار الأخرى التي تتعرض لها الشحنة أثناء نقلها للمستفيد أي أنها تتجاوز عملية النقل من ميناء إلى أخرى لتغطي النقل من المورد إلى المستورد.

تأمين الحوادث المتنوعة: ويندرجِ تحت هذا النوع من التأمين أغلب الأخطار التي لم تذكر صراحة في الأنواع السابقة في حالة توفر شروط تأمين الأخطار.

2. تقسيم التأمين حسب الجهة التي تزاوله:

وينقسم بدوره إلى التقسيمات التالية

التأمين التبادلي: وهذا النوع من التأمينات يتعاون فيه مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في تحمل عبء الأخطار التي قد تنشأ لأحد الأشخاص المكونين للمجموعة بحيث يتم تعويضه عن الخسارة المالية التي لحقت به جراء تحقق حادث ما موضوع التأمين. فعملية التأمين تكون تبادلية بين الأشخاص المكونون للمجموعة التي تواجه نفس الأخطار وتعمل في نفس البيئة وتتعامل مع نفس المعطيات.[1]

التـأمين الـذاتي: حيث تتحمل الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية عبد المخاطر والنتائج التي قد تترتب عن تحقق الحادث من خسائر مالية في حالة توفر شروط ومعايير موضوع التأمين. وقد يُلجأ في هذه الحالة إلى استقطاع مبلغ محدد لمجابهة أي خسائر مادية في المستقبل

التأمين التجاري: تنظمه وتديره هيئات ومنظمات متخصصة وذات خبرة في هذا المجال حيث تقوم بتجميع الأخطار المتشابهة والمتجانسة وتقوم بعمليات إحصائية رياضية لغرض تقدير مبلغ

[1] د.عبدالرزاق رمضان شبشابة .**ادارة الخطر و التامين**، مرجع سابق ص91.

التعويض مقارنة بقسط التأمين. وهنا تنفصل شخصية المؤمن له عن المؤمن بعكس الحالتين السابقتين في التأمين التبادلي والذاتي.

التأمين الاجتماعي: وعادة ما تتبناه الدولة وتفرضه على أفراد المجتمع أو شريحة منه بسبب عدم قدرتهم على تحمل أخطار قد يواجهونها. بحيث يقوم كل شخص بتسديد قسط التأمين من دخله.

التامين الحكومي: ترفض بعض شركات التأمين قبول بعض الأخطار التي تؤثر على عدد كبير من أفراد المجتمع أو قد تطلب أقساطاً مرتفعة بعض الشيء نظير قبولها لتغطية الأخطار، وهنا تتدخل الدولة لتقوم بدور المؤمن فتقوم بتغطية هذه الأخطار من خلال صناديق خاصة أو هيئات أخرى تدير هذه الأخطار لحساب الدولة .

صناديق التأمين الخاصة: وهي تكون في حدود ضيقة خاصة بذوي المهنة الواحدة أو الهواية الواحدة أو التطلعات الواحدة فلا يسمح باشتراك سواهم، وهذه الصناديق لا تحتاج إلى رأس مال بل تمول من خلال نظام دفع بسيط كالمساعدات أو التبرعات الخارجية ومن أمثلتها صناديق الزواج.

3. التقسيم فيما إذا كان التأمين اختيارياً أو إجبارياً:

وينقسم بدوره إلى قسمين هما:

التأمين الاختياري: وهو جميع أنواع التأمينات التي يقدم عليها الشخص دون أن يجبره عليها أحد بل بمحض ارادته، وهي عادة ما تصدرها شركات التأمين

التأمين الإجباري: ويُجبر الشخص على شراءه لأسباب عديدة. ومثال على التأمين الإجباري ضد حوادث السيارات[1]

[1] د.عبدالرزاق رمضان شبشابة ،**ادارة الخطر والتامين**، مرجع سابق ص93.

الشكل رقم 1: تقسيمات التامين

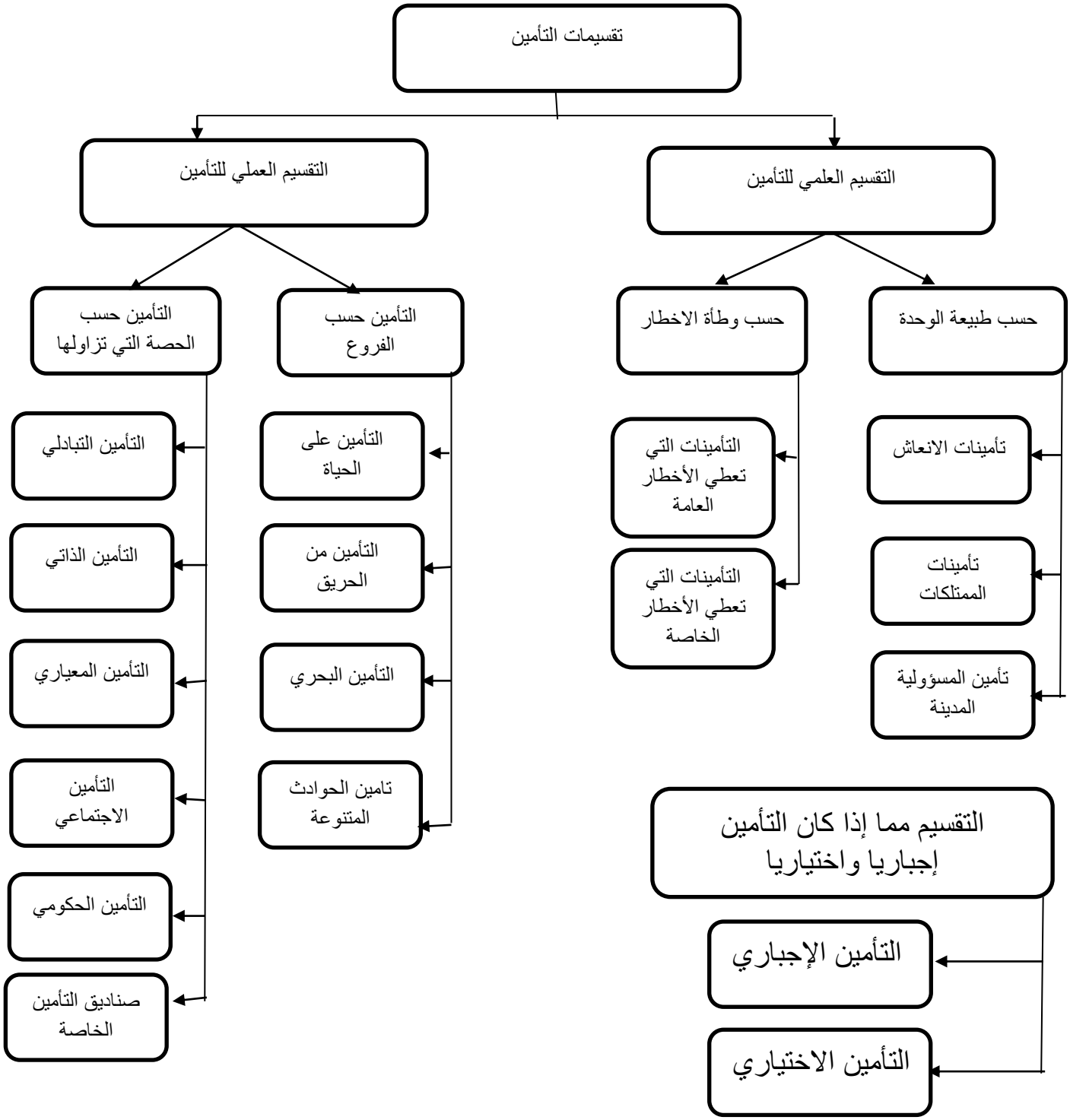

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تشير إلى الاجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صانع السياسة والجماعات المشتركة تساهم في تعزيز المستوى المعيشي. .

تعتبر التنمية الاقتصادية الحل والسبيل الوحيد لرفع الاقتصاد ككل، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنمية الاقتصادية واهدافها بالإضافة الى محدداتها وابعادها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

في هذا المطلب سوف نتحدث عن مفهوم التنمية الاقتصادية بالإضافة الى النمو الاقتصادي والتفرقة بينهما.

في البداية في مفهوم التنمية لا بد من التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح.

أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات حذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية[1]

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر:

"مانير بالدوين" ليس هناك تعريف محدد ومرضى تماما للتسمية الاقتصادية، وان هناك اتجاها لاستخدام مصطلحات النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية والتعبير القرني بشكل قابل للتعريض وعلى الرغم من امكانية رسم بعض الفروقات بين هذه المصطلحات الا انها في الجوهر المترادفات ويفسران عملية التنمية بانها العملية التي يجري من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال مده طويله من الزمن ... وأن النتيجة العامة للعملية هو النمو في الناتج القومي للاقتصاد... وعند التركيز على النمو في الناتج القومي فقط فإنا نأخذ بوجهه الناظر الشاملة لنتائج الأخيرة لعملية التنمية التي تشمل على العديد من التغيرات في العوامل الأساسية للعرض، وفي تركيب الطلب على المنتجات.[2]

---

[1] حسين علال، فؤاد مكاري، **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية** مذكرة ماستر جامعة 08ماي 1945 قالمة سنة 2015-2016ص47.

[2] مفتاح مخطار، **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** مذكرة تخرج جامعة ابن خلدون تيارت سنة2018-2019ص44-45.

اما" شارلي كندل برگر" فشاركهما الاعتقاد ان " النمو والتنمية يستخدمان في بعض الأحيان كمترادفات ويعتقد إلى الفرق بين النمو والتنمية يكمن في الاتي اذا " بينما يستخدم النمو الاقتصادي بمعنى ناتج أكثر يستخدم مصطلح التنمية يتضمن كل من ناتج أكثر بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجيا وترتيبات المؤسسية التي بها ينتج ذلك الناتج ويوزع... كما ان النمو ربما يتضمن ليس فقط ناتج أكثر مشتق من مقادير أكبر من المدخلات ولكن أيضا الكفاءات أكبر ، أي الزيادة في ناتج الوحدة الواحدة من المدخلات ، بينما التنمية تذهب إلى ما وراء هذا تتضمن التغييرات في مركبات الناتج تخصيص المدخلات بين القطاعات كما هو الحال مع القوة البشرية. فالتأكيد على النمو يتضمن تركيزا على ارتفاع **GND** في حين أن التأكيد على التنمية يجر الانتباه إلى التغييرات في الطاقات الفعالة في التناسقات الطبيعية أو الطاقة التعليمية، على سبيل المثال... كما إن الاقتصاد الذي ينمو من المحتمل أن تحصل فيه تنمية أيضا، ولكن قد يحصل نمو من غير تنمية وعلى العكس من ذلك، فمن الصعوبة توقعت حصول تنمية من غير النمو اقتصادي في حين يعتقد هيجنس أن ذلك ممكن في بلد متطور حيث يحصل نمو من غير تنمية، إلا أن تصور العكس مستحيل.[1]

وعرفها "نيكولاس كولدور" بأنها :"مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فتَّرة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. [2]

وعليه من التعاريف المسابقة نرى أن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدة عناصر أهمها

- ❖ أنها عملية يقصد بها تفاعل مجموعة معينة من القوى تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان ينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد القومي من أهم هذه التغيرات في عرض عوامل الإنتاج من الناحية، والتغيرات في هيكل الطلب على المنتجات من ناحية أخرى.
- ❖ إن محور الاهتمام في عملية التنمية ينصب على الدخل الحقيقي وليس الدخل الفردي النقدي، والسبب في ذلك هو أن التغيرات في الدخل الحقيقي تصور التغيرات التي تحدث في الإنتاج المتجمع من السلع والخدمات واستبعاد أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار.
- ❖ إن الزيادة في الدخل القومي الحقيقي لابد أن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ذلك لأن عملية التنمية الحدث على مر الزمان ويحدث معها في ذات الوقت نمو في السكان وزيادة معدل نمو السكان بنسبة تفوق معدل الزيادة في الدخل الوطني يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، والعكس صحيح أي ما معناه أن الاهتمام في عملية التنمية

[1] مفتاح مخطار، **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق ص45

[2] حسين علال ،فؤاد مكاري ، **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ص48.

لا يركز فقط على الزيادة الدخل الحقيقي، بل لابد أن يأخذ في اعتباره نمو السكان ونمو احتياجاتهم.

- وخلال ما تقدم فإن التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي ففي حين يقتصر مفهوم النمو على الزيادة الناتج الدخل الوطني وزيادة العناصر الانتاج وكفاءتها الانتاجية، فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك تشمل اجراء تغيرات جذرية ليس فقط في التنظيمات وفنون الإنتاج وإنما في هيكل الناتج وتوزيع عناصر الإنتاج من القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني. [1]

وكذلك فإن التنمية تشير إلى البلدان النامية، والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية ومحدداتها

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة ومحددات نذكر منها:

اولا :أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى الظروف السائدة في كل دولة، وأوضاعها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية وحتى السياسية، لكن هناك أهداف أساسية تسعى الدول النامية. إلى تحقيقها في ظل خططها الإنمائية، وهذه الأهداف تتمثل في:

زيادة الدخل القومي: الذي نقصد به زيادة هنا هو الدخل الوطني الحقيقي وليس النقدي –أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والذي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية، مثلا كلما كان معدل السكاني كبي ا ر كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الوطني الحقيقي وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، وإنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

رفع مستوى المعيشة: التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذ وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. إن هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر.

[1] لعرايسية ابتسام ،صغايري وفاء ،**مساهمة سوق التامين في دعم التنمية الاقتصادية** مذكرة ماستر جامعة 08ماي 1945 سنة 2014-2015ص10.

تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعتبر هذا الهدف في الواقع هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى بونا شاسعا وفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أف ا رد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلى على نسبة بسيطة جدا من ثرواته كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي. يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، والقول بغير هذا يؤدي إلى تعقيد مركز المجتمع وإطالة المدة التي يمكن له أن يتخلص فيها مما يعانيه من مشاكل اجتماعية خطيرة.

تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: ثمة أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية في تلك البلاد المتخلفة تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي في البلاد المتخلفة، ففي هذه البلاد تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، وسيطرت الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار. فإذا حدث وجاء المحصول الز ا رعي وفي ا ر أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج، أما إن حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة لإصابته بآفة من الآفات، أو حتى تدهورت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في هذه البلاد [1].

التوسع في الهيكل الإنتاجي: يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية و التي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى و حجم قوى الإنتاج المستخدمة، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلة النمو إلا أنها تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لان نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتمكين الاقتصاد القومي من دخول مرحلة الانطلاق و وقوفه على طريق النمو الذاتي.[2]

و الشكل التالي يوضح لنا الاهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية :

[1] وهابي الهام ،قريد ايمن ،**دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**. مرجع سابق ص41-42.

[2] لوح حكيم، **دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات** ،مذكرة ماستر جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2016-2017ص96.

الشكل رقم 2: الاهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية

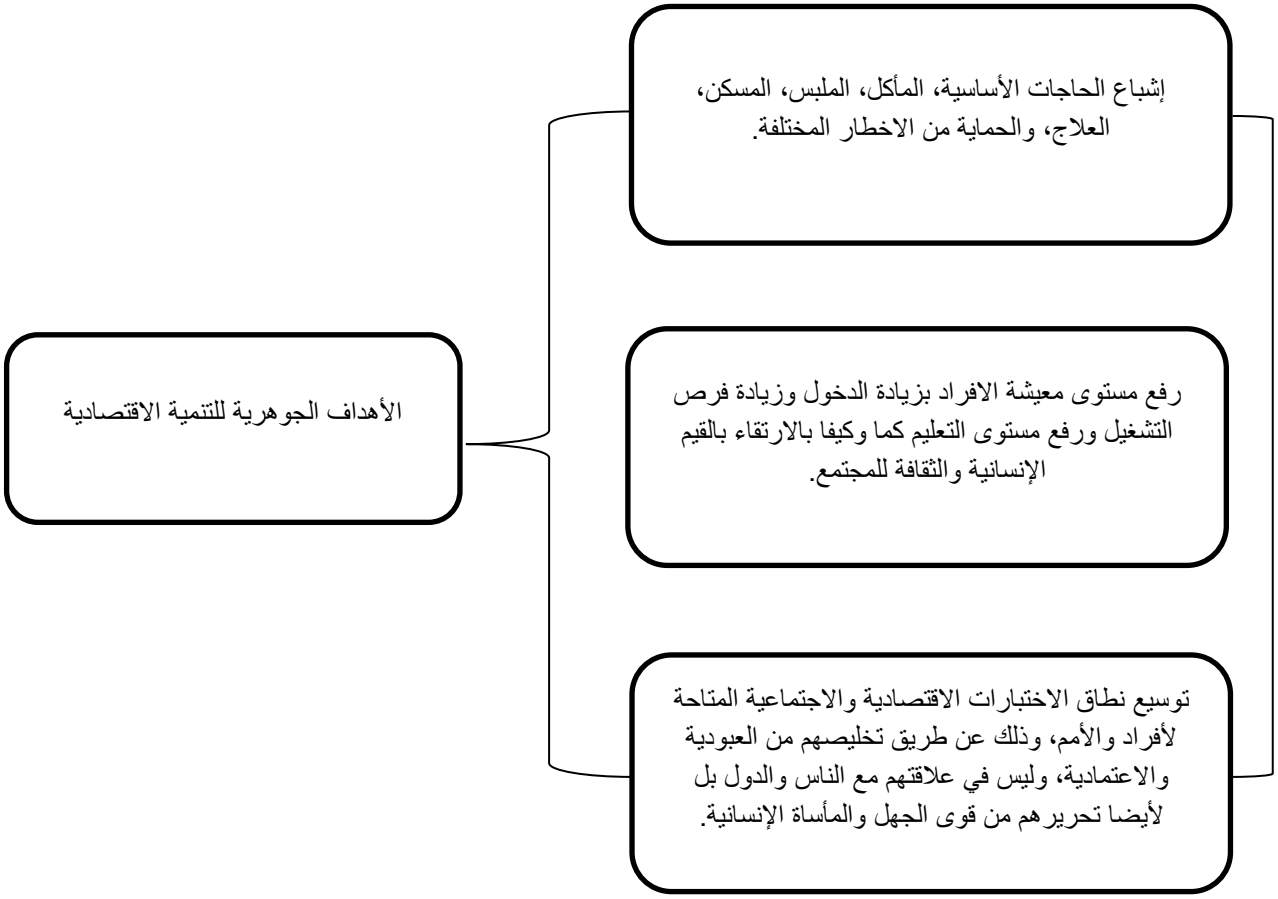

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانيا: محددات التنمية:

الأسواق المحلية:

يري الاقتصادي كيند لوبوغر أن الأسواق المحلية أهمية كبيرة في عملية التنمية، لأنه يري أن التصنيع لابد أن يعتمد في بدايته على الأسواق المحلية ، وأن التصنيع لابد أن يعتمد في بدايته علي الاسواق المحلية لأن فرص التصدير تكون محدودة في البداية بسبب المنافسة الدولية التي تتطلب مواجهتها كفاية إنتاجية عالية في المراحل الأولي للتصنيع. وقد يؤدي في ضيق الأسواق المحلية إلي تقييد حجم المشروعات ووجود فائض غير منشغل في طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم الانتفاع بمزاياه.[1]

[1] بطاش غانية ، بن نعيمة سعيدة ،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة ليسانس جامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة2013-2014ص37.

الموارد الطبيعية:

إن توفر الموارد الطبيعية وتنوعها يشكل عاملا مساعدا علي سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية ويهيئ لها فرصة أفضل ،وقد لا يؤدي النقص في بعض هذه الموارد الي الوقوف في وجه تحقيق التنمية ،اذا كان إحلال عامل إنتاجي محل عامل آخر ،إذ وعن طريق التجارة و التبادل يمكن الحصول علي بعض الموارد النادرة . ويرى الاقتصاد الهندي "كوريهارا" الاقتصاد يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية و لكن لنقص التكنولوجيا أو رؤوس أموال اللازمة لتنمية[1].

البنية الأساسية اللازمة :

وتشمل التحتية للمشروعات العامة كشيكات المواصلات ومحطات المياه والمدارس وغيرها، والتي يطلق عليها اسم المشروعات البنية التحتية أو القاعدية، ولذلك ينصح الاقتصاديون الدول النامية بتخصيص نسب عالية من الدخل لإقامة هذه المشروعات الحيوية والتي لا يمكن أن ينهض اقتصادها دون أن تتوفر هذه المشروعات الكبيرة مما تتطلب من مبالغ ضخمة وهذا ما يعكسه عدم كفاءة أدائها الاقتصادي [2]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة متعددة تشمل الآتي :

1. البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.
2. البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن اجتثاث الفقر والإشباع والحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل
3. البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرير من التبعية والاستقلال الاقتصادي.
4. البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

أولا: البعد المادي.

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكون السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

[1] بطاش غانية ، بن نعيمة سعيدة ،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ،مرجع سابق ص37.

[2] وهابي الهام، قريد ايمن ، **دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص44.

ثانيا: البعد السياسي.

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية تحل معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

ثالثا: البعد الاجتماعي.

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياحية، وقد ترتب على توسع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية والتحديث، عرف التحديث على أنه: التحول في الأنماط، من الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية، كما عرفت التنمية على أنها تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة التحضر والخدمات الاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

رابعا: البعد الدولي للتنمية.

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون مع المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة سنة 1961 تسمية عقد التنمية الأول الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي ليبلغ 07 % كما شهد عقد التسعينات نشأة منظمة الأوتوكاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة. والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا بلغ 06 % إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق الأهداف الإنسانية[1]

[1] براهيم دليل، برياح سماح، **دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة ماستر جامعة ابن خلدون تيارت سنة2018-2019ص49-50.

المبحث الثالث: علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية

يُعتبر قطاع التأمين من القطاعات الحيوية التي تلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني، إذ يُسهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال حماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المختلفة، مما يُعزز مناخ الثقة ويُشجع على الاستثمار. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التأمين والتنمية الاقتصادية باعتبارها علاقة تكاملية تسهم في دفع عجلة النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مساهمة التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية

لدى التأمين دورًا مهمًا كنشاط خدمي يمثل جزءًا مهما من السياسات الاقتصادية لأي بلد ومحرك أساسي ومناسب للنمو الاقتصادي واداة للتأثير على التغيرات الاقتصادية الكلية .

يقوم دور التامين على مجموعة نقاط وهي: مخاطر التحويل، وتوفير المعلومات ، ودعم سوق رائدة المال ويقلل العبء المالي على الحكومات ، وهو محفز حقيقي للتنمية الاقتصادية.

أولا. تحويل المخاطر:

يمكّن هذا الدور الأفراد والمؤسسات من تقليل المخاطر التي يواجهونها والتخطيط لها من أجل المستقبل وتطوير أعمالهم. يمنعهم التأمين من مقاطعة الإنتاج مؤقتًا أو حتى بشكل دائم. وبعد ذلك يجنب الشركة الخسارة والإفلاس بفضل التعويض الذي يدفع له عند تحقق الخطر. التأمين هو أيضا جزء من الآليات القلة الذين ينشرون الخطر على فترات طويلة، من جيل إلى جيل، كما في حالة التأمين عن الحياة. ينتج عن إدراك المخاطر ثلاثة أنواع من الخسائر (التكاليف) ، وهي : التكلفة المباشرة للخسارة ، وتدهور القدرات التكلفة الاقتصادية وتكلفة استعادة الخسارة السابقة.

ثانيا: توفير المعلومات:

هذا الموقف يشجع على اتخاذ أفضل القرارات من حيث المخاطر والعائد المتوقع بفضل المعلومات التي قدمتها شركة التأمين. هذه الميزة يمكن أن تؤدي إلى اقتصاديات أكثر إنتاجية وأقل خطورة. تقدم شركات التأمين معلومات عن أسباب الحوادث ومستوى الأقساط المحصلة إنه مؤشر على المخاطر الحالية وإمكانية التنبؤ بالخسارة (احتمال وقوع الحوادث) مما يقلل من الحالة عدم اليقين. حيث يؤدي وجود سوق تأمين قوي إلى تحفيز عروض التدابير والخدمات الوقائية، مثل: تقييم الأضرار، المساعدة القانونية، خدمات إدارة المطالبات، الخدمات الاستشارية بشأن تحسين آليات ومعايير السلامة والوقاية، جميع هذه لخدمات الوقائية متاحة للمؤمن لهم، كما أنها مفيدة الاقتصاد ككل.

ثالثا. دعم الأسواق المالية:

فضلا عن استقرار البيانات المالية للأفراد والشركات، تساهم شركات التأمين في إطار دورها كمستثمر في تطوير سوق رأس مال، وهذا بفضل الكم الهائل من الأصول التي تتجمع لديها من الأقساط.

يساعد سوق التأمين على تعبئة المدخرات الوطنية وتضييق الفجوة الاستثمارية في الاقتصاديات الناشئة. حيث تقوم شركات التأمين بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين، خصوصا في تأمينات الحياة، التي تحقق وفورات مالي كبيرة للشركات التأمين بهذه الطريقة تضيف آلية التأمين العمق المالي إلى الاقتصاد؛ من خلال توجيه المدخرات إلى استثمارات في سوق الأسهم وسندات الشركات والعقارات، بالتالي تحويل رأس المال الخامل أو غير المنتج إلى رأس مال أكثر ديناميكية وإنتاجية على المدى الطويل.[1]

رابعا: تخفيف العبء المالي:

يمكن لقطاع التأمين القوي أن يخفف الضغط على ميزانية الحكومة، من خلال تأمينات الحياة التي تلعب دورا هاما في التخطيط الشخصي للتأمين الصحي وتأمين التقاعد والوفاة، مما يقلص حجم الطلب على برامج الضمان الاجتماعي والصحة الحكومية. [2]

المطلب الثاني: التامين وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية.

إن قطاع التأمين إذا كان يأخذ هذه الأهمية في الاقتصاديات المعاصرة فهذا راجع إلى دوره الاجتماعي والاقتصادي وهذا انطلاقا من علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي سندرج أهمها والمتمثلة في: التضخم، ميزان المدفوعات، الدخل الوطني.

أولا: علاقة التأمين بالتضخم.

مثل الكثير من الأنشطة الاقتصادية فلّن النشاط التأميني لا يمكن له التطور بطريقة منسجمة ومتناسقة، إلا إطار من الاستقرار السياسي والقانوني والاقتصادي، وبحكم طبيعة هذا النشاط فأنه أكثر حساسية من غيره لعوامل عدم التأكد حيث أن التأمين يلعب دورا مهما في الحد من الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة الكتلة النقدية المتداولة، وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم وهذا خاصة في الدول النامية، فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع قيمة الأقساط للتأمين الإجباري. أما في فترات الكساد يعمل التأمين الإجباري على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية واستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب

[1] علال الميلود ، بوبكر اسامة ،**دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة تخرج جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة سنة2021-2020ص47.

[2] علال الميلود بوبكر أسامة، **دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سابق ص47-48

الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتتضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض له لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد.[1]

ثانيا: علاقة التامين بميزان المدفوعات

يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات، وتسجل فيه عمليات متعددة منها:

- أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية أو تحول إليها، بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج.
- تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين.
- العمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل.
- تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية إلى مراكز رئيسية في الخارج أو التحويل باتجاه الداخل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الوطنية في السوق.

وتتميز عملية إعادة التأمين بالصفة الدولية، أي أنه لنجاح هذه العملية يتطلب الأمر التعاون بين مختلف دول العالم في هذا المجال، ويمكن تقسيم دول العالم في المجال إلى نوعين هما:

1- **دول مصدرة للخدمة التأمينية:** ونجد أن ما تحصل عليه سنويا من أقساط وتعويضات يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى، وتظهر المتحصلات في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، وزيادة هذا البند يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي التقليل من العجز.

2- **دول مستوردة للخدمة التأمينية:** ففي حالة تحقق الخطر المؤمن منه فإنها تستفيد من هذه التغطية التأمينية، حيث أن اقتصادها الوطني يستأثر بنسبة بسيطة فقط والجزء الأكبر من هذه الخسائر ستحصل على تعويضاته من الدول الخارجية المعاد لديها التأمين.

ينتج عن عملية تصدير إعادة التأمين ارتفاع الموجودات من العملة الصعبة، وعلى عكسها فعملية دفع التعويضات إلى المتضررين تؤدي إلى التخفيض من موجودات العملة الصعبة للدولة أما عملية استيراد إعادة التأمين فإنها تخفض من موجودات العملة الصعبة، إلا أنها ترفع منها في حالة الحصول على التعويضات ويرتبط التأمين برصيد ميزان المدفوعات من خلال رصيد العمليات التأمينية، الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وقد يكون هذا الرصيد موجبا في حال ما إذا كان التأمين مصدرا لجلب العملة الصعبة، أما إذا كان الرصيد سالبا فالتأمين يؤدي إلى عجز أو إلى تخفيض

[1] لكحل عبد الوهاب ،عبديش موسى ،**دور شركات التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ،مرجع سابق، ص19.

الفائض، وبصفة عامة يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التامين المحلية.

ثالثا: علاقة التأمين بالدخل الوطني.

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة ما بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج الداخلي الخام أي نسبة أو حصة التأمين في الناتج الداخلي الخام PIB للدولة أو ما يسمى بمعدل النفاذية أو معدل الاختراق (معدل الاختراق– مجموع الأقساط المجمعة في قطاع التأمين /الناتج لمحلي الخام).[1]

بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة بينما تكون الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة بالإضافة إلى ذلك يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير وتحسب القيمة المضافة في مجال التأمين على النحو التالي:

القيمة المضافة = رقم الأعمال الإجمالي – (تسوية المتضررين، الزيادة في الاحتياطات التقنية، مشتريات السلع والخدمات الوسيطة).

رقم الأعمال الإجمالي= الأقساط المحصل عليها خلال الدورة (في غالب الأحيان تكون سنة) + المنتجات.[2]

وهناك عوامل أخرى تؤخذ بعين الاعتبار لتقييم مساهمة التأمين في الدخل الوطني تتمثل فما يلي :

أولا: المساهمة الكمية

1. حقن مباشر للموارد في الاقتصاد الوطني بفصل دفع مبالغ تأمين للمؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين؛
2. تزويد الاقتصاد الوطني بأموال وذلك من خلال تموين مؤسسات خاصة أو حكومية بالسلع والخدمات (بما فيها حقوق الاعتماد، العمولات المدفوعة، توزيع الأرباح على المساهمين، مشتريات مكتبية، نفقات المحاسبة .....)
3. توفير رؤوس الأموال لاستثمارها في مشاريع مختلفة.

[1] لكحل عبد الوهاب عبديش موسى ،**دور شركات التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ،مرجع سابق ص19–20.

[2] لكحل عبد الوهاب عبديش موسى ،**دور شركات التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ،مرجع سابق ص20.

ثانيا: عوامل أخرى غير قابلة للوزن

بها يعمل التأمين على تشجيع مكسي التأمين على الادخار والاستثمار حيث تسهيل منح الائتمان هو الذي يلعب دورا تقريريا في التنمية الاقتصادية وتطوير قطاع النقل.[1]

المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لشركات التأمين على الاقتصاد

يمكن أن يؤثر التأمين على الاقتصاد ونموه من خلال عدة قنوات تساعد على تقوية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

I. قنوات الأثر الاقتصادي للتأمين:

أولا: تحسين الاستقرار المالي والنقدي: يحسن التأمين الاستقرار المالي للأسر والشركات تعمل خدمات التأمين على تحويل المخاطر من على عاتق الشركات إلى شركات التأمين، وبالتالي تشجيع الأفراد والشركات على : التوسع في النشاط وخلق الثروة وتحقيق المشاريع الإنتاجية. قد تقوم الدولة أيضا بتوسيع نطاق التغطية التأمينية أما بالنسبة للتأمين الاجتماعي الإجباري في فترات الازدهار ، مما يساهم في زيادة المدخرات تدابير الزامية للحد من موجة التضخم، وفي أوقات الركود ، يزيد التأمين الاجتماعي من قيمته التعويض المستحق للمؤمن عليه في حالة التعطل والمرض والحادث له ولأرامله الذين يعولهم والأيتام في حالة الوفاة مما يساعد على زيادة مستوى انفاقهم على السلع و الخدمات و يساعدهم زيادة الطلب على السلع و الخدمات .

ثانيا: استثمار وتطوير سوق رأس المال: عن طريق الاستثمار في ودائع يدفعها أصحابها المستندات وكذلك استثمار أموال المساهمين التي يتم من خلالها ضخ أموال الادخار في الاقتصاد ككل ، والآلية سوق رأس المال هو الذي يتم من خلاله هذا التحويل تعتمد المجموعة الاستثمارية التي يمكن لشركة التأمين أن تستثمر فيها أموالها في اقتصاد معين بشكل أساسي على تطوير سوق رأس المال المحلي. تساهم المدخرات التي تم جمعها واستثمارها في سوق رأس المال من الواضح أن المال عامل مساعد مهم لنمو السوق المالية نفسها.

ثالثا: تعبئة المدخرات من أجل: التأمين على الحياة طريقة تاريخية لتمكين ذوي الدخل المنخفض وفر نسبيا واستثمر بكفاءة على المدى. الطويل، من خلال تصميم عقود التأمين على الحياة المدخرات بسيطة نسبيا ويمكن شراؤها بانتظام بمبالغ صغيرة، مما يسمح لشركات التأمين بشرائها، وتكدس كميات كبيرة من شريحة كبيرة من السكان.

المدخرات بسيطة نسبيا ويمكن شراؤها بانتظام بمبالغ صغيرة، مما يسمح لشركات التأمين بشرائها، وتكدس كميات كبيرة من شريحة كبيرة من السكان.[1]

---

[1] لعرايسية ابتسام، صغايري وفاء، **مساهمة سوق التامين في دعم التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة 08ماي1945، سنة 2014-2015، ص75.

رابعا: تسهيل عمليات الائتمان وتطويرها وتطوير التجارة.

تقديم الحماية التأمينية يحفز الحركة التمويل من خلال المقرضين، تسمح التغطية التأمينية الكافية للبنوك بفرض هوامش ربح أو أسعار كلما انخفضت الفائدة على أموال التمويل الخاصة بها، زادت المخاطر وانخفضت التغطية التأمينية، ارتفعت تكلفة التمويل أكبر. يلعب التأمين أيضا دورا أساسيا في نمو التجارة الخارجية وتطويرها، من خلال التأمين البحري. وتأمين المسؤولية المدنية للناقل الذي يساعد في الحفاظ على ثقة التجار، لأن التأمين يسد فجوة انعدام الأمن؛ قد تتعرض البضائع المتبادلة للحوادث خلال الفترة ما بين نهاية عملية الشراء ووصوله إلى المشتري، وخلال هذه الفترة أصدرت البنوك خطابات اعتماد، ويمكن حصل المشتري (المستورد) على تمويل من هذه البنوك حتى لو لم يدفع جزءا من قيمة البضاعة.

خامسا: العمل على زيادة الإنتاج.

بسبب ميزة التأمين على توفير التغطية التأمينية ضد العديد من المخاطر ، هذا يشجع الأفراد والشركات على دخول مجالات إنتاج جديدة أو توسيع مجالات إنتاجهم الحالية كما تعمل على استبدال المشاريع الإنتاجية بأضرار كلية أو جزئية وبالتالي تعود عملية الإنتاج إلى مستواها في وقت قصير مما يساعدهم على زيادة طاقتهم الإنتاجية ويحفزهم على ذلك التوسعات واستخدام وسائل الإنتاج الناتجة عن الحادث بالإضافة إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي للعمال بسبب توفر غطاء تأميني يساعدهم على مواصلة العمل وتنمية قدراتهم المهنية ، هذا يزيد من كفاءتها الإنتاجية.

سادسا: المساهمة في التوظيف.

يستوعب التأمين في قطاعاته المختلفة قسماً كبيراً من البطالة في المجتمع وبالفعل فإن التوسع في التأمين في القطاع التجاري يتطلب توافر حد أدنى من العمال بكافة أنواعها الفنية والإدارية والمهنية بفروعها المختلفة من إداريين ومحاسبين وفنيين ومهندسين العاملون في المراكز التجارية الرئيسية وفروعها ووكالاتها المختلفة.

سابعا: تعزيز تخصيص أكثر كفاءة الرأس المال.

يسمح التأمين بالاستخدام الأمثل لرأس المال، وفي نقص التأمين سيحتاج الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة نسبيًا لمواجهة المخاطر التي يتوقعونها، ويمكن أن تأخذ هذه الأموال شكل احتياطيات محفوظة أو سيتم استثمارها في الأوراق المالية فائدة آمنة ومنخفضة، وبالتالي فإن استخدام رأس المال سيكون غير فعال على العكس عندما يتم نقلها ستؤدي المخاطر التي تتعرض لها شركات

[1] علال الميلود بوبكر اسامة، **دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص56-57.

التأمين إلى إتاحة الأموال المحتجزة للاستثمار في مجالات أكثر إنتاجية ، مما يجعلها أكثر إنتاجية ويؤدي هذا إلى زيادة إنتاجية رأس المال.[1]

ثامنا: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد معروفة ومع ذلك ، في العديد من الاقتصاديات الناشئة تفتقر الشركات المتوسطة والشركات الصغيرة إلى إمكاناتها، بسبب مجموعة متنوعة من الحواجز ، أهمها الوصول إلى التمويل المالي حتى رجال الأعمال الصغار الذين ترتبط أصول أسرهم المعيشية بإدارة مخاطر يمارسون أعمالهم بأنفسهم ، في غياب أدوات إدارة المخاطر التي يوفرها التأمين ، ستكون هناك تحفظات كبيرة في إرشادات الاستثمار الخاصة بهم يقبلون الأنشطة ذات المخاطر القليلة والعائد المضمون عادة ما يكون منخفضا ، مما يقلل من المساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتوظيف والاستثمار والنمو بشكل عام.

ولذلك ينبغي أن يوسع نطاق منتجات التأمين المتاحة للأسر الفقيرة وأصحاب المنازل المنشآت الصغيرة والمتوسطة جزء أساسي من برنامج الحكومة لتطوير قطاع التأمين لن تؤدي البرامج الناجحة، عندما تتخذ على نطاق واسع ، إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية فحسب، بل ستولد أيضا مزيجًا أكبر زيادة الإنتاجية ونمو الأنشطة والاستثمارات أيضا ، أو للحصول على مكافآت أكبر ، و تراكم المزيد من المكافآت.

تاسعا: الدور الوقائي للتأمين:

يتجسد هذا الدور بعدة طرق. كما نعلم ، تهدف شركات التأمين إلى تقليص مبالغ التعويض قدر الإمكان والعمل على تأسيس شركات مشتركة لدراسة الأسباب المخاطر ، ثم اتخاذ كل الاحتياطات لمنع حدوثها مرة أخرى ، وشركات التأمين تستدعي الخبراء ومتخصصون بهدف تثقيف الأفراد وقادة الأعمال وإرشادهم حول طرق منع وتقليل الحوادث كما تقوم بتوزيع مطويات وإعلانات توضح الوسائل الفنية والتقنية لمكافحة الحريق أو ما يتعلق بها مثل حوادث المرور : عندما تتعاون الشركات مع مختلف الجهات المختصة للتوعية بمخاطر حوادث الطرق ، وضرورة الالتزام بقواعد الطريق، ويمكنك اللجوء إلى الحوافز ، مثل منح تخفيض في قسط التأمين للمؤمن عليهم الذين لم يتعرض لحادث لفترة معينة.

قنوات التأثير الاجتماعي للتأمين.

يضمن التأمين أمن المؤمن عليه ضد الأخطار التي قد يتعرض لها في نفسه أو في ماله، مما يساهم في بث روح الأمن والراحة في نفوس الأفراد لتمكينهم من القيام بأنشطتهم دون خوف.

أولا: تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة.

مساهمة التأمين في نمو وكفاءة الاقتصاد ليست كذلك المدخل الوحيد لدورها في التنمية. بل إن مساهمة التأمين في محاربة الفقر ورعاية الفقراء ذات أهمية كبيرة أيضا، على الرغم من أن الأدلة الكمية

[1] علال الميلود بوبكر اسامة، **دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص57.

على هذه النقطة ليست قوية جدا. هذه المساهمة لا تظهر بوضوح في قاعدة عمل شركات التأمين، ولكن الدراسات النوعية الأخرى أظهرت أن للأسر الأهمية والدور الاجتماعي لما يسمى بالتأمين الأصغر أصحاب الأعمال الصغيرة والفقراء، الأمر الذي يتطلب المزيد من التحارب مع نماذج الأعمال ومنتجات مثل: توفير التأمين الصحي والتأمين على الحياة وصناديق التقاعد والتأمين ضد الكوارث والتأمين الطبيعي أو التأمين على المحاصيل مما يساعد على تحسين حياة الأفراد وزيادة استقرارهم الاجتماعي.[1]

ثانيا : تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث.

التأمين يقلل المخاطر الكلية التي تواجه الأفراد والاقتصاد ككل، وللحد من المخاطر يتطلب تنويع محفظة منتجات التأمين، والحوافز المادية التي تقدمها الشركات في حالة تحسين أساليب إدارة المخاطر لتشجيع الأنشطة التخفيفية ومنع المخاطر بالإضافة إلى ذلك، لا يحق للوصي الحصول على تعويض إذا، ثبت أن لديه الإرادة لإدراك المخاطر إن شروط وتحفظات التأمين هذه تشجع الفرد على تجنب إدراك المخاطر قدر الإمكان.

ثالثا: التأمين هو أحد عوامل التعاون.

يعتمد التعاون بين مجموعة من الأشخاص على ضمان مخاطر معينة يدفع كل منهم علاوة أو اشتراكا لتغطية أي خسائر قد يتكبدها أحدهم. هذه الصورة مصنوعة في التأمين التبادلي من خلال إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض الحوادث المهنية، البطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض كي تقوم شركات التأمين بدورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه، يجب أن يكون سوق التأمين قويا ومنظما بما فيه الكفاية، لحماية حاملي وثائق التأمين من جهة، ودعم النشاط الاقتصادي من خلال المنتجات التي تقدمها والاستثمارات التي تقوم بها من جهة أخرى[2].

[1] علال الميلود بوبكر اسامة، دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكرهص58-59.

[2] علال الميلود بوبكر اسامة، **دور شركات التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص60

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التأمين وعلاقته بمختلف التغيرات الاقتصادية. حيث يمكن أن نقول أن للتأمين دور مزدوج من خلال تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتجميع المدخرات واستثمارها لتحقيق أرباح من جهة أخرى، وقد تم التطرق إلى علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية مع توضيح بعض المؤشرات، حيث إن اقتصاد أي دولة ينبني على قطاعات مختلفة ذلك لما تحققه هذه القطاعات من إنتاج ومساهمتها في الدخل الوطني بما يعود على الاقتصاد بالرفاهية، فالجدير بالذكر أن من أهم هذه القطاعات هو قطاع التأمينات الذي يعتبر من القطاعات الخدماتية الرائدة والتي شهدت تطورا كبيرا، ونجد أنَّ للتأمين عدة وظائف فهو يقوم بدور اجتماعي بما يوفره من أمان وباعتباره مظهرا للتعاون والتضامن. كما له دور في الحياة الاقتصادية باعتباره من وسائل الائتمان، ووسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للاقتصاد باعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتدعيمه ويضمن تزايد القوى الاقتصادية ويكفل لها الاستمرار.

.

الفصل الثاني

دور الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تمهيد:

تُعد التربصات الميدانية في وكالات التأمين أداة هامة لربط الجانب النظري بالممارسة الفعلية، حيث تُمكّن الطالب من التعرف على آليات إبرام عقود التأمين، والخدمات المقدمة للزبائن، ودور شركات التأمين في دعم الاقتصاد الوطني. وقد استندنا في ذلك إلى التكوين الميداني داخل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) ، التي تتمثل أهم نشاطاتها في إبرام العقود وتقديم التعويضات عند تحقق الأخطار.

وفي هذا الإطار، تناولنا في الفصل الثاني لمحة تاريخية عن الشركة، وأهدافها وهيكلها التنظيمي، ثم استعرضنا مراحل إبرام عقد التأمين، وكيفية معالجة مطالب التعويض، مع تقديم تقييم عام لأدائها من خلال أهم المؤشرات المتعلقة بالمردودية والتعويضات والإنجازات المحققة.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين:

يعد قطاع التأمين ككل القطاعات الاقتصادية من القطاعات الاستراتيجي والتي تولى بأهمية كبيرة من طرف دول العالم. لقد ظهر التأمين كأحد الأساليب المتطورة لحماية الأفراد والممتلكات من المخاطر وما قول « وينسون ترتشي : لو كان باستطاعتي فإنني سأكتب كلمة تأمين في كل البيوت وعلي جبين كل إنسان ما دمت مقتنعا بأن التأمين يستطيع أن يحرر العائلات بثمن زهيد من الحوادث "، إلا تأكيد على ذلك، فأهمية التأمين لا تكمن في دوره الاجتماعي (حماية الأشخاص والممتلكات) ضد المخاطر فحسب بل يلعب دورا في حماية التراث الوطني عن طريق حفظ الثروات المتراكمة بفضل التطور الاقتصادي أما في وقتنا هذا فقد أصبح التأمين يخوض مجالات واسعة كالارتفاع في الموارد المالية للدولة قصد تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الاستثمارات، وكدليل عن ذلك فإن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تؤمن على المسؤولية المدنية، الأشخاص، السلع والممتلكات بالإضافة إلى التأمين ضد الحريق التلف النقل المخاطر الكبرى، مما يُظهر الأهمية الاقتصادية للتأمين.

المطلب الأول: التعريف بالشركة واهدافها.

التعريف : الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين LA CAAR هي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، موضوعة تحت وصاية وزارة المالية وهي متخصصة في التأمين على الأضرار . كما يجب التنويه الى أن (ش.ج.ت.إت) شرعت في نشاطها برأسمال يبلغ 60 مليون دج، وكنتيجة أساسية لمختلف الاداءات الإيجابية المسجلة على جميع مستويات الشركة بلغ رأسمالها الاجتماعي 12 مليار دينار محررة كليا، ويضاف إلى ذلك أرقام فرع التأمين على الأشخاص الذي يبلغ رأسماله مليار دج محررة كليا .[1]

المطلب الثاني: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

من خلال هذا المطلب نحاول التطرق إلى نشأة الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين **CAAR**، محل الدراسة، ثم المراحل التي مر بها قطاع التامين في الجزائر قبل التخصص **(1963-1975)** ، ثم مرحلة بعد التخصص**(1975-1989)**.

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين محل الدراسة من أوائل المؤسسات المالية في الجزائر إذ أنشئت بموجب قانون 63-167 المؤرخ في 8 جوان 1963 تحت اسم الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وضعت تحت وصاية وزارة المالية وهي شركة مساهمة ذات رأسمال اجتماعي يقدر 2.700 مليون دج (سنة 2005) ؛ تعد الأولى التي كلفت خصيصا بإعادة

[1] عزري زكرياء، بوقرة زوبير، علام محمد رضا، **البعد الاقتصادي لشركات التامين في الجزائر**، مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2015-2016ص12.

التأمين القانوني والذي يعتبر وسيلة تجبر فيها مؤسسات التأمين على التنازل للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على نسبة مئوية من رقم الأعمال المحقق في الجزائر ومنذ نشأتها مرت بعدة مراحل.

الفرع الأول : قبل التخصص

تتعلق هذه الفترة بثلاث مراحل، عرفها قطاع التامين في الجزائر ضمن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهي :

المرحلة الأولى (1963 – 1964) : وفق القانون 19763 كان نشاط الشركة أو الصندوق يتحدد بمراقبة سوق التأمين، وكذلك بتسيير التنازل القانوني الإجباري، إذ كانت تفرض على الشركات الأجنبية الممارسة لنشاط التأمين في الوطن التنازل للشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين باشتراك يقدر بـ 10% من جميع أنواع الأخطار المؤمنة (التنازل بجزء من أقساط التأمين أو الاشتراكات) .

المرحلة الثانية (1964 – 1966) :بتاريخ 26 فيفري 1964 سمح لهذه الشركة وبموجب قرار وزاري ممارسة نشاط وعمليات التأمين مباشرة في السوق الوطنية بالإضافة إلى إعادة التأمين الذي كان نشاطها الأولي:

بأمر رقم 66 – 129 الصادر في 27 مايو 1966 والمتعلق بتأميم قطاع التأمين أصدرت وزارة المالية مرسوما يفضي على كل الشركات الأجنبية للتأمين دفع 10% من إيراداتها للصندوق أو الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مما حصر دور الشركات المالكة للتأمين في إعادة تأمين كل عمليات التأمين في الجزائر؛ نفس الأمر أدى بشركات التأمين الأجنبية بتحويل أموالها وعقودها للشركات الجزائرية للتأمين.[1]

المرحلة الثالثة (1966 – 1975) تميزت هذه المرحلة بثلاث أحداث:

1. المرحلة الانتقالية وهي تحفيز مجال تخصص نشاط الشركة.
2. التعويض لشركات التأمين الأجنبية بعد رفعها الخضوع للقانون الجزائري.
3. إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR » بالأمر رقم 73–54، وفي هذه المرحلة تأسس احتكار الدولة الجزائرية لعمليات التأمين وأصبحت الشركات الوطنية هي الممارس الوحيد لنشاط التأمين داخل الوطن، كما أصبحت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين تؤمن ضد الإخطار الصناعية فضلا عن الأخطار البسيطة وبذلك و بعد تاريخ 27 ماي 1966 أصبحت سوق التأمين مشكلة من الآتي :

الصندوق أو الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين « CAAR »

الشركة الجزائرية للتأمين SAA .

الصندوق الوطني لتعاونيات الفلاحة « CNMA ».

---

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر3، سنة2015–2016، ص141.

تعاونية التأمين الجزائري لعمال التربية والثقافة » MAATEC.

الفرع الثاني: بعد التخصص

عرفت الجزائر في الفترة (1975-1985) مرحلتين هامتين هما:

المرحلة الرابعة (1975 - 1985) : لقد أدى نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى ظهور تخصص شركات التأمين، وأصبحت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تختص في تأمين الأخطار الصناعية النقل .... وفي إطار تقسيم عملية التأمين على الشركات المختصة في جانفي 1976 اختصت الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين في الأخطار الكبرى وما كان يميز هذه المرحلة، هو إدخال مبدأ التخصص في التأمينات، تم بعد ذلك تأسست الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) المتخصصة في النقل البري البحري والجوي التي كانت من قبل من تخصص عمليات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، وتخصصت الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) في التأمين ضد المخاطر البسيطة.

المرحلة الخامسة (1985 1989) بموجب المرسوم 85-82 المؤرخ في 30 أفريل 1985 تقرر إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ؛ وتأثرت بقانون استقلالية المؤسسات ومنذ 15 فيفري 1989، وسمح لها قانون المالية بتغطية جميع الأخطار، وفي عام 1989 تم تغيير اسم الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين إلى الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التأمين (CAAR) وذلك في إطار برنامج استقلالية المؤسسات الذي كان بمثابة نقطة انطلاق جديدة في سير المؤسسات.

المرحلة السادسة (من سنة 1988 إلى يومنا هذا) : تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات التي أدرجت في سنة 1988 وعلى رأسها استقلالية المؤسسات، وكان مدى تأثيرها واضح سنة 1988 بإدخال المنافسة بين (CAAR) و (SAA) و (CAAT) وحتى الصندوق الوطني للتعاونيات الفلاحية (CNMA) حدد الأمر الصادر في5 جانفي 1995(95-07) المتعلق بالتأمينات القواعد الأساسية للتأمين وكذا العلاقة بين المؤمن والمؤمن له و رقابة الدولة على نشاط التأمين. والسؤال الواجب طرحة الآن ما هو مصير قطاع التأمين في ظل اقتصاد السوق والخوصصة .[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

عادة ما يتغير الهيكل التنظيمي لأي شركة ما عبر مراحلها وهذا ما حدث مع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين منذ نشأتها، وذلك تأقلما مع محيطها الخارجي والداخلي، فعلى سبيل المثال عرفت الشركة ميلاد مديرية التجارة كمديرية مركزية جديدة، تأثرا بسوق المنافسة وحاليا الشركة تتميز ببنيتين حسب الأقسام، إذ تتكون من مقر ووحدات.

المقر: هو المديرية العامة الكائنة بحي 48 شارع ديدوش مراد الجزائر العاصمة وعلى رأسها الرئيس المدير العام ويساعده في مهمته نائبين:

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ،ص143.

نائب المدير العام التقني : ويشرف على أربع مديريات هي:

- ✓ مديرية الحوادث الأخطار المتعددة (الإنتاج، التعويضات).
- ✓ مديرية النقل.
- ✓ مديرية إعادة التأمين.
- ✓ مديرية الأخطار البسيطة والتأمينات على الأشخاص والسيارات.

نائب المدير العام الإداري: يشرف على خمس مديريات هي:

- ✓ مديرية المراقبة و المراجعة.
- ✓ مديرية المالية والمحاسبة.
- ✓ مديرية إدارة الموارد البشرية.
- ✓ مديرية التجارة.
- ✓ مديرية الإدارة العامة والوسائل.[1]

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ص44.

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين الرئيسية.

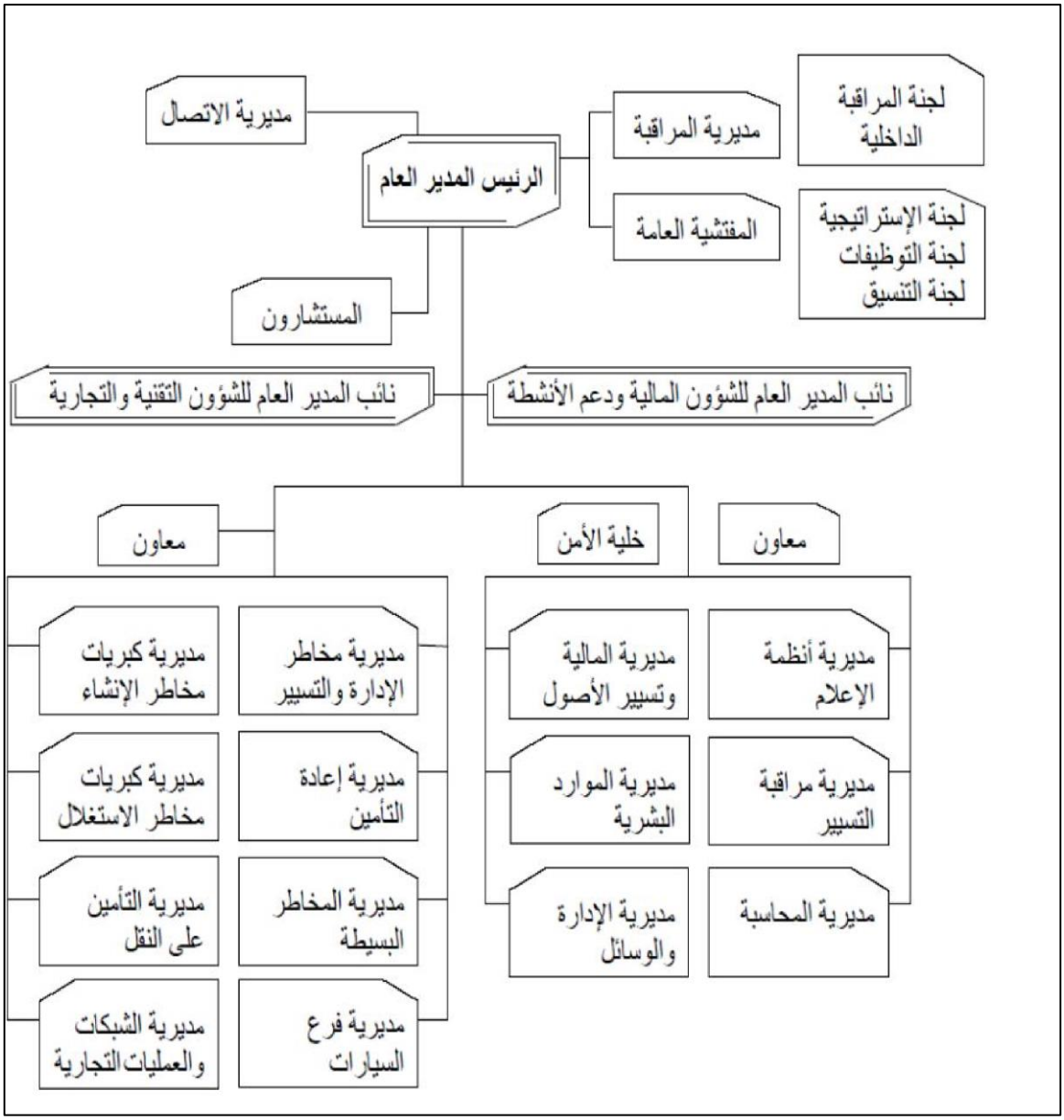

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة

الوحدات : تتكون الشركة من خمس وحدات منتشرة عبر التراب الوطني وتحوي عدت وكالات، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة الخلية القاعدية والتي تتم على مستوياتها عقود التأمين باعتبارها على اتصال مباشر مع الزبائن وهي مرمزة، كالآتي:

الوحدةII: الحراش ورمزها 200 وتحوي عدة وكالات.

الوحدةIII: عنابة رمزها 300 وتحوي عدة وكالات.

الوحدةIV: وهران رمزها 400 ونضم عدة وكالات.

الوحدةV: قسنطينة رمزها 500 وتضم عدة وكالات.

الوحدة VI :بوزريعة رمزها 600 وتحوى عدة وكالات .

الوكلاء العامون: يحملون الرمز 700

ترتبط الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ارتباطا وتبقا ومباشرا بالتطور الاقتصادي للوطن، وتعتمد حاليا بارتكازها على توسيع القاعدة الصناعية باعتبارها مؤهلة للتحكم في عمليات التأمين ضد الأخطار الآتية:

- البناء إضافة إلى تأمين المسؤوليات المدنية العامة.
- الهندسة المعمارية.
- الحريق والأخطار الملحقة (الانفجارات، الزلازل ،الفيضانات).
- الأخطار الناجمة عن المياه السرقة ،انكسار الزجاج
- خسائر الاستغلال.[1]

الشكل رقم (4) : الهيكل التنظيمي اللامركزي للشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين

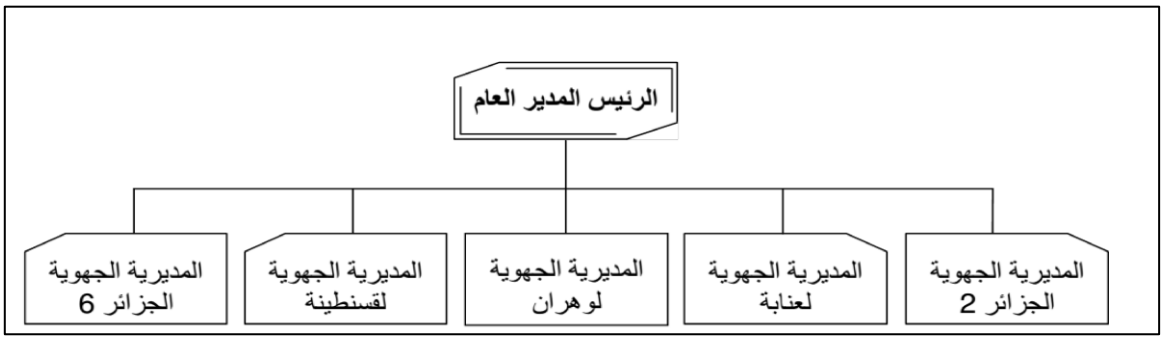

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة.

تقديم وكالة رقم 405 تيارت:

هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن و تعتبر هذه الوكالة واحدة من بين الوكالات التابعة لوحدة وهران، تعد من الوكالات التي باشرت عملها و ذلك في 1963، حيث تزاول نشاطها في مدينة تيارت بحي la cia la colline tiaret وهي لحد الآن تنشط في هذا المقر. عدد عمال الوكالة هو 9عمال (بإمكان العامل الواحد أن يؤدي أكثر من وظيفة). وتحتوي الوكالة على ثلاث مصالح تتمثل فيما يلي:

1- مصلحة الإنتاج: تتقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

- **قسم الأملاك:** عن طريقه يتم التأمين على مختلف أملاك المؤسسات أو الأفراد.
- **قسم تأمين الأشخاص:** يتم فيه تأمين على حياة الأشخاص من مختلف الحوادث التي تلحق بهم.

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ص145.

2- مصلحة الحوادث: تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

- **قسم الحوادث الجسمانية:** يهتم هذا القسم بالحوادث التي يكون فيها الأشخاص مصابين.
- **قسم الحوادث المالية:** يهتم هذا القسم بالحوادث التي تكون فيها خسائر مادية فقط. ومصلحة الحوادث لها مهام متعددة تتمثل فيما يلي:

✓ المشاركة في الدراسات المتعلقة بإجراء المنازعات وتقييم وضعيتها في كل وكالة.

✓ تسيير ملفات الأضرار المادية التي تسبب أضرارا جسمانية.

✓ دراسة ملفات المنازعات الخاصة بالأضرار الجسدية بهدف الإعلان أو طلب الوكالات.

✓ المساهمة في دراسة ملفات المعارضين وكذا السهر على التنظيم والعمل القانوني لمصالح الطعون.

✓ متابعة المنازعات الخاضعة لاختبار الخبرة.

3- مصلحة المحاسبة: تنقسم هذه المصلحة بدورها إلى قسمين:

- **قسم المالية:** تتمثل في تقييم إدخالات و اخراجات المتعلقة بالوكالة.
- **قسم المحاسبة:** تتمثل مهمته في تقدير الأضرار والتعويض بالإضافة إلى تسوية الحوادث.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة[1]

الشكل رقم (5) :الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين بتيارت.

[1] مديرة الشركة الجزائرية للتامين و اعادة التامين وكالة تيارت405 .

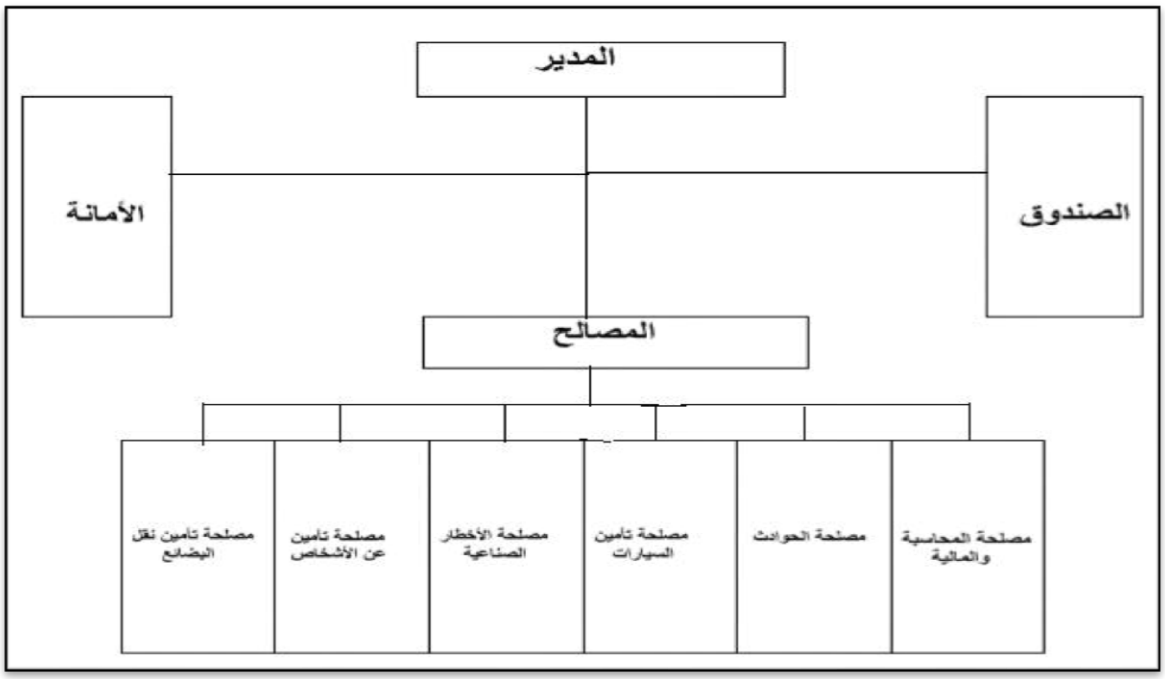

المبحث الثاني: تسيير الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين.

بعد ما تناولنا في المبحث الأول المتعلق بنشأة الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين محل الدراسة والمراحل التي مر بها قطاع التامين في الجزائر وتعريفها واهدافها، نتناول في هذا المبحث الحالي تسيير الشركة من حيث وظائفها، أهدافها، ومراحل ابرام عقد التامين.

المطلب الأول: وظائف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين.

تتمثل وظائف الشركة عبر أنشطتها التي تمتاز أغلبيتها بالتقنية المحضة، كالاتي:

- التأمين ضد أخطار الحريق.
- تأمين المسؤولية المدنية.
- التأمين على الأشخاص.
- تأمين السيارات.
- التأمين ضد أخطار النقل.
- التامين ضد الأخطار الهندسية.
- التأمين ضد الأخطار المتنوعة.
- تأمين خسائر الاستغلال.
- تأمين القروض.
- تأمين الأخطار السكنية المتعددة.

وتتكون الشركة من تسع مديريات هي:

أ) مديرية الوسائل العامة.

ب) مديرية الموارد البشرية.
ت) مديرية المحاسبة والمالية وقيم الخزينة.
ث) المديرية التجارية.
ج) مديرية المراقبة والتدقيق.
ح) مديرية تأمين السيارات وتأمين الأشخاص.
خ) مديرية النقل.
د) مديرية الحرائق والأخطار المتعددة.
ذ) مديرية إعادة التأمين.

أ) مديرية الوسائل العامة:

تتولى هذه المديرية، التي يشرف عليها مدير مركزي، مهمة توفير الوسائل والمعدات اللازمة لدعم وتسهيل تقديم خدمات التأمين. كما تضطلع بدور أساسي في توزيع ومراقبة مختلف المستلزمات على الوحدات التابعة والوكلاء المعتمدين، ويُشرف على تنفيذ هذه المهام طاقم شاب يتميز بالكفاءة والفعالية.

ب) مديرية الموارد البشرية:

تُعدّ الموارد البشرية عنصراً أساسياً وفاعلاً في سيرورة الإنتاج وفي مختلف العمليات التقنية المرتبطة بها، إذ يشكّل العنصر البشري المحرّك الرئيسي لكل العمليات، بل ويتولى أحياناً مهام اتخاذ القرار، خاصة في بعض المستويات. وتخضع هذه المديرية لإشراف مدير مركزي، وتتكوّن من مصلحتين أساسيتين: مصلحة المستخدمين ومصلحة الأجور.وتهدف إلى وضع وتنفيذ سياسات موضوعية تخدم مصالح المؤسسة ومستخدميها، من خلال التوظيف المستمر وفقاً لاحتياجات المؤسسة وطبيعة المناصب، إلى جانب تكوين وتأهيل المستخدمين، والعمل على تنمية قدراتهم ومهاراتهم حسب اختصاص كل فرد.[1]

ت) مديرية المحاسبة والمالية وقيم الخزينة

تشرف هذه المديرية، التي يرأسها مدير مركزي ويعمل ضمنها طاقم شاب بنسبة 100%، على توفير المعلومات المحاسبية والمالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتوظيفات، والتي تُعد ضرورية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية باعتبارها أداة فعّالة لقياس الأداء. وتتكوّن من ثلاث مديريات فرعية:

1. نيابة مديرية المحاسبة العامة:

تُعدّ المحاسبة العامة من أبرز أنظمة المعلومات في المؤسسة، لما توفره من بيانات دقيقة تُسهم في دعم عملية اتخاذ القرار. وتتمثل مهمتها في مراقبة كافة العمليات المحاسبية تقوم هذه النيابة بجمع البيانات والمعلومات المحاسبية المستقاة من نيابة مديرية المالية، ونيابة مديرية قيم الخزينة على المستوى المركزي، بالإضافة إلى الوكلاء العامين، بغرض تقييدها محاسبيًا بما يعكس الوضعية الحقيقية المالية

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ،ص 148.

والمحاسبية للمقر المركزي. كما تتولى توطيد ومراجعة جميع العمليات المحاسبية على المستوى الوطني، تمهيدًا لصياغة ميزانية المؤسسة في نهاية كل دورة مالية، والتي تُستخدم لاحقًا كأداة تحليل لقياس أداء المؤسسة وتوجيه سياساتها المستقبلية

2. نيابة مديرية المالية:

تُعنى هذه النيابة بتقديم المعلومات المالية الدقيقة، إلى جانب إجراء الدراسات التحليلية اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرار وتحديد الوضعية المالية العامة للمؤسسة. كما تساهم في إعطاء صورة شاملة عن الأداء المالي من خلال تتبع كافة عمليات التسديد والتحصيل، لا سيما تلك المتعلقة بالحوادث وإعادة التأمين، بالإضافة إلى العمليات المالية الأخرى ذات الصلة.

3. نيابة مديرية قيم الخزينة:

تُعد هذه النيابة من المديريات الحديثة نسبيًا، حيث أُنشئت سنة 1999، وتختص بالعمليات المالية المرتبطة بالبورصة والتوظيفات المالية، وذلك بهدف تغطية ما نسبته 50% من التعهدات القانونية. كما تسعى إلى تحقيق موارد مالية إضافية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.

ث) المديرية التجارية

تُعتبر هذه المديرية من الركائز الأساسية لزيادة مداخيل المؤسسة، إذ تضطلع بمتابعة النشاط التجاري على مستوى جميع الوحدات. وتعمل على إعداد وتحيين المعلومات التجارية حسب نوع التأمين، بالتنسيق مع نيابة مديرية الدراسات، وكذا مع رؤساء الدوائر والمصالح التقنية، مما يساهم في رسم سياسة تسويقية فعّالة ومتجددة[1].

ج) مديرية المراقبة والتدقيق:

تتمثل المهمة الرئيسية لهذه المديرية في مراقبة الوضعيات المالية، المحاسبية والتقنية للوكلاء، من خلال إرسال فرق من المراقبين والمدققين للقيام بزيارات ميدانية. ويتم إعداد تقارير مفصلة بعد معاينة المخاطر والأضرار التي لحقت بزبائن المؤسسة، من خلال إجراء تحريات دقيقة للتأكد من صحة المعطيات التي يقدمها المؤمن له، مع تقديم تقارير موثقة ومتخصصة حسب طبيعة كل حالة.

ح) مديرية تأمين السيارات وتأمين الأشخاص:

تُعد هذه المديرية من بين أهم المديريات نظراً للدور الكبير الذي تلعبه تأمينات السيارات في تعزيز الإنتاج. وتتمثل مهامها الأساسية في مراقبة جميع عمليات التأمين المتعلقة بهذا التخصص عبر مختلف الوحدات والوكالات. كما تُنسق بشكل مكثف مع باقي المديريات، كلٌ حسب مجال اختصاصه، لضمان فعالية العمليات وجودة الخدمات المقدمة.

خ) مديرية النقل:

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ،ص149.

تُعنى هذه المديرية بإنتاج ومتابعة عمليات التأمين المرتبطة بأخطار النقل، سواء تعلق الأمر بالوسائل البرية أو البحرية أو الجوية. وتُشرف على مراقبة كافة عمليات التأمين والحوادث الخاصة بزبائنها على مستوى الوحدات، بالتعاون المستمر مع دوائر ومصالح النقل من جهة، ونيابتي مديرية المحاسبة والمالية من جهة أخرى، خصوصًا فيما يتعلق بعمليات التحصيل والتسديد.

د) مديرية الحرائق والأخطار المتعددة:

تتولى هذه المديرية مهمة مراقبة وتنظيم عمليات التأمين المتعلقة بالحرائق والأخطار الهندسية، وذلك من خلال إبرام وتجديد وتصحيح العقود التأمينية حسب الحاجة. وتشمل مهامها الأساسية ما يلي:

- مراقبة جميع عمليات الإنتاج في مجال اختصاصها؛
- تنفيذ عمليات التأمين الخاصة بالحرائق والأخطار المتعددة؛
- إعداد تقارير دورية (شهرية وفصلية) حول مختلف عمليات الإنتاج[1].

وتتكوّن من ثلاث نيابات مديرية فرعية:

1. نيابة مديرية حوادث المسؤولية المدنية:

تُعنى هذه النيابة بمراقبة مختلف العمليات المتعلقة بحوادث المسؤولية المدنية، ومن أبرز مهامها:

- متابعة جميع الحوادث المرتبطة بالمسؤولية المدنية، واستقبال التصريحات الخاصة بها؛
- معالجة الحوادث التي تخص الزبائن المتعاقدين مباشرة مع الشركة؛
- تقييد الحوادث سواء تلك التي تم التعويض عنها أوالتي لم يتم تسويتها بعد؛
- إعداد تقارير دورية (شهرية وفصلية) حول الحوادث؛

2. إعداد تنبؤات واستشرافات مستقبلية تتعلق بحوادث المسؤولية المدنية**نيابة مديرية حوادث الأخطار المتنوعة:**

تُعنى هذه النيابة بتسيير ومتابعة كافة الحوادث التي تندرج ضمن فئة الأخطار المتنوعة، وتتلخص مهامها فيما يلي:

- مراقبة جميع العمليات المرتبطة بحوادث الأخطار المتنوعة؛
- استقبال التصريحات المتعلقة بهذه الحوادث؛
- تقييد الحوادث سواء المسوّاة منها أو غير المسوّاة؛
- إعداد تقارير شهرية مفصلة حول حوادث الأخطار المتنوعة؛
- إعداد تقديرات وتوقعات دورية تتعلق بهذا النوع من الحوادث

3. نيابة مديرية الإنتاج، المسؤولية المدنية والأخطار المتنوعة:

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ،ص150

تُكلف هذه النيابة بالإشراف على جميع عمليات إنتاج عقود التأمين الخاصة بالمسؤولية المدنية والأخطار المتنوعة، وتتمثل أبرز مهامها في:

- مراقبة سير عمليات التأمين المتعلقة بالإنتاج في نطاق اختصاصها؛
- إعداد وإبرام عقود التأمين الخاصة بأخطار المسؤولية المدنية؛
- إعداد تقارير شهرية وفصلية حول مختلف عمليات الإنتاج، مع تصنيفها حسب نوع التأمين وطبيعة العقود؛
- استقبال التصريحات المرتبطة بالأخطار؛
- توجيه ومرافقة الوحدات الميدانية في معالجة الإشكالات المرتبطة بعقود تأمين المسؤولية المدنية والأخطار المتنوعة؛
- إعداد تقديرات دقيقة حول إنتاج خدمات التأمين في هذا المجال.

ذ) مديرية إعادة التأمين:

تتولى هذه المديرية مهمة إعادة تأمين العقود ذات الأهمية البالغة، والتي قد تُشكّل في حال وقوعها خطراً مالياً كبيراً على الشركة. وتتمثل مهمتها الأساسية في توظيف هذه العقود لدى معيدي التأمين المتخصصين ذوي الكفاءة والملاءة المالية، بهدف حماية المؤسسة تقنياً وضمان استمراريتها في حال التعرض لأخطار جسيمة قد تؤدي إلى الإفلاس في حال عدم إعادة تأمينها.[1]

المطلب الثاني: الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها

أما الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها الشركة الوطنية للتأمينLA CAARفتتمثل فيما يلي :

1. تلبية حاجيات الزبائن بإعطاء الضمانات على الأخطار التي يمكن أن تحدث لهم.
2. تعويض الزبائن في حالة تحقق الخطر حسب العقود المبرمة بين الشركة والزبون.
3. توسيع حصة المؤسسة في قطاع التأمين.
4. تسيير الموارد المالية والتحكم فيها.
5. التحكم في التكاليف وتحقيق اقتصاديات السلم.
6. المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الضرائب التي تدفعها الشركة للخزينة العمومية وكذا الأموال التي توظفها في البنوك.[2]

[1] يحياوي محمد، **دراسة و تحليل مردودية مؤسسات التامين**،مرجع سابق ،ص150-151.

[2] بوسبعين محمد امين، اعراب عبد الحق، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** مذكرة ماستر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة سنة 2014-2015ص73.

المطلب الثالث: مراحل إبرام عقد التأمين على مستوى CAAR فرع تيارت.

تختص الشركة الوطنية للتأمين CAAR بالتأمين على الأخطار البسيطة لذلك فإن نسبة كبيرة من عمليات إبرام عقود التأمين تكون حول التأمين على السيارات ولأجل ذلك نأخذ كمثال إبرام عقد تأمين سيارة بين شركة التأمين والمؤمن له صاحب السيارة، لإظهار أهم مراحل عقد التأمين.

الفرع الأول : تكوين الملف:

من أجل إبرام عقد التأمين يحضر المؤمن الوثائق التالية:

- **البطاقة الرمادية:** وتؤخذ منها المعلومات التالية: صنف السيارة، نوعها، الرقم التسلسلي لها رقم التسجيل، وكذا اسم ولقب المؤمن له، وعنوانه، عدد المقاعد.

- **وثيقة رخصة السياقة:** ويؤخذ منها المعلومات التالية: عنوان المؤمن له، رقم الرخصة، تاريخ الحصول عليها، تاريخ ميلاد السائق.

وبعد ذلك يتم إدخال هذه المعلومات في الحاسوب ليظهر لنا قيمة قسط التأمين اللازم دفعه من قبل المؤمن له لشركة التأمين (المؤمن).

وبهذا تسلم شهادة تأمين السيارة للمؤمن له من طرف الشركة التي تحتوي على اسم ولقب وعنوان المؤمن له باللغتين العربية والفرنسية، تاريخ إنشاء العقد وتاريخ انتهاء مدة صلاحيته، رقم عقد التأمين، صنف المركبة، رقم التسجيل.

وهناك ملاحظة في أسفل الوثيقة محتواها:

لا نشكل هذه الوثيقة سوى قرينة على التأمين يقدمها المؤمن طبقا للمادة 11 من المرسوم رقم 80-34 المؤرخ في 16 فيفري 1980.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك عدة جداول:

- **الجدول الأول:** يحتوي على رمز الفئة المهنية، رمز الحالة المدنية، رقم الزبون، رخصة السياقة وهذه الأخيرة تحتوي على الصنف، الرقم، تاريخ التسليم، مدة العقد، متضمنة على ساعة بداية سريان عند التأمين، رمز المدة، انقضاء العقد مفعول العقد، الهوية وتحتوي على رقم العقد، رقم الزبون، وكالة الاكتتاب.

- **الجدول الثاني:** يتضمن المعلومات: تصريح المكتتب، وهي رقم الإقامة، العنوان، تاريخ الميلاد، الاسم واللقب.

- **الجدول الثالث:** يتضمن: معلومات عن المركبة المؤمن عليها وهى: الحمولة المقيدة، الوزن الإجمالي، رقم التسجيل، سنة أول استعمال، الصنف، الرقم التسلسلي في الطراز، الطراز رمز التسعيرة ويكون حسب قوة السيارة[1].

[1] بوسبعين محمد امين، عراب عبد الحق، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** مرجع سبق ذكره ص81.

- **الجدول الرابع:** يتضمن: الشروط المطبقة، قيمة الشيء المؤمن عليه، قيمة السيارة، الأماكن.
- **الجدول الخامس:** خاص بالضمانات المملوحة، وهى: خطر المؤمن، المقطورة، السيارة، رمز الخطر.
- **الجدول السادس:** يتضمن على مختلف الأخطار المتمثلة في: الرادع، المكافأة، الدفاع والمتابعة، السرقة والحريق، انكسار الزجاج، أضرار التصادم، جميع الأخطار.
- **الجدول السابع:** يتضمن الأشخاص المنقولين، المبلغ المضمون والذي يحتوي على مصاريف العلاج، عجز جزئي دائم، في حالة وفاة، وكذا القسط وعدد الأشخاص المنقولين
-

الفرع الثاني: معالجة الحوادث:

تتم معالجة الحوادث على طرقتين وهما:

1)في حالة حادث مادي فقط بدون وجود أضرار جسمانية:

في حالة حادث يجب على المؤمن له التوجه مباشرة إلى شركة التأمين المعنية بتقديم التصريح، وهذا الأخير عبارة عن ملاحق تقدم من طرف شركة التأمين لتملأ من قبل المؤمن له وتعرف بالمعاينة الودية لحادث سيارة"، وتتضمن هذه الملاحق معلومات التالية:

- **مكان الحادث:** معلومات خاصة بالسيارتين (أ) و(ب)، وتتمثل هذه المعلومات فى: السيارة الصنف أو الطراز، رقم التسجيل، القادمة من ...، المتجهة إلى ...، المؤمن له (أنظر شهادة التأمين)، اللقب، الاسم، العنوان.
- **شركة التأمين:** رقم وثيقة التأمين، شهادة صالحة من ... إلى .... الوكالة
- **السائق (انظر رخصة السياقة):** اللقب، الاسم، العنوان، رقم رخصة السياقة، المسلمة في... من طرف ولاية ...، من صنف أ، ب، ج، د، و، هـ، (أشر إلى الصنف في دائرة)

وهناك رسم تخطيطي للسيارة تبّن فيه نقطة الاصطدام وأخيرا الخسائر الواضحة ثم الملاحظات التي سايرت الحادث وكذا نجد مخططا للحادث مع إمضاء السائقين[1].

وعلى ظهر الملحق هناك بيانات لا تقل أهمية عن البيانات من الجهة الأخرى تتمثل في:

اسم المؤمن له ومهنته.

– المخطط لإظهار السيارتين بالحرف (أ) و (ب) طبقا للجهة الأولى واظهار كذلك في هذا المخطط ما يلي:

– مخطط الطرق، اتجاه السيارتين وموضعهما، وقت الاصطدام،

– ظروف الحادث: كيف جرى الحادث (وقائعه)

– هل حرر:

[1] بوسبعين محمد امين، عراب عبد الحق، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره ص82-83.

- محضر من طرف الدرك الوطني.
- تقرير من طرف الشرطة.

ملاحظة: في حالة الإيجاب فإن فرع أو محافظة الشرطة المختصة هي المكلفة لتحرير مجريا الحادث.

- **السائق للسيارة المؤمنة:**

✓ هل هو السائق الاعتيادي لها.

✓ تاريخ الازدياد.

- **السيارة المؤمنة:**

✓ ما هو سبب التنقل.

✓ معاينة الخسائر (أين يمكن معاينة السيارة)

- **إذا كانت السيارة:**

✓ قد تعرضت للسرقة،

✓ مرهونة، اسم وعنوان هيئة القرض.

✓ من الوزن الثقيل، جملة الحمولة.

✓ مرتبطة بسيارة أخرى.

✓ في وقت الحادث بنوا :

✓ رقم تسجيل السيارة الأخرى.

✓ اسم الشركة المؤمنة.

✓ رقم وثيقة التأمين.

– الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أسب (الطبيعة والأهمية) اسم وعنوان مالكها.

– الجريح: في حالة وجوده: اللقب واسم الجريح، السن، العنوان، المهنة، صندوق الضمان الاجتماعي، ورقم الانخراط، طبيعة وخطورة الجروح، الوضعية وقت الحادثة: راجل، راكب في سيارة أ أو ب.[1]

• العلاج الأول أو الإقامة بالمستشفى وفي الأخير تاريخ الحادث وامضاء المؤمن له نسخ من طرف المعنى بالأمر أو المؤمن له تملأ أربع نسخ من الملحق من طرف المعني بالأمر أو المؤمن له وتسلم إلى شركة التأمين ليفتح له الذي يمكنه من التعويض ثم تسلم نسخة واحدة (أصلية) من الملاحق السابقة الذكر مع:

– ملحق آخر يسلم ويملا من طرف المؤمن ويدعى الأمر بالخدمة" والذي يضم المعلومات التالية: الوحدة، الوكالة، رقم الحادث، تاريخ الحادث، ومعلومات متعلقة بالسيارة وهي: صنف السيارة، رقم التسجيل، رقم العقد، مدة سريانه.

[1] بوسبعين محمد امين، عراب عبد الحق، دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره ص83.

أما في الجهة المقابلة فنجد معلومات تخص الخصم وهى نفسها المتعلقة بالمؤمن له.
كما نجد معلومات أخرى تخص القم المختلفة التي يمكن أن يدفعها المؤمن له للمؤمن وهو القسط بحيث أن كل قيمة لها ضماناتها الخاصة.
– ملحق الخبرة والفحص التقني للسيارات: ع طريقها يقم الخبير قيمة الأضرار التي لحقت بمركبة المؤمن له وقيمة التعويض اللازمة مرفوق بصورتين فوتوغرافيتين، ويحتوي هذا الملحق على معلومات تتمثل أساسا في:

- قسم خاص بالإدارة الذي يحتوي على الطالب، الوكالة، الرمز، رقم الحادث، الزبون، الخصم، تاريخ الحادث، تسعيرة الساعة
- قسم خاص بهوية السيارة وتتضمن مايلي: النوع، الصنف، النموذج، القوة، رقم الطراز، الهيكل، اللون، الطاقة، رقم التسجيل، أو سنة استعمال
- قسم خاص بهذا تقييم التصليح الذي نجد فيه: توضح العمليات، الرمز ووحدة الزمن كما تحتوي على أجهزة الغيار وتتضمن تعيين الأجهزة، السعر، المرجع.

وفي أسفل الملحق نجد مبلغ التصليح الذي يضم على مبلغ اليد العاملة، مبلغ الطلاء، مبلغ الأجهزة، مع ختم وإمضاء الخبير.
عند إنجاز هذا الملحق من طرق الخبير ترسل إلى شركة التأمين المعنية، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال هذا الملحق إلى شركة الخصم.
وعند القبول بالتعويض ترسل شركة الخصم شيكا بمبلغ التعويض 100 % إذا كان زبونها (ظالم) و 50 % من قيمة التعويض إذا كان التعادل لكلا الطرفين
وفي الأخير يتم إمضاء الشيك من قبل المحاسب أولا ثم رئيس الوكالة، ومن خلال هذا الشيك يستطيع المؤمن له الحصول على قيمة التعويض من طرف البنك الذي تتعامل معه الشركة المعنية .[1]

2)تكوين الملف في حالة حادث مادي وجسماني:

عند القيام بعملية التصريح نتبع نفس الخطوات المشار إليها سابقا في حالة حادث مادي فقط بالإضافة إلى تحرير محضر من طرف الشرطة أو الدرك الوطني ويتم تعويض الأضرار المادية بصفة عادية كما أشرنا إليه سابقا، أما تعويض الأضرار الجسمانية يتم كما يلي:
خبرة طبية توضع من طرف طبيب شرعي يتم تعيينه من قبل الشركة أو القاضي مع الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الشخص قاصرا أم راشدا، وشهادة الراتب وذلك لتقدير التعويض على أساس الراتب الشهري

[1] بوسبعين محمد امين، عراب عبد الحق، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره ص84.

وشهادة عدم العمل وذلك لحساب التعويض على أساس الأجر الوطني المضمون (SNMG) وفي هذه الحالة هناك طريقتين للتسوية:

-2-1تسوية ودية: يقدم المظلوم تنازله عن المتابعة القضائية مصادق عليها من طرف البلدية وشهادة عدم التعويض من طرف الضمان الاجتماعي ونشير هنا في الحالة التي يكون فيها الضحية قاصر حيث ينوب عنه ولي أمره مرفوق بشهادة عائلية لمعرفة سنه.

-2-2- في حالة عدم التراضي: يتم اللجوء إلى المحكمة كأخر حل للفصل في النزاع. [1]

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

بعد التطرق إلى الجوانب النظرية في الفصول السابقة، كان من الضروري إضفاء طابع عملي عليها من خلال دراسة تطبيقية على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، باعتبارها واحدة من أبرز وأكبر المؤسسات الوطنية الفاعلة في قطاع التأمين. وقد تناولنا في هذا الإطار أهم منتجاتها التأمينية، ومصادر تمويلها الأساسية، إضافة إلى مجالات استثمارها المختلفة. كما تم تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه هذه الشركة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: منتجات السوق التأمينية لدى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

تقدم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مجموعة واسعة من المنتجات التأمينية التي تغطي مختلف احتياجات السوق، وتشمل ما يلي:

1. تأمين السيارات:

تُعدّ الشركة من بين الفاعلين الرئيسيين في تأمين المركبات، حيث يُعتبر هذا النوع من التأمين إلزامياً لكل مالك سيارة، طبقاً للقوانين المعمول بها منذ سنة 1958 إلى اليوم. وتشمل التغطية التأمينية المقدمة من طرف الشركة العديد من الأخطار المضمونة، مثل:

- تأمين هيكل السيارة
- ضمان الخسائر الناتجة عن الاصطدام
- ضمان ضد السرقة والحريق
- ضمان انكسار الزجاج
- ضمان الأعطال المفاجئة.[2] (أنظر الملحق رقم 03، 04، 05)

2. تأمين نقل البضائع:

[1] بوسبعين محمد امين، عراب عبد الحق، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره ص84-85.

[2] وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين وكالة 405تيارت

يُتيح هذا النوع من التأمين حماية البضائع من الخسائر أو الأضرار التي قد تصيبها أثناء عمليات الشحن أو التفريغ، سواء في النقل البحري أو البري أو الجوي، وذلك استناداً إلى المادة 55 من الأمر المتعلق بالتأمينات.

3. تأمين الممتلكات:

يشمل هذا التأمين حماية الممتلكات المادية الخاصة بالأفراد أو المؤسسات، سواء كانت عامة أو خاصة. ويتفرع إلى عدة أنواع، منها:

- التأمين ضد السرقة.
- التأمين ضد كسر الزجاج.
- التأمين ضد الحريق. (أنظر الملحق رقم 02)

4. تأمين الأشخاص:

توفر الشركة، من خلال فرعها "شركة كرامة للتأمينات"، مجموعة من خدمات التأمين الموجهة نحو الأفراد، والتي تهدف إلى تغطية الأخطار المرتبطة بحياة الأشخاص وصحتهم تمثل هذه المنتجات الركائز الأساسية لنشاط الشركة، وتعكس حرصها على تنويع عروضها لتلبية متطلبات مختلف شرائح العملاء

5. التأمين ضد الأضرار الأخرى:

يشمل هذا النوع من التأمينات تغطية مجموعة من الأخطار المتنوعة، من بينها:

- **تأمين خسائر الاستغلال:** الذي يهدف إلى تعويض المؤسسة عن انخفاض رقم أعمالها نتيجة وقوع حادث يؤثر على نشاطها.
- **تأمين كسر الآلات والأخطار الصناعية:** يغطي هذا التأمين الأضرار الناتجة عن الأعطال الفنية أو الأخطاء في التركيب، سواء في المنشآت الصناعية أو لدى أصحاب المهن الحرفية.

6. تأمين الأخطار الزراعية والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.

كان هذا النوع من التأمين اختيارياً في بداياته، إلا أنه بعد الزلزال الذي ضرب الجزائر في سنة 2003، أصبح التأمين ضد الكوارث الطبيعية إجبارياً بموجب تشريعات جديدة. ويشمل هذا التأمين الأخطار الناجمة عن الزلازل، العواصف، والفيضانات، بهدف الحد من الخسائر الناتجة عن هذه الكوارث وضمان تعويض المتضررين[1]. (أنظر الملحق رقم 01).

بعد التطرق إلى مؤسسة التأمينCAAR، واجهنا أثناء الدراسة محدودية واضحة في توفر البيانات والإحصائيات الضرورية لإجراء تحليل شامل ودقيق حول نشاط هذه المؤسسة. ونظرًا لأهمية توفر المعطيات الكمية والنوعية في إطار أي بحث أكاديمي، ارتأينا توسيع نطاق التحليل ليشمل سوق التأمين الجزائري ككل،

[1] وثائق مقدمة من طرف **الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين** وكالة 405تيارت.

وذلك من أجل تعويض النقص المسجل على مستوى المعلومات الخاصة بـ .CAAR هذا التوسيع مكننا من الاعتماد على معطيات أكثر تنوعًا وشمولًا تخص مختلف المتعاملين في القطاع، وهو ما أضفى على دراستنا طابعًا أكثر موضوعية وسمح لنا بالخروج باستنتاجات تعكس واقع السوق الوطنية للتأمين بشكل أدق.

الجدول رقم 1: انتاج سوق التامين على الاضرار حسب الفروع 2017-2022.

فرع التأمين		تأمين السيارات	تأمين القروض	تأمين النقل	IRD	التأمين الفلاحي	المجموع
2017	المبلغ	65504	1901	5926	45761	2625	121717
	الحصة	53.82%	1.56%	4.87%	37.60%	2.16%	100%
2018	المبلغ	69128	1964	5829	46770	2507	126198
	الحصة	54.78%	1.56%	4.62%	37.06%	1.99%	100%
2019	المبلغ	69476	2322	6369	51371	2684	132222
	الحصة	52.54%	1.76%	4.82%	38.85%	2.03%	100%
2020	المبلغ	62897	1995	6081	53090	2144	126207
	الحصة	49.84%	1.58%	4.82%	42.07%	1.70%	100%
2021	المبلغ	62038	2559	6668	59950	2157	133372
	الحصة	46.52%	1.92%	5.00%	44.95%	1.62%	100%
2022	المبلغ	64978	2844	7212	62166	2408	139608
	الحصة	46.54%	2.04%	5.17%	44.53%	1.72%	100%

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات 2017-2022

1. انتاج سوق التامين على الاضرار حسب الفروع 2017-2022.

1.1 تحليل تطور سوق التأمين على الأضرار في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022:

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن قطاع التأمين على الأضرار في الجزائر قد عرف نمواً مستمراً خلال الفترة 2017-2022، مع تسجيل ارتفاع تدريجي في حجم الإنتاج السنوي، ما يعكس ديناميكية السوق وزيادة الوعي بأهمية التأمين. ومع ذلك، شهدت سنة 2020 استثناءً بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، والتي أثرت سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأمين.

ويُلاحظ أن فرع التأمين على السيارات يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر ضمن فروع التأمين على الأضرار، حيث بلغت مساهمته 53.82% سنة 2017 بما يعادل 65.5 مليار دج، ثم استقر إنتاجه تقريباً عند نفس القيمة

سنة 2022 (حوالي 65 مليار دج)، غير أن نسبته من السوق تراجعت إلى 46.54%. هذا التراجع النسبي لا يعكس انخفاضاً في الطلب، بل يشير إلى نمو فروع أخرى بوتيرة أسرع، خصوصاً فرع التأمين على الحرائق والمخاطر الكبرى.

ويرجع التركيز الكبير على التأمين على السيارات إلى مجموعة من العوامل، أبرزها: التوسع المستمر في الحظيرة الوطنية للمركبات، وإجبارية التأمين على المسؤولية المدنية، إلى جانب تنوع عروض الضمانات، مثل "ضمان كل الأخطار" (Garantie tous risques). وتُعد هذه العوامل محفزاً رئيسياً للأفراد والشركات على اللجوء إلى هذا النوع من التأمين.

من جهة أخرى، شهد فرع التأمين على الحرائق والمخاطر الكبرى تطوراً ملحوظاً، حيث انتقلت مساهمته من 37.60% سنة 2017 إلى 44.95% سنة 2022، بقيمة إنتاج بلغت 62.16 مليار دج، ما يعكس زيادة الطلب من المؤسسات والأفراد على تغطية ممتلكاتهم ضد الأخطار الكبرى، خاصة في ظل تزايد المخاطر الصناعية والمناخية.

في المقابل، لا تزال فروع مثل تأمين النقل، تأمين القروض، والتأمين الفلاحي تحقق نسب مساهمة ضعيفة نسبياً في السوق، مما يستدعي تدخل الجهات الوصية لتشجيع الاستثمار في هذه الفروع وتوسيع نطاق التغطية فيها، لا سيما في المناطق الريفية والقطاعات الاقتصادية الحيوية.

2. تطور انتاج سوق التامين في الجزائر خلال الفترة 2017-2022:

1.2. الجدول رقم 2: انتاج سوق التامين في الجزائر خلال الفترة 2017-2022 :

السنوات نوع التأمين	التأمين على الأضرار	التأمين على الأشخاص	القبول الدولي	المجموع
2017	121717	13253	3765	138735
	87.73%	9.55%	2.71%	100%
2018	126198	12629	4377	143204
	88.12%	8.82%	3.06%	100%
2019	132222	14037	5888	152147
	86.90%	9.23%	3.87	100%
2020	126207	12410	6059	144676
	87.23%	8.58%	4.19%	100%
2021	133373	13477	6656	153506
	86.88%	8.78%	4.34%	100%
2022	139611	16136	6807	162554
	85.89%	9.93%	4.19%	100%

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتامينات 2017-2022

الشكل رقم 6: أعمدة بيانية توضح انتاج سوق التامين في الجزائر خلال الفترة 2017-2022

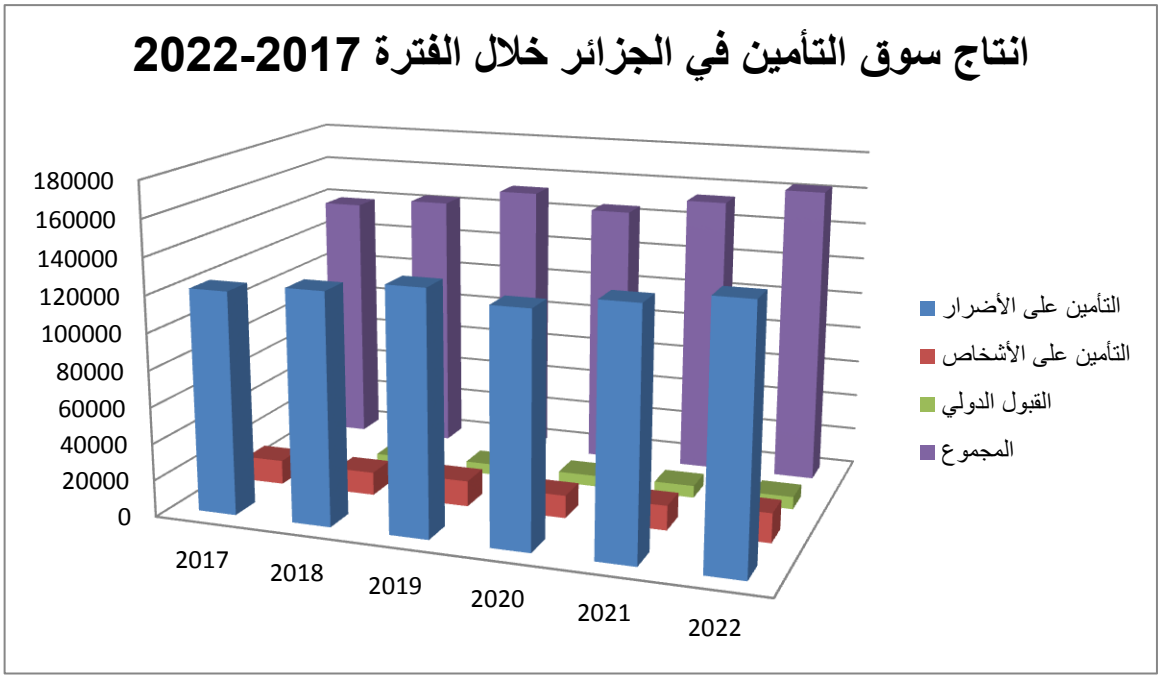

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق .

تبيّن المعطيات المتوفرة وجود تطوّر مستمر في إنتاج التأمين في الجزائر خلال السنوات الأخيرة. فمن خلال الجدول (2) والشكل (2)، يُلاحظ أن سوق التأمين قد شهد نمواً واضحاً بين سنتي 2017و2022، حيث ارتفع إجمالي الإنتاج من 138 مليار دينار جزائري إلى 162 مليار دينار جزائري.

ويُظهر توزيع النشاط أن فرع التأمين على الأضرار يهيمن بوضوح على السوق الوطنية، إذ بلغت حصته 85.89% من إجمالي السوق سنة 2022، في حين سجل فرع التأمين على الأشخاص نسبة 09.39%، أي ما يعادل 16 مليار دينار جزائري. أما القبول الدولي، فقد مثل نسبة 04.19% من السوق الوطنية خلال نفس السنة.

3. انتاج التامين على الأشخاص في 2022/12/31:

الجدول رقم 3: انتاج التامين على الأشخاص في 2022/12/31 :

نوع التامين / المؤسسات	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	مؤسسات مختلطة	إجمالي السوق	الحصة السوقية
الحوادث	595	964	307	1867	51.63%
المساعدة	251	590	906	1748	33.70%
التامين على الحياة أو الموت	1019	3279	2211	6509	50.37%
تامين جماعي	2076	421	3513	6010	7%
الاجمالي	3941	5255	693	16134	32.57%

الوحدة: مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتامينات –2022.

الشكل رقم 7: أعمدة بيانية توضح انتاج التامين على الأشخاص في 2022/12/31.

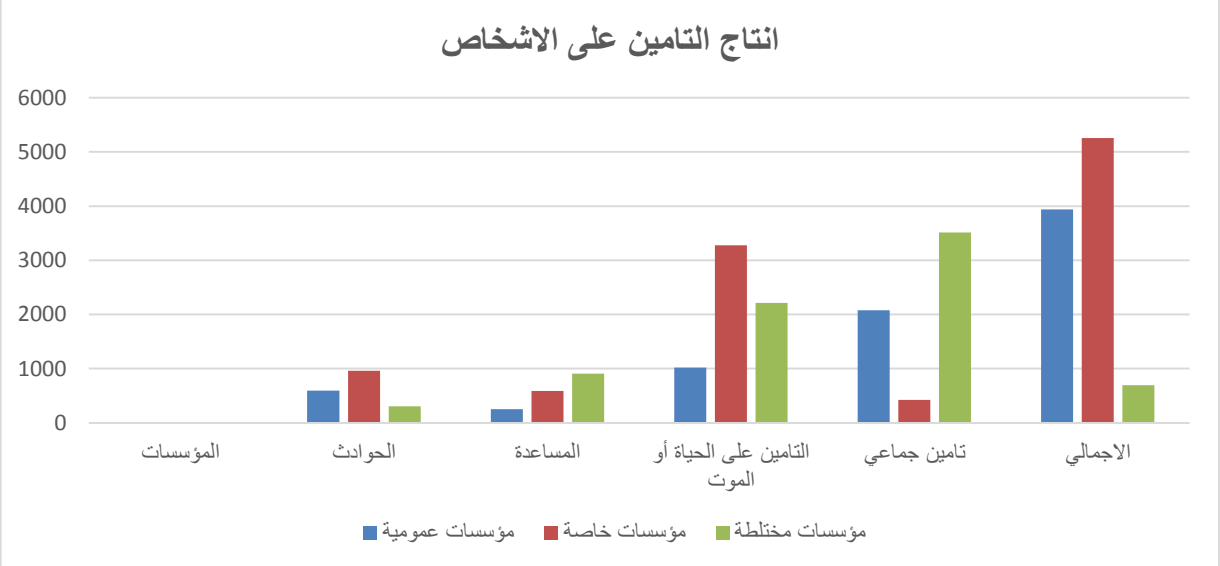

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق .

تحليل الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة في فرع تأمين الأشخاص (سنة 2022):

وفقًا للجدول (3) والشكل (3)، يتبين أن شركات التأمين الخاصة تستحوذ على نسبة 51.63% من إجمالي سوق تأمين الحوادث والأمراض، ما يعكس اهتمامًا متزايدًا بهذا النوع من التأمين، ويشير إلى وعي متصاعد لدى الأفراد بأهمية توفير التغطية الصحية اللازمة.

كما تُظهر البيانات أن نفس الشركات تهيمن أيضًا على فرع التأمين على الحياة والوفاة بنسبة 50.37% من إجمالي التأمينات التي تقدمها الشركات العمومية والمختلطة، ما يعكس ثقة الأفراد في قدرة هذه الشركات على تقديم منتجات تأمين فعالة تضمن الأمن المالي للمستفيدين، خاصة في الظروف المرتبطة بالحياة والموت.

أما فيما يخص فرع المساعدة، فتُسجل الشركات الخاصة نسبة 33% من السوق، مما يدل على أهمية هذا النوع من التأمين في توفير الدعم السريع في حالات الطوارئ، وتلبية الاحتياجات المالية الفورية، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية غير المتوقعة.

في المقابل، يُلاحظ ضعف مساهمة الشركات الخاصة في فرع التأمين الجماعي، الأمر الذي يُعزى إلى قلة اهتمامها بهذا النوع من التأمين، ربما نتيجة ضعف الطلب أو التوجه الاستراتيجي المحدود نحو هذا المجال.

وتُبرز المعطيات كذلك أن تأمين الحوادث والمرض يُسجّل أعلى نسبة إنتاج بمبلغ 1867 مليون دينار جزائري، ما يدل على استثمار كبير في هذا المجال وتزايد الإقبال عليه، خاصة في ظل الوعي المتنامي بأهمية الرعاية الصحية.

أما فرع المساعدة، فقد بلغ إجمالي السوق فيه 1748 مليون دينار جزائري، ما يعكس تركيزًا واضحًا على تلبية الاحتياجات العاجلة، ودور التأمين في تقديم دعم مالي فعال خلال الحالات الطارئة.
في فرع التامين على الحياة والموت 6509 مليون دينار جزائري بيين الاهتمام الكبير بتوفير الأمان المالي للمستفيدين في حالات الحياة و الوفاة ، في حين بلغ اجمالي السوق في فرع التامين الجماعي 6010 مليون دينار جزائري يشير للرغبة في تقديم التأمينات الجماعية لمجموعات كبيرة من المؤسسات و الجماعات.

4. حجم التعويضات حسب الفروع سنوات 2017- 2022.

الجدول رقم 4: التعويضات حسب الفروع سنوات 2017- 2022.

حجم التعويضات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السيارات	46282	45870	48742	38409	39955	41633
النقل	5430	4088	1774	2380	2581	2123
الفلاحة	894	352	866	1100	1109	883
القرض	374	415	232	1004	2976	1208
الأشخاص	3898	3961	4917	4737	7045	7239
الإجمالي	56895	54621	56550	47650	53687	53108

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتامينات -2022

الشكل رقم 8: منحنى بياني التعويضات حسب الفروع سنوات 2017- 2022.

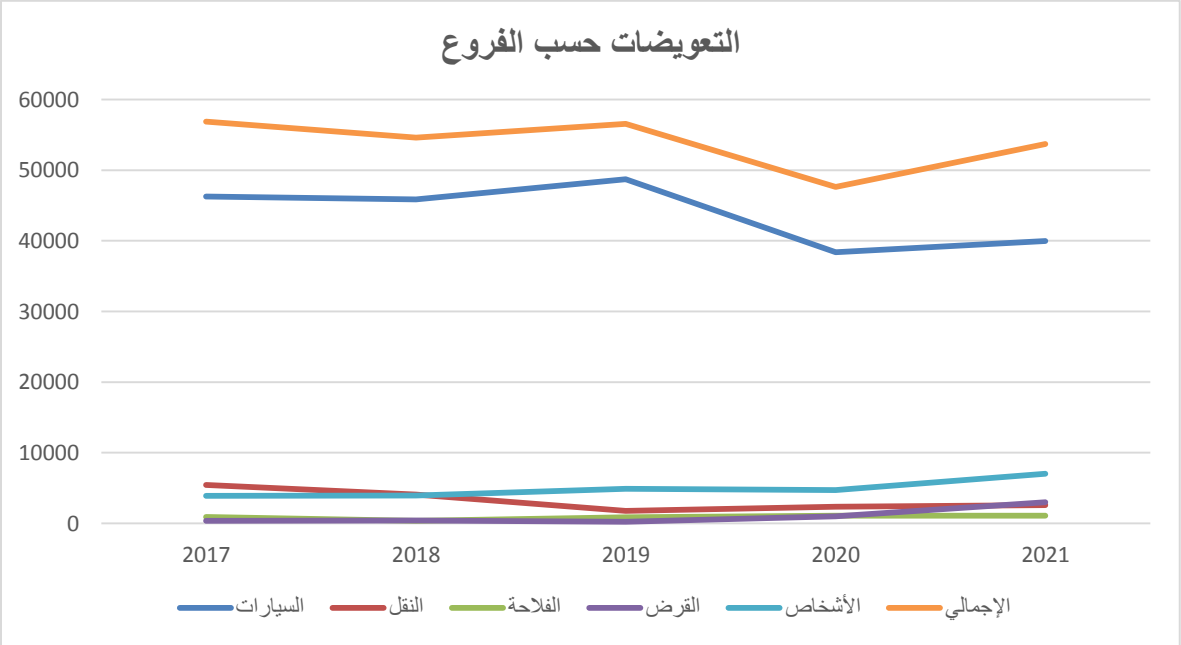

المصدر: من إعداد الطالبتين

تحليل تطور حجم التعويضات في سوق التأمين الجزائري (2017-2022):

من خلال الجدول (4) والشكل (4)، يُلاحظ وجود تقلبات واضحة في حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022. ففي سنة 2017، بلغ إجمالي قيمة التعويضات نحو 56.8 مليار دينار جزائري، قبل أن ينخفض إلى 54 مليار دينار سنة

2018. وشهدت سنة 2019 ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 56 مليار دينار، بينما عرف عام 2020 تراجعًا كبيرًا مسجلًا 47 مليار دينار فقط، وهو ما يُعزى بالدرجة الأولى إلى تداعيات جائحة كوفيد-19. أما في سنتي 2021 و2022، فقد استقر حجم التعويضات نسبيًا عند حدود 53 مليار دينار جزائري.

أما على مستوى الفروع، فقد سجّل فرع التأمين على السيارات النسبة الأكبر من التعويضات، حيث بلغ 46.282 مليون دينار في 2017، ثم تراجع قليلًا إلى 45.870 مليون دينار في 2018، قبل أن يرتفع مجددًا سنة 2019. ومع حلول عام 2020، تراجع حجم تعويضات هذا الفرع بشكل ملحوظ، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي خلال عامي 2021 و2022. وتُظهر هذه الأرقام تباينًا كبيرًا بين حجم التعويضات في فرع السيارات مقارنةً بباقي الفروع كالتأمين على القروض، النقل، والفلاحة، التي تبقى مساهمتها محدودة.

وفي المقابل، عرف فرع تأمين الأشخاص تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفع حجم التعويضات من 3898 مليار دينار جزائري سنة 2017 إلى 7.239 مليار دينار سنة 2022، ما يعكس تنامي الإقبال على هذا النوع من التأمين، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وزيادة حوادث الإصابة.

بشكل عام، تعكس هذه التقلبات تأثير الظروف الاقتصادية والصحية الاستثنائية التي مرت بها البلاد، لاسيما خلال سنة 2020، حيث كان لجائحة كورونا والقيود المصاحبة لها، مثل الإغلاقات والإجراءات الاحترازية، أثر مباشر على حجم التعويضات المدفوعة، خاصة في مجالات مرتبطة بالصحة والنقل.

المطلب الثاني: تكوين رؤوس الأموال واستثمارها – حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (ش.ج.ت.إت).

تحصل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على رؤوس أموال كبيرة من خلال الأقساط التأمينية التي تدفعها مختلف فئات الزبائن، سواء تعلق الأمر بالأفراد، أو المؤسسات العامة والخاصة، محلياً ودولياً. وتُوجه هذه الأموال نحو الاستثمارات المتنوعة بهدف تحقيق عوائد مالية تمكّن الشركة من الوفاء بالتزاماتها التأمينية. وتتنوع مجالات الاستثمار لدى الشركة، حيث تتركز أغلبها في السندات، الأسهم، والعقارات مثل الأراضي والمباني، باعتبارها أصولاً ملموسة تساهم في تعزيز قيمة رأس المال وتحقيق مكاسب طويلة الأجل. كما يُستثمر جزء من هذه الأموال في البنوك، ليُعاد ضخّها على شكل قروض موجهة للزبائن، ضمن ما يُعرف بتأمين القرض، الذي يوفر الضمان للدائنين ويقلل من مخاطر عدم السداد. وتُعتبر هذه الآلية عاملاً محفزاً لدعم وتمويل المشاريع الاقتصادية، مما يجعل الشركة تساهم بفعالية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق القيمة المضافة.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد أهم مصادر أموال الشركة كما يلي:

1) **أموال وحقوق المساهمين:**

تتمثل في رأس المال المدفوع من قبل المساهمين، بالإضافة إلى الاحتياطات الرأسمالية التي تُكوَّن من الأرباح غير الموزعة. تُستخدم هذه الاحتياطات إما لتعزيز المركز المالي للشركة أو لمواجهة الظروف الطارئة وغير المتوقعة، مثل الكوارث الطبيعية. وتُعتبر هذه الأموال بمثابة هامش الأمان الأخير بالنسبة لحملة الوثائق، لضمان حصولهم على مستحقاتهم التأمينية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة من الأموال تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الأموال المستثمرة

أموال حقوق حملة الوثائق:

هي الأموال التي تتراكم نتيجة تحصيل أقساط التأمين من الزبائن، وتشكل الجزء الأكبر من أموال الشركة. وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين أساسيتين:

أ) **أموال التأمينات على الحياة** : وهو مخصص طويل الأجل ، نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات وتتزايد أموال هذا التخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة وإلى جانب هذا المصدر الرئيسي هناك مخصصات التعويض تحت التسوية، أي مخصصات إضافية أخرى[1].

ب) أموال التأمينات العامة:

تتكوّن أموال التأمينات العامة من عدة مخصصات، تُعد من أهم مصادر التمويل والاستثمار لدى الشركة، وأبرزها:

- **مخصص الأخطار السارية:**

هو مبلغ يُحتجز من الأقساط المدفوعة مسبقاً لوثائق التأمينات العامة التي تمتد تغطيتها إلى السنوات القادمة. يهدف هذا المخصص إلى ضمان تغطية الأخطار المحتملة التي ما تزال قائمة بعد إصدار الوثائق خلال نفس السنة.

ورغم أن طبيعة هذه الأموال تُصنف كأموال قصيرة الأجل نظرًا لأن أغلب وثائق التأمينات العامة تُجدّد سنويًا، إلا أنها تزداد تدريجيًا مع ارتفاع عدد الوثائق الجديدة المُصدرة، ما يجعلها بمرور الوقت تتحوّل إلى مصدر مهم للاستثمارات طويلة الأجل

مخصص تعويضات تحت التسوية:

يمثل هذا المخصص الأموال التي تُحتجز لتغطية الحوادث التي وقعت خلال السنة المالية الجارية، ولكن لم يتم تسويتها أو دفع تعويضاتها بعد، حيث تُستكمل إجراءات التسوية والدفع في السنوات التالية. ومع تزايد عدد وثائق التأمين الجديدة، تتراكم هذه الأموال تدريجياً، مما يجعلها تشكّل مصدرًا للاستثمار طويل الأجل بطبيعتها.

- **مخصص التقلبات في معدلات الخسارة:**

[1] مديرة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين وكالة 405 تيارت

يُخصص هذا الاحتياطي في السنوات التي تحقق فيها الشركة نتائج جيدة، ويُستخدم كآلية احترازية لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في معدلات الخسارة مستقبلاً، عند تجاوز الخسائر الفعلية المعدلات المتوقعة في أحد فروع التأمينات العامة.

ويُعد هذا المخصص حقًا من حقوق حملة الوثائق، حيث تتزايد التزامات الشركة تجاههم في السنوات التي تشهد كوارث أو خسائر كبيرة. وبالتالي، يُستخدم هذا الاحتياطي لتغطية تلك الالتزامات المرتفعة في الفترات الحرجة، ما يُعزز من استقرار الشركة وقدرتها على الوفاء بتعويضاتها.

2) أموال غير مرتبطة بنشاط التأمين:

تُعرف أيضًا باسم المخصصات الأخرى غير الفنية، وهي أموال لا تتعلق مباشرة بالنشاط التامين، بل تُخصص لمواجهة خسائر أو التزامات معينة خارج الإطار الفني للتأمين. وتشمل هذه الأموال:

- المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى،
- مستحقات الوسطاء والوكلاء.
- أرصدة الحسابات الدائنة والمتنوعة.

وتُعد هذه الأموال قصيرة الأجل بطبيعتها، وتمثل نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بباقي الموارد المالية التي تجمعها وتديرها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، إلا أنها تظل جزءًا من الهيكل المالي العام للشركة.[1]

الشكل رقم 9 : مخطط يوضح كيفية تكوين رؤوس الأموال من قبل شركات التأمين و استثمارها.

[1] مديرة الشركة الجزائرية للتامين و اعادة التامين وكالة405 تيارت.

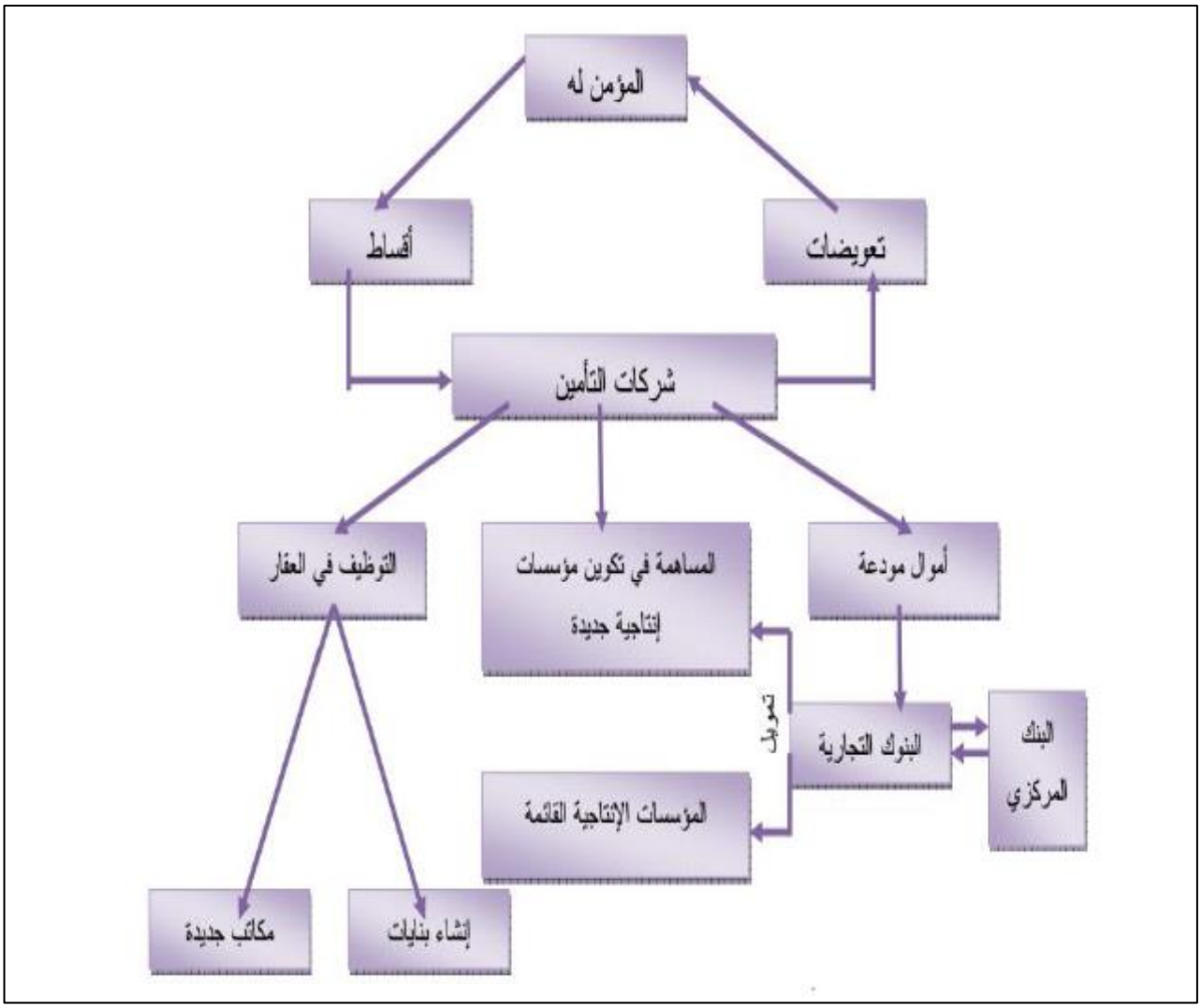

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات (ش.ج.ت.إت) وكالة تيارت.

المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تلعب الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين دورًا فعالاً في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، نظرًا لطبيعة نشاطها الذي يشمل التأمين وإعادة التأمين، وهو ما يجعل تأثيرها يتجلى في عدة جوانب اقتصادية رئيسية، أبرزها:

1) التأثير على ميزان المدفوعات:

يُعد التأمين أحد مكونات ميزان المدفوعات، خاصة في قسم حركة رؤوس الأموال، وتنعكس مساهمة الشركة في هذا الجانب من خلال العمليات التالية:

- **أقساط إعادة التأمين:**

تقوم الشركة بتحويل جزء من أقساط التأمين إلى الخارج ضمن اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة مع شركات أجنبية، خصوصًا الفرنسية، الألمانية، والبريطانية، مما يُسجل كتدفقات خارجة في ميزان المدفوعات.

- **الاستثمارات المباشرة:**

تشمل استثمارات الشركة سواء داخل الوطن أو خارجه، وهي تُسجَّل ضمن التحركات الرأسمالية في الميزان، ويمكن أن تكون لها آثار إيجابية إذا ما حققت عوائد تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني

– تحويل الاحتياطي الناتج عن فروع الشركة في السوق الأجنبية إلى المركز الرئيسي:

يُعد هذا التحويل من العوامل المؤثرة إيجابيًا في ميزان المدفوعات، إذ يُسجل كتحويل مالي وارد من الخارج، يعزز من رصيد العملة الصعبة ويدعم الوضع المالي للمركز الرئيسي داخل الوطن.[1]

2) التأثير على التضخم والكساد:

تلعب الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين دورًا جوهريًا في التخفيف من آثار التضخم والكساد على الاقتصاد، ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

- **في حالة التضخم:**

✓ يُسهم الإقبال على منتجات التأمين في امتصاص السيولة المالية، من خلال حجز الأموال التي كان من الممكن أن تُنفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، مما يُقلل من الطلب الاستهلاكي المفرط.

✓ تقوم الشركة بتوفير موارد مالية كبيرة تُعاد استثمارها في مشاريع إنتاجية جديدة، وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وبالتالي يساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، والحد من الضغوط التضخمية.

- **في حالة الكساد:**

تعمل الشركة على توفير السيولة المالية اللازمة للبنوك التجارية من خلال توظيف أموالها فيها، ما يمكّن هذه البنوك من تمويل المشاريع ومنح القروض، الأمر الذي يُساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار والاستهلاك. وبذلك، تُعد الشركة أحد الآليات غير المباشرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مختلف الظروف المالية

الدخل الوطني:

تلعب الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين دورًا هامًا في تكوين الدخل الوطني، من خلال مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة تُحتسب وفق العلاقة التالية:

(الأقساط المحصّلة + العائدات المالية) – (تعويضات المتضررين + الزيادة في الاحتياطات التقنية + مشتريات السلع والخدمات الوسيطة) = القيمة المضافة

وتنعكس هذه المساهمة في عدة جوانب اقتصادية، منها:

- تمويل المؤسسات العامة والخاصة بخدمات التأمين التي تضمن استمراريتها واستقرارها المالي.
- توزيع الأرباح وإعادة استثمارها في مشاريع إنتاجية تساهم في خلق الثروة وتوليد فرص عمل.

[1] عزري زكرياء، بوقرة زوبير، علام محمد رضا، **البعد الاقتصادي لشركات التأمين في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص28

- تشجيع المؤمنين على الادخار والاستثمار، عبر توفير آليات تأمينية تُمكّن الأفراد من التخطيط المالي الآمن.
- تسهيل منح الائتمان، إذ تقوم الشركة بتوظيف جزء من أموالها في البنوك والمؤسسات المالية، مما يساعد هذه الأخيرة على تمويل مشاريع اقتصادية كبرى.

وبهذا، تساهم الشركة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة:

تُساهم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وذلك من خلال:

- التوظيف المباشر ضمن فروعها ومكاتبها المتعددة داخل الوطن وخارجه، ما يوفر فرص عمل في مختلف التخصصات (تأمين، محاسبة، تسيير، تكنولوجيا...).
- التوظيف غير المباشر من خلال دعمها للمؤسسات الاقتصادية عن طريق التأمين والتمويل، مما يُحفّز نمو تلك المؤسسات وبالتالي حاجتها لتوظيف المزيد من اليد العاملة.
- تشجيع المشاريع الاستثمارية عبر تسهيل الحصول على القروض وضمانها، وهو ما يفتح المجال أمام إنشاء مشاريع جديدة تُولد فرص عمل إضافية.[1]

بهذا، تُمثل الشركة فاعلًا مهمًا في سياسة محاربة البطالة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الرابع : تقييم الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين .

تلعب شركة التأمين بصفة عامة والشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بصفة خاصة دورا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ما تتحصل عليه من أرباح وما تقدمه من تعويضات وتحققه من إنجازات.

اولا : مرد ودية الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التامين وحجم تعويضاتها

أ) رقم الاعمال:

في السنوات الأخيرة، سجلت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) تطورًا ملحوظًا في رقم أعمالها، رغم التحديات الاقتصادية والصحية التي مرت بها البلاد.

تطور رقم أعمال(2020–2024) CAAR

[1] عزري زكرياء، بوقرة زوبير، علام محمد رضا، البعد الاقتصادي لشركات التأمين في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص29–30.

سنة 2020: سجلت الشركة رقم أعمال بلغ حوالي 15 مليار دينار جزائري، بانخفاض طفيف قدره 3% مقارنة بعام 2019، في وقت تأثرت فيه السوق الوطنية بتداعيات جائحة كوفيد-19

سنة 2021: بلغت إيرادات CAAR حوالي 16,257 مليار دينار جزائري، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في السوق الجزائرية للتأمين، بعد الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة CAAT.

سنة 2022: حققت الشركة رقم أعمال قدره 17 مليار دينار جزائري، بزيادة بنسبة 4.6% مقارنة بالعام السابق، متفوقة على متوسط نمو السوق الذي بلغ 3.7%.

سنة2023: سجلت CAAR رقم أعمال بلغ حوالي 15.8 مليار دينار جزائري، مع استمرار التحديات الاقتصادية.

سنة2024 : بلغ رقم أعمال الشركة 15.3 مليار دينار جزائري، مسجلًا انخفاضًا بنسبة 3% مقارنة بعام 2023.[1]

الفرع الثاني : حجم التعويضات.

فيما يخص إجمالي التعويضاتت للشركة الجزائرية للتامين و اعادة التامين يقدر بـ حوالي 8 مليار دينار جزائري سنة 2020رغم التحديات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 ، أما في سنة 2022 فقد وصلت إلى 7 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2023 فقد قدرت بـ 1.35 مليار دينار جزائري.

ثانيا: الإنجازات المحققة من قبل الشركة caar

نظرا لحجم رقم الأعمال الذي حققته Caar ، ونظرا لحجم التعويضات المقدمة، فإن الشركة قامت بعدة إنجازات نلخصها فيما يلي:

1. تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التامين شريكة مع القرض الشعبي الجزائري CPA وشركة كوسيدارcosider و ايضا مع شركة سيترام setram و اخيرا شراكتها مع aeropor.
2. السيطرة بشكل كبير على تأمينات الأخطار البسيطة، وتأمينات السيارات.
3. توسيع محفظة نشاطها من خلال التأمين على بعض الفروع الجديدة كتأمينات الأخطار الفلاحية.
4. تطوير الاتصال التجاري وتقنيات التسويق المطبقة وذلك بإدخال الإعلام الآلي في نشاطاتها.
5. تملك شبكة توزيع تغطي كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى أن نصف عدد الوكلاء العاملون الذين ينشطون تحت اسمها.
6. الخبرة الكبيرة المكتسبة 60سنة من النشاط والشهرة الواسعة لها جعلتها تكسب الزبائن.[2]

خلاصة:

[1] الموقع الرسمي لشركة الجزائرية للتامين و اعادة التامينhttps://caar.dz/

[2] مديرة شركة التامين واعادة التامين وكالة تيارت.

من خلال الدراسة الميدانية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) ، وبالأخص وحدتها الجهوية بولاية تيارت، تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تُبرز نقاط القوة التي تتمتع بها الشركة، والتي تتجلى أساسًا في التطور المستمر لرقم أعمالها، إضافة إلى خبرتها الطويلة والمتراكمة في مجال التأمين، ما يعكس قدرتها على التكيف مع متطلبات السوق وضمان استمرارية خدماتها بجودة عالية.

كما أظهرت المعطيات أن للشركة دورًا فعّالًا في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال تقديمها لخدمات تأمينية متنوعة تتماشى مع حاجيات الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى حجم التعويضات التي تسددها، والتي تُعد مؤشرًا على التزامها المالي وقدرتها على تغطية المخاطر، مما يساهم في استقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال أهمية قطاع التأمين في الجزائر بشكل عام، والذي يُعد من القطاعات المالية الواعدة رغم بعض التحديات التنظيمية والسوقية. وقد عرف هذا القطاع تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، من حيث تنوع المنتجات التأمينية ودخول فاعلين جدد في السوق، مما ساهم في توسيع قاعدة المؤمن لهم وتحقيق نوع من التوازن في الحماية الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات الهيكلية والتوعية التأمينية لتحقيق مساهمة أكبر في تمويل الاقتصاد الوطني ودعم مشاريع التنمية المستدامة.

الخاتمة

الخاتمة:

يُعد التأمين أحد الركائز الأساسية في السياسة الاقتصادية لأي دولة، لما له من ارتباط وثيق ومباشر بالاقتصاد الوطني. ويبرز هذا الارتباط من خلال سعي التأمين إلى ضمان استمرارية الموارد وتحقيق توزيع عادل لها، سواء عبر التوظيفات العينية أو النقدية وفي ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، يبقى الفرد معرضًا لشتى أنواع المخاطر، مما يجعل التأمين الأداة الأكثر فعالية للتقليل من آثار هذه المخاطر والتعامل معها. فهو لا يقتصر فقط على كونه وسيلة حماية وادخار، بل يتعدى ذلك ليكون شكلاً من أشكال التعاون بين الأفراد.

لقد أظهرنا من خلال الدراسة أن التأمين يؤدي دورًا متعدد الأبعاد في دعم التنمية، سواء من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، أو عبر حماية الثروات الوطنية وضمان استمرارية النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى مساهمته في خلق مناصب شغل وتحسين الكفاءة الإنتاجية. كما أن شركات التأمين وإعادة التأمين تُعد طرفًا فاعلًا في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، من خلال توظيف رؤوس الأموال في الأسواق المالية والمصرفية.

وقد مرت صناعة التأمين في الجزائر بجملة من الإصلاحات كان أهمها تخصص الشركات العمومية، وبعدها فتح القطاع للشركات الخاصة الأمر الذي ترتب عليه دخول شركات جديدة وسعت نطاق المنافسة، لكن بالرغم من هذه الإصلاحات وكذا تنوع محفظة التأمين في السوق الوطني إلا أنها محدودة مقارنة بالدول الأخرى، حيث يمثل رأس مال الشركات الناشطة بقيم بسيطة وهذا ما يشكل عاملا كابحا أمام إقبال هذه الشركات على التزامات كبيرة ومنافستها شركات أخرى خاصة الأجنبية منها، ولعل أهم القيود والمشاكل التي تخلل قطاع التأمين هي عوامل داخلية تخص أساسا طول مدة تسوية المتضررين ونقص الديناميكية التجارية، ومنها ما هي خارجية أهمها مشكلة غياب الثقافة التأمينية. لذلك وجب ضرورة النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر ومواكبة القطاعات الاقتصادية الأخرى على المستوى الوطني، أو ترقية قطاع التأمين الوطني ومواكبته القطاع التأمينات على المستوى الدولي.

وفي إطار موضوع بحثنا، سعينا إلى تقديم نظرة شاملة حول التأمين والتنمية الاقتصادية، من خلال التطرق إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بجوانبهما المختلفة، كما تناولنا دور شركات التأمين في دعم التنمية الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد سمحت دراستنا هذه حول دور التامين في تنمية الاقتصاد الوطني بالتوصل لمجموعة من النتائج وهي:

بالنسبة للفرضية الأولى: التأمين هو عقد بين طرفين يترتب عليه مجموعة من الحقوق والالتزامات لكلاهما.

- ❖ إن التأمين هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد الصالحة أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معينا عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا القوانين الإحصاء.

ومنه فالتأمين ليس فقط عقدا بين طرفين يحدد حقوقا والتزامات كل منهما، بل هو أيضا علاقة تعاونية بين هذين الطرفين بحيث تقوم شركة التأمين بإدارة وتنظيم هذه العلاقة، وذلك من خلال تجميع المخاطر المتشابهة في الطبيعة والنوعية وإجراء المقاصة بينها، وبهذا ننفى الفرضية التي تقول بأن التأمين هو عقد يترتب عليه حقوق والتزامات.

الفرضية الثانية: إن للأوضاع الاقتصادية السائدة أثار على شركات التامين، وكذا على فعاليتها في تقديم الخدمات التأمينية، فمنها ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب.

- ❖ تعتبر هذه الفرضية صحيحة فهو يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وخير مثال على ذلك نجد للتامين دور مهم في الحد من الضغوطات التضخمية الناجمة عن زيادة الكتلة النقدية المتداولة حيث تقوم شركات التامين برفع تسعيرة الخدمات التأمينية من اجل سحب جزء من السيولة المفرطة المتداولة، وبالتالي يتم القضاء على التضخم وكما يساهم أيضا في الرفع من قيمة العملة والاقتصاد ككل.

الفرضية الثالثة: يعد قطاع التأمين في الجزائر مصدرا لتمويل مخططات التنمية الاقتصادية للدولة، من خلال توجيه مدخراته نحو مختلف المشاريع الاستثمارية.

- ❖ مساهمة قطاع التأمين في الج ا زئر يبقى ضعيف نظرا لمساهمته في الناتج الداخلي الخام.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج دراستنا حول التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية أن لهذا القطاع تأثيرًا مزدوجًا، إذ يحمل في طياته جوانب إيجابية تسهم بفعالية في دعم الاقتصاد، إلى جانب بعض الجوانب السلبية التي تحد من فاعليته. وتتمثل أهم الجوانب الإيجابية في مساهمته المباشرة وغير المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال:

- الاستفادة من أبحاث خبراء التأمين في مجالات السلامة والوقاية، ما يُسهم في تقليل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحوادث والكوارث، وبالتالي الحفاظ على ديمومة النشاطات الإنتاجية.
- توظيف رؤوس أموال شركات التأمين والأقساط المتجمعة في استثمارات مدروسة وناجحة، وهو ما يُعد مصدرًا تمويليًا مهمًا للمشاريع الاقتصادية الكبرى، ويساعد في تنشيط السوق المالية وتوفير السيولة.
- المساهمة في تنمية العنصر البشري من خلال برامج التكوين والتدريب، مما يرفع من كفاءة اليد العاملة ويُعزز الإنتاجية، وهو أحد أهم ركائز التنمية المستدامة.
- دعم الصناعات والقطاعات المرتبطة بالتأمين مثل القطاع الطبي، وصناعة أدوات السلامة، والمطابع، وورش إصلاح السيارات، وغيرها، مما يُسهم في تحفيز الاقتصاد الوطني وخلق سلاسل قيمة مضافة.
- الإسهام في الحد من البطالة عبر خلق مناصب شغل مباشرة داخل شركات التأمين وغير مباشرة في القطاعات الداعمة، ما يُسهم في تحسين المستوى المعيشي ودعم الاستقرار الاجتماعي.

كل هذه العناصر تُبيّن بوضوح كيف أن التأمين يُعتبر أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، سواء من حيث تمويل الاستثمار، أو دعم الاستقرار، أو تحفيز النمو في مختلف القطاعات.

اما الجوانب السلبية فنذكر منها:

- غياب الوعي التأميني على المستوى العام وذلك لغياب وسائل التوعية في وسائل الإعلام المرئي أو المسموع أو المقروء ذلك أننا ما زلنا غير مقتنعين لهذه الصناعة الراقية والهامة.
- عدم وجود قانون تأمين عصري يواكب التطورات الحديثة.
- عدم وجود هيئة لتنظيم قطاع التامين.
- عدم جدية شركات التأمين القائمة في ممارسة الدور الذي يجب أن تلعبه في هذه المرحلة في السير على الهيكل التنظيمي لأيّ شركة ناجحة.

- غياب مراكز التدريب والدّورات التكوينية للموظفين على هذه المهنة الراقية والهامة.

التوصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، والتي تم التوصل إليها، نحمل عددا من التوصيات التي قد تساعد في حل بعض ما يعانيه هذا القطاع من مشكلات، ويعزز مكانته بين القطاعات الاقتصادية الأخرى لخدمة الاقتصاد الوطني، ومن هذه التوصيات ما يلي:

- ✓ الاهتمام بتبسيط إجراءات التأمين ولغة العقد وشروطه حتى يسهل على المؤمن لهم فهم ما يحتويه.
- ✓ سرعة تقديم التعويض عند تحقق الضرر وذلك من خلال تسريع إجراءات التعويض انطلاقا من معاينة الأضرار، مرورا بتحديد مبلغ التعويض وانتهاء بتقديم الصك.
- ✓ تنويع المنتجات التأمينية وتطويرها استجابة للتغيرات التي تحدث في المحيط ولتعزيز تنافسية شركات التأمين.
- ✓ يتعين على شركات التأمين إعداد استراتيجية اتصالية متكاملة دف ترسيخ الوعي التاميني لدى الفرد وتغيير الصور الذهنية السيئة التي تشكلت لدى الفرد الجزائري عن شركات التأمين، و ذلك من خلال الاعتماد على التقنيات و الوسائل المتاحة مثل الإعلان، التسويق المباشر، إلخ.
- ✓ دعم الحكومة لقطاع التأمين ورعايته وتشجيعه ومنحه الإعفاءات الضريبية الممكنة لبعض أنواع التأمين، خاصة لتأمينات الحياة.
- ✓ تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية في مجال التامين من خلال فتح اختصاصات جديدة في مختلف الجامعات الجزائرية وانشاء معاهد عليا للتأمين.
- ✓ تطوير شبكة توزيع للمنتجات التأمينية وإقامة تحالفات استراتيجية بين شركات التأمين والبنوك في إطار ما يعرف ببنك التأمين، الذي يعتبر من قنوات التوزيع الأكثر كفاءة وربحية.

افاق الدراسة:

من خلال تحليلنا لسوق التأمين في الجزائر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، يمكن تلخيص آفاق تطوير هذا القطاع الحيوي في النقاط التالية:

- تفعيل دور التأمين كأداة لدعم التنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الفلاحة، الصناعة، والطاقة.

- تحسين البيئة التنظيمية والرقابية للقطاع، عبر تحديث الإطار القانوني ومواكبة المعايير الدولية (مثل معايير الملاءة المالية ومعايير المحاسبة الدولية)، بما يضمن الشفافية والاستقرار المالي لشركات التأمين.
- تعزيز الثقافة التأمينية لدى المواطنين، من خلال حملات توعية وطنية تُبرز أهمية التأمين في حماية الأفراد والمؤسسات، وتحفيزهم على الاشتراك في تأمينات غير إجبارية (مثل تأمين الممتلكات، تأمين الحياة، التأمين الصحي(...
- تنويع المنتجات التأمينية وتكييفها مع حاجيات السوق المحلية، من خلال تطوير منتجات جديدة تتماشى مع تطورات الاقتصاد الرقمي، والمقاولات الناشئة، والمجالات المعرضة للمخاطر المستجدة.
- رقمنة قطاع التأمين، قصد تبسيط الإجراءات، تسريع تسوية التعويضات، وتقريب الخدمات من الزبائن، مما يعزز جاذبية السوق ويرفع من كفاءة الأداء.
- دعم الابتكار والاستثمار في الموارد البشرية داخل شركات التأمين، من خلال التكوين المستمر والتأهيل المهني، وهو ما يُسهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة القدرة التنافسية.
- تحقيق اندماج فعّال بين قطاع التأمين وباقي القطاعات الاقتصادية، لضمان التكامل في خدمة التنمية، وجعل التأمين شريكًا أساسيًا في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكبرى.

.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. كمال محمود جبرا .التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
2. د. عبد الرزاق رمضان شبشابة .إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حميثر للنشر، مصر، القاهرة، 2022.

ثانياً: مذكرات التخرج والأطروحات الجامعية:

1. لكحل عبد الوهاب، عبديش موسى .دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2017-2018.
2. مجدوب نور الهدى، لونيسة آمنة .*تشخيص الوضعية المالية لشركة تأمين*، مذكرة تخرج، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
3. بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.
4. كريمة شيخ .*إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري*، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2010.
5. بعيط هشام، فداق صلاح الدين .*الحماية الاجتماعية في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد)*، مذكرة تخرج، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017-2018.
6. رملة مصطفى، بكة نبيل .*الأحكام العامة لعقد التأمين*، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2014-2015.
7. علال ميلود، بوبكر أسامة، *دور شركات التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، 2020-2021.
8. حسين علال فؤاد، مكاري .*دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية*، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2015-2016.
9. مفتاح مختار .*دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية*، مذكرة تخرج، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018-2019.
10. لعرايسية ابتسام، صغايري وفاء، مساهمة سوق التأمين في دعم التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، 2014-2015.
11. وهابي إلهام، قريد أيمن .*دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021-2022.

12. لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017.

13. بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة. *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية*، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

14. براهيم دليل، برياح سماح. *دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية حالة الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018-2019.

15. عزري زكرياء، بوقرة زوبير، علام محمد رضا. *البعد الاقتصادي لشركات التأمين في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.

16. يحياوي محمد. *دراسة وتحليل مردودية مؤسسات التأمين*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

3. محاضرات جامعية:

1. مشري راضية. *محاضرات في قانون التأمين*، طلبة ليسانس قانون خاص، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016-2017.
2. زرارة صالحي الواسعة. *محاضرات في قانون التأمينات*، السنة الرابعة، جامعة باتنة، 2003-2004.
3. كوسام أمينة. *محاضرات قانون التأمين (شركات التأمين)*، سنة أولى ماستر مؤسسات مالية، جامعة دباغين سطيف.

4. مواد قانونية:

1. المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

5. مصادر مؤسسية/شهادات ولقاءات:

1. مديرة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين – وكالة تيارت 405 (عدة مرات).
2. وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين – وكالة 405 تيارت.

ثالثاً: مراجع الإنترنت:

1. الموقع الرسمي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: https://caar.dz/

2. ALGERIEINNEVIE. (2023, 05 20). ALGERIENNEVIE. Récupéré sur https://www.lalgeriennevie.dz/presentation/qui-sommes-nous

3. AMANA. (2023, 05 18). AMANA. Récupéré sur https://www.amana.dz/presentation-amana.

4. AXA. (2023, 05 14). AXA. Récupéré sur https://www.axa.dz/axa-en-algerie.

الملاحق

الملحق رقم 01:

Devis

Police - Assu.Contre.effets Catastrophes Nat.(Commerciale)
N° : 405 - -175306
Conditions Particulières

Décompte de prime

Prime Nette	Accessoires	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
24.277,47	500,00	0,00	0,00	120,00	24.897,47

Droits de la personne concernée:

Les données à caractère personnel recueillies sur ce contrat d'assurance, ont pour finalités :
- Établir, administrer et gérer votre contrat d'assurance ;
- Vous communiquer nos mises à jour de service et les offres liés à votre contrat ;
- Évaluer les risques, déterminer les primes et effectuer des ajustements en fonction de votre profil d'assurance ;
- Gérer les sinistres et les réclamations, y compris la communication avec les parties concernées ;
- Se conformer aux obligations légales et réglementaires en vigueur.

Par ailleurs, vos données à caractère personnel peuvent être divulguées :
- Aux autorités gouvernementales compétentes conformément aux exigences légales et réglementaires ;
- Aux partenaires et prestataires de services impliqués dans la gestion de votre contrat d'assurance ;
- Aux réassureurs et organismes de réglementation de l'assurance, le cas échéant.

Vos données sont conservées pendant dix (15) ans. Conformément à la loi n°18-07 du 10 juin 2018, vous pouvez exercer votre droit d'accéder aux données vous concernant, les rectifier, demander leur effacement ou exercer vos droits à la limitation du traitement de vos données en adressant une simple demande :

- **Par voie électronique** : dpo@caar.dz
- **Par voie postale** : 48, Rue Didouche Mourad Alger - 16000 Algérie.

Clause de consentement Exprès :

Je consens au traitement de mes données à caractère personnel par la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance conformément aux dispositions de la loi N° 18/07 du 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel.

بند موافقة صريحة
أقر بموافقتي على معالجة بياناتي الشخصية من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين طبقا لمقتضيات القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

Fait à TIARET, le 25/05/2025 à: 15:17

Le Souscripteur

Pour la CAAR

Devis

Police - Assu.Contre.effets Catastrophes Nat.(Commerciale)
N° : 405 - -175306
Conditions Particulières

Police

Unité	400 ORAN				
Agence	405 TIARET				
Adresse	CIA LA COLLINE, RUE DE LA PALESTINE			14000	TIARET
Téléphone	(046)42.56.80/42.48.22			Fax	42.53.31
Produit	84312 Assu.Contre.effets Catastrophes Nat.(Commerciale)				
Date d'effet	01/04/2025	Date d'échéance	31/03/2026	Contrat Ferme	
Observation					

Souscripteur

Raison sociale	Etablissement ADS				
Adresse	TIARET			14000	TIARET
Activité	Sans precision	Profession :	Sans Precision		
Observation					
Mobile	05 50 50 50 50	E-mail			

Risque

1 AGENCE DE DEVELOPPEMENT SOCIAL

Adresse : TIARET
Ville : 14000 TIARET

Caractéristiques

Commune /Wilaya / Zone	TIARET -- TIARET (Zone = 1, Code géographique = 1401)
S'agit-il d'une activité qui doit etre inscrite au registre de commerce?	Non
Si oui ,disposez-vous d'un registre de commerce?	Non
Type de construction	Autre
Nombre d'étages de la construction	1
Superficie totale bâtie	100,00 m2
Si vous n'êtes pas propriétaire,le local ou la construction a-t-il été assuré?	Non
La construction dispose t-elle d'un permis de construire?	Non
La propriété est-elle attestée par un acte notarié ou un acte administratif (Etat,Wilaya,Commune)?	Non
A t-elle été construite ou vérifiée conforme aux règles parasismiques?	Non
Valeur du contenu	56.459.243,39 DA

Garanties (Seuls sont garantis,les risques ci-aprés)	Capital	Taux	Prime
Effets Des Catastrophes Naturelles	56.459.243,39	0,4300/1000	24.277,47
% Franchise / Sinistre	*10,00*		
Limite de garantie	*28.229.621,70*		
Majoration	*0,20*		
Valeur totale en risque (VTR) (Contenant + Contenu)	*56.459.243,39*		

الملحق رقم 02:

Devis

Police - Incendie - Explosions et R. A
N° : 405 - -175300
Conditions Particulières

Décompte de prime

Prime Nette	Accessoires	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
72.719,51	500,00	13.911,70	0,00	60,00	87.191,21

Droits de la personne concernée:

Les données à caractère personnel recueillies sur ce contrat d'assurance, ont pour finalités :
- Établir, administrer et gérer votre contrat d'assurance ;
- Vous communiquer nos mises à jour de service et les offres liés à votre contrat ;
- Évaluer les risques, déterminer les primes et effectuer des ajustements en fonction de votre profil d'assurance ;
- Gérer les sinistres et les réclamations, y compris la communication avec les parties concernées ;
- Se conformer aux obligations légales et réglementaires en vigueur.

Par ailleurs, vos données à caractère personnel peuvent être divulguées :
- Aux autorités gouvernementales compétentes conformément aux exigences légales et réglementaires ;
- Aux partenaires et prestataires de services impliqués dans la gestion de votre contrat d'assurance ;
- Aux réassureurs et organismes de réglementation de l'assurance, le cas échéant.

Vos données sont conservées pendant dix (15) ans. Conformément à la loi n°18-07 du 10 juin 2018, vous pouvez exercer votre droit d'accéder aux données vous concernant, les rectifier, demander leur effacement ou exercer vos droits à la limitation du traitement de vos données en adressant une simple demande :

- **Par voie électronique** : dpo@caar.dz
- **Par voie postale** : 48, Rue Didouche Mourad Alger - 16000 Algérie.

Clause de consentement Exprès :

Je consens au traitement de mes données à caractère personnel par la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance conformément aux dispositions de la loi N° 18/07 du 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel.

بند موافقة صريحة
أقر بموافقتي على معالجة بياناتي الشخصية من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين طبقا لمقتضيات القانون رقم 18- 07 المؤرخ في 10 جوان 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

Fait à TIARET, le 25/05/2025 à: 15:16

Le Souscripteur

Pour la CAAR

Devis

Police - Incendie - Explosions et R. A
N° : 405 - -175300
Conditions Particulières

Police

Unité	400 ORAN		
Agence	405 TIARET		
Adresse	CIA LA COLLINE, RUE DE LA PALESTINE		14000 TIARET
Téléphone	(046)42.56.80/42.48.22	Fax	42.53.31
Produit	1211 Incendie - Explosions et R. A		
Date d'effet	01/04/2025	Date d'échéance	31/03/2026 Contrat Ferme
Observation			

Souscripteur

Raison sociale	Etablissement A.D.S TIARET		
Adresse	TIARET		
Activité	Sans precision		14000 TIARET
Observation		Profession :	Sans Precision
Mobile	05 50 50 50 50	E-mail	

Bien/Risque

1 AGENCE DE DEVELOPPEMENT SOCIAL

Adresse : TIARET
Ville : 14000 TIARET

Caractéristiques

Type de la Construction (Murs)	Plus de 95% de materiaux durs
Type de la Couverture	Plus de 90% de materiaux Durs et Semi-legers
Situation du Risques	Grandes Villes dotees de moyens de secours
Risque protege ?	Non

Garanties (Seuls sont garantis,les risques ci-aprés)

	Capital	Taux	Prime
Agencement mobiliers et materiels	56.459.243,39	0,2000/1000	11.291,85
Toutes Explosions (Dommages direct)	56.459.243,39	0,2000/1000	11.291,85
Recours des Voisins & des Tiers (gratuit)	50.000.000,00		0,00
Domm./ appareils electriques & accessoires (grat.)	20.000.000,00		0,00
Tremblement de Terre	56.459.243,39	0,2000/1000	11.291,85
Chute d'app. navig.aérienne / eng.spatiaux (grat.)	56.459.243,39		0,00
Emeutes et Mouvements Populaires	56.459.243,39	0,0800/1000	4.516,74
Tempete ,Grêle et Neige	56.459.243,39	0,2000/1000	11.291,85
Inondation	56.459.243,39	0,2000/1000	11.291,85
Frais de deblaiement et de demolition (gratuit)	56.459.243,39		0,00
Actes de Terrorisme et Sabotage	56.459.243,39	0,2000/1000	11.291,85
Honoraires d'Experts (gratuit)	1.000.000,00		0,00
Bris de glaces (gratuit)	1.000.000,00		0,00
Degats des eaux	2.258.369,73	0,2000/1000	451,67
Choc de Vehicule terrestre (Gratuit)	1.000.000,00		0,00
Frais de sauvetage (Gratuit)	1.000.000,00		0,00

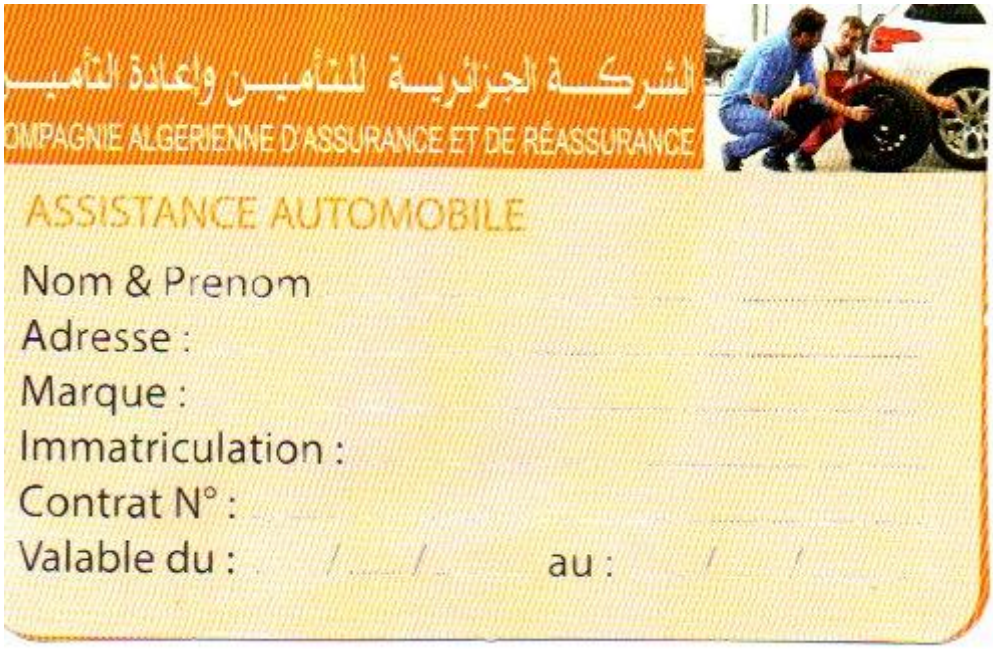

الملحق رقم 03:

Compagnie Algérienne d'Assurance et
de Réassurance

Date Edition : 25/05/2025

Page : 2 / 2

DEVIS No : 405 / -176429

Formule 1 (<=100km)		2.400,00	2.400,00

		Prime Nette :	132.136,48
		Taxe/Prime :	25.178,66
Timbres Dim. :	60,00	Accessoires :	200,00
Timbres Grad. :	3.517,73	Taxe/Acc. :	44,00
		Total à payer :	**161.136,87**

N.B: Le présent devis est valable un (01) mois à compter de la date de son établissement.

الملحق رقم 04:

Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance

Date Edition : 25/05/2025

Page : 1 / 2

DEVIS No : 405 / -176429

Agence :	405	TIARET		Contrat :	FERME
Catégorie :	1121	RC & Dommages -Particuliers		Date d'effet :	26/05/2025 00:00
Client :	MM	MM		Durée :	Annuelle (Automobile)
				Date Echéance :	25/05/2026
Réduction :	Aucune réduction	Taux	0,00	Tarif	Tarif Normal
Régime B/M	Regime Normal	Taux	1,00		

Conducteur :	MM MM			Né le : 10/10/1990	Sexe : M	Délivré le :	01/01/2020
Symbole Mines		Marque :	CITROEN	VFLLL	Motorisation :	DIESEL	Turbo : N
Mise en Circ. le :	01/01/2022	No Imm. :	00712.122.17	No Chassis : MM		No Moteur :	MM
Délégataire Crédit :					Carrosserie :	C.I.	
Puissance(CV) :	05	Cylindres(cm3) :		Poids (tonnes) :	Vitesse Max. (km/h)		Nombre Places : 005
Genre :	00-Vehicules particuliers sans remorque			Usage : Affaire		Zone :	Nord

Garantie	Capital	Prime Annuelle	Prime à Payer
Responsabilite Civile		2.423,98	2.423,98
Defense & Recours	2.500,00	600,00	600,00
Dommage avec/sans collision 1.	1.000.000,00	50.000,00	50.000,00
Vol & Incendie	6.500.000,00	65.000,00	65.000,00
Vol auto-radio	10.000,00	500,00	500,00
Bris de glaces	6.500.000,00	11.050,00	11.050,00
Personnes Transportées		162,50	162,50

N.B: Le présent devis est valable un (01) mois à compter de la date de son établissement.

PRODUIT : AZUR (FORMULE III)
EN CAS DE PANNE OU ACCIDENT APPELEZ :
021 374 374 – 0770 374 374 – 0554 374 374

LA GARANTIE DE BASE

Panne et / ou accident matériel du véhicule assuré :

En cas de panne, le véhicule sera remorqué ou transporté jusqu'au garage le plus proche qualifié pour effectuer les réparations. A défaut, le véhicule sera remorqué ou transporté au garage du choix de l'assuré

- COUVERTURE SUR TOUT LE TERRITOIRE NATIONAL
- NOMBRE D'INTERVENTIONS ILLIMITE
- LIMITE D'AGE DU VEHICULE : AUCUNE LIMITE

LES GARANTIES COMPLEMENTAIRES (Inclus dans la Formule)
POUR DEPANNER LE VEHICULE :

1. Recharge de la batterie du véhicule pour le faire redémarrer selon les caractéristiques du véhicule.
2. Remplacement de la courroie de transmission en cas de rupture accidentelle sans toutefois garantir la disponibilité d'une marque ou d'un modèle spécifique.
3. Remplacement de roues en cas de crevaison.
4. Livraison en cas de panne sèche, d'une quantité suffisante de carburant, afin de rallier la station de service la plus proche.
5. Livraison en cas de baisse critique du niveau de l'huile moteur, d'une quantité d'huile suffisante afin de rallier la station de service ou le garage le plus proche. Le prestataire de service ne peut garantir la disponibilité d'une certaine marque d'huile, ni celles d'indices de viscosité spécifiques.
6. Livraison en cas de surchauffe critique du moteur par manque de liquide dans le circuit de refroidissement, d'une quantité de liquide suffisante pour rallier la station de service ou le garage le plus proche. Le prestataire de service ne peut garantir la disponibilité d'une certaine marque de liquide.

En plus les garanties :

7. Aucune Franchise kilométrique.
8. Kilométrage illimité.
9. Mise à disposition d'un taxi pour continuité du voyage ou retour au domicile
10. Gardiennage du véhicule.

LES EXCLUSIONS :

Sont exclus du présent contrat :

1. Tout événement du à un état de guerre, à des émeutes, à un mouvement populaire, à un couvre feu, à une grève générale, à une catastrophe naturelle.
2. Les services que le bénéficiaire aura demandés de son propre chef, sans se référer à la plate forme d'assistance, sauf en cas de force majeure ou d'extrême urgence.
3. L'accès au véhicule qui ne peut être atteint par voie normale de circulation, tels les terrains vagues, les champs, les plages, les chemins privés, et autres endroits difficiles d'accès.
4. L'immobilisation due à la perte des clés.
5. Le deuxième remorquage suite à une même panne
6. Les frais d'achats de carburant, huile, liquide de refroidissement, réparation pneumatique.
7. Le parcours au-delà du rayon de couverture : **le km parcouru en aller simple: 50 da (véhicule de tourisme) / 60 da (véhicule utilitaire).**

Montant :
5500 DA HT

الملحق رقم 05:

الملخص:

يُعد قطاع التأمين من أبرز القطاعات الحيوية في عالم المال والأعمال اليوم، نظرًا لدوره المحوري في تنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي. ونظرًا لأهميته المتزايدة، بات من الضروري تطوير هذا القطاع من خلال تبني الوسائل التكنولوجية الحديثة وتحسين البنية المعلوماتية، مما يسهم في رفع كفاءته وتوسيع نطاق خدماته.

لا تقتصر أهمية التأمين على حماية الأفراد والممتلكات فحسب، بل يتعدى ذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعزيز الإنتاجية الوطنية وزيادة معدلات النمو. كما يوفر التأمين الأمان والثقة للأفراد عند دخولهم مشاريع جديدة، ويتيح توجيه الموارد المالية المتجمعة نحو الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يجعله ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التامين– شركات التامين–التنمية الاقتصادية

Summry:

The insurance sector is one of the Most vital sectors in the world of finance and business today, due to its central role in stimulating economic activity and enhancing financial stability. Given its growing importance, it has become necessary to develop this sector by adopting modern technological means and improving information infrastructure, which contributes to increasing its efficiency and expanding the scope of its services.

The importance of insurance is not limited to protecting individuals and property; it also extends to supporting economic and social development by enhancing national productivity and increasing growth rates. Insurance also provides security and confidence for individuals when entering new ventures, and allows the accumulated financial resources to be directed towards investment in various economic sectors, making it a fundamental pillar for the advancement of the national economy.

The keywords: insurance - insurance companies - economic development.